



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الفرع: علوم مالية ومحاسبة
التخصص: مالية المؤسسة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

دور مؤشرات النسب المالية في تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي
دراسة حالة الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة

المشرف	اعداد الطلبة	
د. مناع ريمة	بوالطوط لينة	1
	عنصري صفاء	2

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة	عون صبرينة
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة	مناع ريمة
ممتحنا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة	بولعجين فايزة

السنة الجامعية 2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



شكر و تقدير

الحمد لله الذي وهبنا الصبر وحسن التدبير نشكره سبحانه وتعالى على توفيقه لنا في اتمام هذا العمل المتواضع، لقوله في كتابه الكريم " وَأَذِّنْ رَبِّكُمْ لئن شكرتم لأزيدنكم ..."

في البداية يطيب لنا أن نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة المشرفة "مناع ريمة" لقبولها الإشراف على هذا العمل ولنصائحها وتوجيهاتها، لإتمام هذه المذكرة حتى تكون في صورتها النهائية...

كما نشكر موظفي الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة لمنحنا المعلومات اللازمة....

و شكر لجميع الأسرة الجامعية ... ونخص بالشكر كل أساتذة معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير....

كذا الشكر لأعضاء المناقشة المحترمين على قبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع وكل من ساعدنا من قريب أو بعيد بدعوة أو نصيحة....

لينة هـ، صفاء



إهداء

الحمد لله الذي أتمنا بالعلم وزينا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وأجملنا
بالعافية من قال أنا لها "نالها" وأنا لها وإن أبت رغما عنها أتيت بها إلى
الأيادي الطاهرة التي أزلت من طريقي أشواك الضئيل إلى من
ساندني بكل حب عند ضعفي... إلى من رسمولي المستقبل
بخطوط الثقة والأمل....

أهدي فرحة تخرجي إلى تلك الانسانة العظيمة التي طالما تمننت
أن تقر عينها برؤيتي في يوم كهذا...
إلى روح أبي الطاهرة رمز الفخر والاعتزاز والذي تطيب المجالس
بذكره رحمه الله...

إلى إخواني سميحة، مروة وإخواني فؤاد عبد المالك، أسامة و
إلى أخي وليد...

إلى الصديقة الوفية ورفيقة الدرب وتوأم الروح "لينة"

إلى أقرب الناس إلى قلبي من قريب وبعيد إلى كل من سعمهم
قلبي ولم يكتبهم قلبي...

صفاء



إهداء

الحمد لله ما تم جهد ولا ختم سعي الابفضله وما تخطى العبد من عقبات وصعوبات الابتوفيقه ومعونته بفضل من الله اتممت مسيرتي الجامعية...

أهدي تخرجي هذا إلى من لهم الفضل الكبير في تشجيعي وتحفيزي من تعلمت منهم المثابرة والاجتهاد، بهم أكبر وعليهم أعتد وبوجودهم أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها "أمي و أبي" ... وإلى من تحلوا بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء من برفقتهم في دروب الحياة السعيدة والحزينة سرت وكانوا معي على طريق النجاح والخير "أختي و إخوتي و صديقتي" ... وإلى عائلتي الجميلة وكل من ساندني خلال مسيرتي الدراسية.

لينة



فهرس المحتويات

الصفحة	فهرس المحتويات
	البسمة
	الشكر والتقدير
	الاهداء
	فهرس المحتويات
	قائمة الأشكال
	قائمة الجداول
	قائمة الملاحق
	قائمة المختصرات
أ-ج	المقدمة
	الفصل الأول: التحليل المالي باستخدام مؤشرات النسب المالية
1	تمهيد
2	المبحث الأول: ماهية التحليل المالي
2	المطلب الأول: مفهوم وأهداف لتحليل المالي
3	المطلب الثاني: مصادر المعلومات اللازمة لعملية التحليل المالي والجهات المستفيدة منه
7	المطلب الثالث: خطوات التحليل المالي
7	المبحث الثاني: مجالات ومداخل والأساليب المستخدمة في التحليل المالي
7	المطلب الأول: مجالات التحليل المالي
8	المطلب الثاني: مداخل التحليل المالي
8	المطلب الثالث: أساليب التحليل المالي
10	المبحث الثالث: مؤشرات النسب المالية
10	المطلب الأول: مفهوم وأهداف مؤشرات النسب المالية
11	المطلب الثاني: أنواع النسب المالية ومحددات التحليل المالي بالنسب
13	المطلب الثالث: النسب المالية المستخدمة في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية
23	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي	
25	تمهيد
26	المبحث الأول: ماهية تقييم الأداء المالي
26	المطلب الأول: مفهوم الأداء وتقييم الأداء المالي
27	المطلب الثاني: أنواع وأهداف تقييم الأداء المالي
29	المطلب الثالث: متطلبات ومراحل تقييم الأداء المالي
31	المبحث الثاني: الإطار النظري للفشل المالي
31	المطلب الأول: مفهوم الفشل المالي والمفاهيم المشابهة له
33	المطلب الثاني: أنواع وأسباب الفشل المالي
36	المطلب الثالث: مراحل وطرق علاج الفشل المالي
38	المبحث الثالث: التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية
38	المطلب الأول: مفهوم وأهمية التنبؤ بالفشل المالي
39	المطلب الثاني: التنبؤ بالفشل المالي باستخدام النسب المالية
40	المطلب الثالث: أهم النماذج المستخدمة في عملية التنبؤ بالفشل المالي
45	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: دراسة حالة الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة فترة (2021_2019)	
47	تمهيد
48	المبحث الأول: عموميات حول شركة توزيع الكهرباء والغاز بميلة
48	المطلب الأول: نبذة تاريخية حول الشركة الوطنية للكهرباء والغاز
50	المطلب الثاني: تعريف مديرية توزيع الكهرباء والغاز بميلة
50	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بميلة
58	المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة باستخدام مؤشرات النسب المالية فترة (2021_2019)

59	المطلب الأول: تقييم أداء الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة فترة (2019_2021) باستخدام نسب السيولة
60	المطلب الثاني: تقييم أداء الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة فترة (2019_2021) باستخدام نسب النشاط
61	المطلب الثالث: تقييم أداء الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة فترة (2019_2021) باستخدام نسب الرافعة المالية
63	المطلب الرابع: تقييم أداء الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة فترة (2019_2021) باستخدام نسب الربحية
65	المبحث الثالث: النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة فترة (2019_2021)
65	المطلب الأول: دراسة إمكانية تعرض الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة للفشل المالي وفق نموذج ألتمان (Altman and Mc cough 1974)
67	المطلب الثاني: دراسة إمكانية تعرض الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة للفشل المالي وفق نموذج كيدا (Kida 1981)
68	المطلب الثالث: دراسة إمكانية تعرض الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة للفشل المالي وفق نموذج شيرورد (Sherrord 1987)
71	خلاصة الفصل
73	الخاتمة
77	قائمة المراجع
83	الملاحق
93	ملخص

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
6	الجهات المستفيدة من التحليل المالي	1
37	مراحل الفشل المالي	2
51	الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة	3
58	الهيكل التنظيمي لقسم المالية والمحاسبة	4

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	نسب السيولة	13
2	نسب النشاط	14
3	نسب الرافعة المالية	16
4	نسب الربحية	18
5	نسب السوق	20
6	نسب نموذج كيدا (KIDA)	42
7	نسب نموذج شيرورد (SHERRORD)	42
8	نسب تصنيف الفئات التي تمنح لها القروض حسب نموذج شيرورد	43
9	نسب السيولة للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة (2021-2019)	59
10	نسب النشاط للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة (2021-2019)	60
11	نسب الرافعة المالية للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة (2019-2021)	61
12	نسب الربحية للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة (2021-2019)	63
13	تطبيق نموذج (Altman and Mc cough) على الشركة خلال الفترة 2021_2019	65
14	تطبيق نموذج كيدا على الشركة خلال الفترة (2021-2019)	67
15	تطبيق نموذج شيرورد على الشركة خلال الفترة (2021-2019)	68

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	جانب الأصول لميزانية الشركة سنة 2019	83
02	جانب الخصوم لميزانية الشركة سنة 2019	84
03	جانب الأصول لميزانية الشركة سنة 2020	85
04	جانب الخصوم لميزانية الشركة سنة 2020	86
05	جانب الأصول لميزانية الشركة سنة 2021	87
06	جانب الخصوم لميزانية الشركة سنة 2021	88
07	حساب النتائج حسب الطبيعة للشركة سنة 2019	89
08	حساب النتائج حسب الطبيعة للشركة سنة 2020	90
09	حساب النتائج حسب الطبيعة للشركة سنة 2021	91

قائمة المختصرات

الأصول المتداولة	(أ م)
الخصوم المتداولة	(خ م)
المخزون	(م)
صافي المبيعات	(ص م)
متوسط الأصول	(م أص)
متوسط الأصول الثابتة	(م أ ث)
مجموع الخصوم	(م خ)
مجموع الأصول	(م أ)
مجموع حق الملكية	(م ح م)
مجموع الربح	(م ر)
صافي الربح بعد الضريبة	(ص ر بعد ض)
حقوق الملكية	(ح م)
إجمالي الأصول	(إ أص)

المقدمة

النسب المالية من المواضيع الهامة التي شغلت العديد من المفكرين والباحثين لكونها من أهم وأقدم الأساليب المستخدمة في عملية التحليل المالي، والذي يهدف الى التخطيط والمراقبة والتشخيص المالي والكشف عن مدى نجاح وكفاءة السياسات المالية المتبعة في المؤسسة، حيث يلجأ إليها أغلب المحللين لسهولة إخراجها وفهمها، وإمكانية الاعتماد عليها لمقابلة احتياجات المؤسسة المتمثلة في التعرف على مواطن القوة والضعف في مركزها المالي، وكذا احتياجات الأطراف الخارجية المرتبطة بها، وذلك بتقييم أدائها بشكل عام مما قد يسمح لها باكتشاف علامات الفشل المحتملة.

أجبرت التغيرات الاقتصادية الحادثة في بيئة الأعمال المؤسسات على تقييم جودة قراراتها، من خلال قياس وتقييم أدائها للتحكم فيه، لأن اتخاذ أي قرار مالي في المؤسسة يعتمد على نجاعة أدائها المالي ومدى قدرتها على تجنب الاختلالات المالية، كما أن عدم تقييم الحالة المالية بدقة من طرف المسيرين قد يؤدي بها في بعض الحالات إلى الفشل المالي، الذي يعتبر من أخطر ما يطارد المؤسسة التي تغفل عن حقيقة وضعها المالي، ما يعود عليها وعلى الأفراد بآثار مدمرة كإفلاسها وفقدان فرص العمل وتدهور الاقتصاد، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى إيجاد طرق للتنبؤ بهذا الخطر قبل حدوثه لحماية المستثمرين والمساهمين باتخاذ التدابير الوقائية.

عندما تظهر مؤشرات سلبية في النسب المالية مثل تدهور الربحية أو زيادة الديون فإن ذلك قد يكون إشارة إلى مشكلات محتملة في الأداء المالي لمؤسسة، وباستخدام النماذج وتقنيات التحليل المالي يمكن استخدام النسب المالية لتقدير احتمالية حدوث الفشل المالي وتحديد المخاطر المحتملة.

الإشكالية:

نحن بصدد دراسة دور مؤشرات النسب المالية في تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي، نريد معرفة ما مدى مساهمة مؤشرات النسب المالية في تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي، ولمعرفة كيف تساهم مؤشرات النسب المالية في تقييم أداء والتنبؤ بفشل الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

هل تسمح لنا مؤشرات النسب المالية بتقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- هل النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية لها القدرة على تقييم أداء الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة؟

- هل يمكن تقييم أداء الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة بالاعتماد على مؤشرات السيولة فقط؟

- هل تساهم النماذج الكمية في التنبؤ بالفشل المالي للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية نطرح الفرضيات التالية:
الفرضية الرئيسية: تسمح مؤشرات النسب المالية بتقييم أداء الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة والتنبؤ بفسلها المالي.

- **الفرضية الفرعية 1:** النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية لها القدرة على تقييم أداء الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة.
- **الفرضية الفرعية 2:** يمكن تقييم أداء الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة بالاعتماد على مؤشرات السيولة فقط.
- **الفرضية الفرعية 3:** تساهم النماذج الكمية في التنبؤ بالفسل المالي للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة.

أهداف الدراسة:

يكن الهدف الرئيسي من الدراسة في إبراز دور مؤشرات النسب المالية في تقييم الأداء والتنبؤ بالفسل المالي.

ونسعى لذلك لتحقيق جملة من الأهداف المتمثلة في:

- إظهار أهمية التحليل المالي في تقييم الأداء للمؤسسات الاقتصادية؛
- التعرف على النسب المالية كونها من أساليب التحليل المالي؛
- الفهم الجيد لعملية تقييم الأداء؛
- التعرف على الفسل المالي للمؤسسات؛
- دراسة نماذج التنبؤ بفسل المؤسسات الاقتصادية؛
- تقييم أداء الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة ومدى إمكانية تعرضها للفسل المالي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تعالج موضوع في غاية الأهمية ألا وهو التحليل المالي باستخدام أسلوب النسب المالية (التحليل الساكن) ومدى فعاليته في تقييم أداء المؤسسة مما يساعدها على اتخاذ القرارات وجلب المستثمرين، وكذا التنبؤ بإمكانية تعرضها لخطر الفسل المالي بتطبيق بعض النماذج التي تتشكل من هذه النسب للكشف بها عن احتمال وقوعه حتى تتمكن من الوقاية منه.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك بعض الاسباب الموضوعية والذاتية لاختيارنا لهذا الموضوع تتمثل في:

- الأهمية الكبيرة التي يحظى بها الموضوع كالمساعدة في اتخاذ القرارات، والمساهمة في الحد من خطر الفشل المالي؛
- محاولة إسقاط الشق النظري على الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة؛
- يندرج هذا الموضوع ضمن المجالات التي يهتم بها تخصصنا ماليه المؤسسة؛
- كثرة المراجع المتعلقة بموضوع الدراسة؛
- الميل الشخصي للمواضيع التحليل المالي.

منهج الدراسة:

نظرًا لطبيعة موضوع الدراسة وللإجابة على الإشكالية والتساؤلات المطروحة نستخدم المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال جمع المعلومات التي تسمح لنا بالتعرف على الموضوع محل الدراسة، كما نعتمد في الجانب التطبيقي على المنهج التحليلي وذلك بتحليل وتفسير المعلومات المقدمة إلينا من طرف الشركة محل الدراسة من أجل الوصول الى النتائج التي تمكنا من اثبات أو نفي الفرضيات المطروحة.

إطار الدراسة:

- الحدود المكانية: تقتصر دراستنا على الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة.
- الحدود الزمنية: نقوم بتحليل ميزانيات وحسابات نتائج الشركة الخاصة بالفترة الممتدة من 2019 الى 2021.

الدراسات السابقة:

-دراسة طلال الكسار ومراد كواشي:

مقال بعنوان: دور مؤشرات النسب المالية في تقييم الاداء والتنبؤ بالفشل المالي للشركات، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 03، جوان 2015.

تشير الدراسة إلى أهمية استخدام النسب المالية في التحليل المالي ودورها وأهميتها في تقويم الأداء للشركات وأيضاً في احتساب الفشل المالي للشركات وذلك من خلال تطبيق عملي لعدد من الشركات وأيضاً استخدام الرسم البياني وعرض النتائج، وكذلك في سبيل تجنب فشلها ولمواجهة الأزمة المالية العالمية. وتوصل الباحثان إلى نتائج مهمة منها الحصول على ارتباط قوي وتقارب النتائج من قيمة الأداء المالي للشركات وقيمة الفشل المالي للشركات باستخدام الارتباط وكذلك اختبار النتائج باستخدام (t-test)، وإمكانية استخدام النتائج وعرضها في الأسواق المالية للاستفادة منها.

- دراسة اشتعال طه فضل المولى محمد:

رسالة دكتوراه بعنوان: تقويم الأداء المالي للمصارف باستخدام المؤشرات المالية ودورها في التنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطره بالخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، 2017.

تتبع أهمية الدراسة في أنها تمثل إضافة للمحاولات العلمية التي تمت في مجال عملية التنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطره من أجل التوصل إلى الوسائل العلمية والعملية السليمة في هذا المجال ذات كفاءة في ظل متغيرات البيئة المستمرة الخاصة بالنشاط المصرفي وتعدد استخدامها لأساليب التحليل المالي من أجل توفير قاعدة من المعلومات الخاصة بالمؤشرات المالية تساعد في مجال التنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطره. وهدفت الدراسة إلى اختبار مدى قدرة المؤشرات المالية في مجال عملية التنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطره بالإضافة إلى توضيح أهمية العلاقة بين الاستخدام المشترك لأساليب التحليل المالي وعملية التنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطره. وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها إن مؤشرات الأداء المالي لها قدرة تنبؤية على اكتشاف الفشل المالي والحد من مخاطره. وإن الاستخدام المشترك لأساليب التحليل المالي بصورة تكاملية يؤدي إلى إعطاء صورة واضحة وشاملة وحقيقية عن مواطن الضعف والتدهور والقوة في الأداء المالي للمصارف ومن ثم القدرة على التنبؤ بمدى احتمال القرب من الفشل المالي والحد من مخاطره وإن استخدام المؤشرات المالية من مجالات ومصادر مختلفة في عملية التحليل المالي يساعد في الكشف المبكر على التنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطره بصورة شاملة وحقيقية.

-دراسة بوضياف صفاء:

مقال بعنوان: دور مؤشرات تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل - دراسة تطبيقية على عينة مؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته-، مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليدة 2، العدد 18، جوان 2018.

هدف الدراسة لتحديد دور مؤشرات تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي، عن طريق تحديد مدى ارتباط مؤشرات تقييم الأداء المالي (النسب المالية) بالفشل المالي على مستوى عينة مؤسسات ناشطة بقطاع الحليب ومشتقاته؛ حيث توصلت الدراسة في الأخير الغياب علاقة الارتباط بين مؤشرات النشاط وتغطية الديون بالفشل المالي، ووجودها فيما يخص مؤشرات السيولة، المردودية، والمديونية.

-من خلال استعراضنا للدراسات السابقة نرى أن:

دراستنا تشابهت مع الدراسات السابقة من حيث تقييم الأداء المالي للمؤسسات والتنبؤ بمدى إمكانية تعرضها للفشل. واختلفت عنها في اعتماد الدراسة الأولى على مجموعة واسعة من النسب المالية لتقييم أدائها بينما تقتصر دراستنا على اعتماد النسب المالية المستخدمة في تقييم الأداء، كما أن الدراسات السابقة كانت دراسات قياسية بينما دراستنا هي دراسة تحليلية، إضافة إلى أن الدراسات السابقة تمت على مجموعة من المؤسسات أما دراستنا فتطبق على الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة.

هيكل الدراسة:

- تقسم هذه الدراسة الى قسمين نظري وتطبيقي بالإضافة الى مقدمة وخاتمة، حيث نعتد على ثلاثة فصول، منها فصلين نظريين وفصل تطبيقي كما يلي:
- الفصل الاول: بعنوان التحليل المالي باستخدام مؤشرات النسب المالية، نقسمه الى ثلاث مباحث حيث نتناول في المبحث الاول ماهية التحليل المالي، وفي المبحث الثاني مجالات ومدخل والأساليب المستخدمة في التحليل المالي، أما المبحث الثالث فيتم تخصيصه لمؤشرات النسب المالية.
 - الفصل الثاني: بعنوان تقييم الاداء والتنبؤ بالفشل المالي ونقسمه الى ثلاثة مباحث، حيث نتطرق في المبحث الاول إلى ماهية تقييم الاداء المالي، وفي المبحث الثاني إلى الإطار النظري للفشل المالي، أما المبحث الثالث فنتطرق فيه إلى التنبؤ بالفشل في المؤسسة الاقتصادية.
 - الفصل الثالث نقوم فيه بدراسة حالة الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة فترة (2019_2021)، بحيث نقسمه الى ثلاث مباحث نعرض في المبحث الاول عموميات حول الشركة محل الدراسة وفي المبحث الثاني تقييم الأداء المالي للشركة باستخدام مؤشرات النسب المالية وفي الأخير النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي للشركة.

الفصل الأول:

التحليل المالي باستخدام

مؤشرات النسب المالية

تمهيد

يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع الإدارية والمالية، التي يركز عليها المسير المالي في وضع البرامج و الخطط المستقبلية، حيث أن التحليل يشخص نقاط القوة ونقاط الضعف ويحدد الفرص و التهديدات التي تواجه المؤسسة كما يساهم في تزويد ذوي الصلة بالبيانات والمعلومات خلال فترة زمنية معينة ما يساعدهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشروع، ومن أهم أساليب التحليل المالي التي تحول بيانات القوائم المالية إلى معلومات ذات دلالة أكبر، هي النسب المالية وذلك بوضعها لهذه البيانات في علاقة نسبية وربطها بقيم معيارية أو مرجعية.

ومن هذا المنطلق نحاول من خلال هذا الفصل توضيح مفاهيم أساسية حول التحليل المالي ومجالاته ومداخله، ومنتطرق بشكل مفصل لأسلوب التحليل بمؤشرات النسب المالية. وعليه تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

المبحث الثاني: مجالات ومداخل والأساليب المستخدمة في التحليل المالي

المبحث الثالث: مؤشرات النسب المالية

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

يحظى التحليل المالي في الوقت الحالي وفي مختلف المؤسسات بأهمية كبيرة، حيث يعتبر ضرورة قصوى للتخطيط المالي في المؤسسة لرسم الطريق الكفيل بتحديد كيفية إدارة مواردها وأحد المواضيع الهامة التي يتم بموجبها عرض نتائج الأعمال على الإدارة المشرفة كما يساعد التحليل المالي في توضيح أسباب النجاح أو الفشل وذلك باستعمال نماذج التنبؤ والتي تساعد على اختيار واتخاذ القرارات المناسبة، لذا وجب علينا التطرق إليه في البداية، وسنتناول في هذا المبحث بعض المفاهيم المتعلقة بالتحليل المالي انطلاقاً من تعريفه وأهدافه ثم مصادره والجهات المستفيدة منه، وختاماً بخطواته.

المطلب الأول: مفهوم وأهداف التحليل المالي

سنحاول في هذا المطلب استخلاص مفهوم التحليل المالي من خلال التعاريف السابقة التي وردت عنه، كما سنتطرق إلى أهم الاهداف التي يسعى إليها.

أولاً: مفهوم التحليل المالي

يرتبط التحليل المالي بحاجة الأطراف المختلفة التي لها علاقة بمشروع معين لمعرفة المتغيرات والتنبؤ بالفشل ودراسة الماضي لمقارنته بالحاضر لمساعدة ذوي الصلة باتخاذ القرارات المتعلقة بالمشروع، وقد تعددت الصياغات التي تناولت تعريف التحليل المالي رغم أنها تلتقي جميعاً حول نقاط رئيسية تجمع بينها، من أهمها:

- " التحليل المالي بصورة مبسطة هو مجموع الأساليب والطرق الرياضية والإحصائية والفنية التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات والتقارير والكشوف المالية من اجل تقييم أداء المؤسسات والمنظمات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل. " (علي خلف و الحياي، 2015، صفحة 49)

- " يعرف التحليل المالي بأنه عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات وكذلك في تشخيص أية مشكلة مالية موجودة وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل. " (شاهين محمد، 2017، صفحة 31)

- " هو عملية يتم من خلالها استكشاف او اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي بهدف تقويم أدائه من زوايا عديدة بغرض تحديد جوانب القوة و الضعف و من ثم الاستفادة الاطراف المعنية من المعلومات التي يوفرها التحليل الرشيد لاتخاذ قراراتهم ". (المغربي، 2022،

صفحة 8)

- "هو عبارة عن معالجة للبيانات المالية لتقييم الأعمال وتحديد الربحية على المدى الطويل. وهو ينطوي على استخدام البيانات والمعلومات، لخلق نسب ونماذج رياضية، تهدف إلى الحصول على معلومات تستخدم

في تقييم الأداء واتخاذ القرارات الرشيدة كما يعتبر التحليل المالي مكون أساسي من المكونات القوية والمنافسة التي تساعد على فهم أفضل لموطن القوة والضعف ". (الشيخ، 2008، صفحة 3/2) من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التحليل المالي: هو عملية دراسة وتشخيص الوضع المالي للمؤسسة، باستخدام نسب ونماذج رياضية لاتخاذ القرارات الصائبة من خلال تقييم أداءها والتنبؤ بمستقبلها.

ثانياً: أهداف التحليل المالي

يهدف التحليل المالي بشكل عام الى تحقيق الغايات التالية (الشنطي، الحدر، و عبد الله، 2010، صفحة 129):

- التعرف على وضع الشركة في قطاعها؛
- التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة؛
- معرفة الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة؛
- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة؛
- تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة؛
- تحديد قدرة المؤسسة على خدمة دينها وقدرتها على الاقتراض؛
- الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقويم؛
- الحكم على مدى كفاءة الإدارة.

حتى تتم عملية التحليل المالي التي تعرفنا عليها بشكل سليم و تتمكن من تحقيق شتى أهدافها لتعود بالفائدة على عدة جهات وجب توفر مجموعة من المعلومات يحصل عليها المحلل من مصادر مختلفة.

المطلب الثاني: مصادر المعلومات اللازمة لعملية التحليل المالي والجهات المستفيدة منه

سنتعرف في الجزء الأول من هذا المطلب على المصادر التي يحصل منها المحلل المالي على المعلومات التي يحتاجها للقيام بعمله، وفي الجزء الثاني سنحاول معرفة في ماذا تفيد مخرجات عملية التحليل المالي كل جهة من الجهات المستفيدة منه.

أولاً: مصادر المعلومات اللازمة لعملية التحليل المالي

تعتبر البيانات والمعلومات التي يحصل عليها المحلل المالي المادة الاولية لمخرجات العملية التحليلية حيث يحصل المحلل على المعلومات اللازمة للتحليل المالي من نوعين من المصادر الرئيسية هي (الحيالي و، 2009، الصفحات 27-28):

1- مصادر داخلية: تتمثل في كافة البيانات والمعلومات المحاسبية والإحصائية والإدارية التي يحصل عليها المحلل المالي من المشروع نفسه، سواء كانت هذه البيانات مكتوبة أو شفوية ويعتبر أهم مصدر ضمن المصادر الداخلية، القوائم المالية وبيانات السجلات المحاسبية.

2- مصادر خارجية: يستطيع المحلل المالي الحصول عليها من مصادر عدة، أبرزها المعلومات والبيانات التي تصدرها أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب السماسرة، بالإضافة إلى البيانات والمعلومات التي يمكن أن يحصل عليها من الصحف اليومية والمجلات المتخصصة والمكاتب الاستشارية، و البيانات والمعلومات الاجتماعية والاقتصادية التي تترك أثرها على عمل المشروع في ظروف معينة كحالة التضخم أو الكساد الاقتصادي أو العكس حالة الانتعاش الاقتصادي، والحروب والكوارث الطبيعية التي تترك آثاراً سلبية أو الجانبية على أداء المشروع بشكل عام.

ثانياً: الجهات المستفيدة من التحليل المالي

تعددت الجهات المستفيدة من التحليل المالي ونذكر منها (زغيب و بوشنقىر، 2010، الصفحات 17-19):

1- إدارة المؤسسة: تمكنها نتائج التحليل المالي من القيام بأعمال الرقابة والتخطيط وتقييم الاداء كما تساعدها في تحديد السياسة المالية وحتى السياسة العامة.

2- عمال المؤسسة: تمكنهم نتائج التحليل المالي في التعرف على الأرباح المحققة خلال الدورة والجزء الذي سيعود عليهم منها في شكل مكافئات وخدمات اجتماعية أو زيادة الأجور، بالإضافة الى الحكم على مدى امكانية المؤسسة التي ينتمون اليها من ضمان مناصب عملهم مستقبلاً، خاصة اذا كانت هناك بوادر بطالة.

3- الدائنون: يستفيد الدائنون والبنوك من المعلومات حول المركز المالي للمؤسسة، ومدى قدرة هذه الاخيرة من سداد التزاماتها على المدى القصير والطويل.

4- المساهمون: ينصب اهتمام المساهمون عند التحليل عادة على درجة نمو المؤسسة من سنة الى اخرى، وكذا قدرة المؤسسة على خلق الارباح حالياً ومستقبلاً، حيث يمكنهم من تقدير درجة مكافئة مساهمتهم وخطر الخسارة التي يمكن التعرض لها.

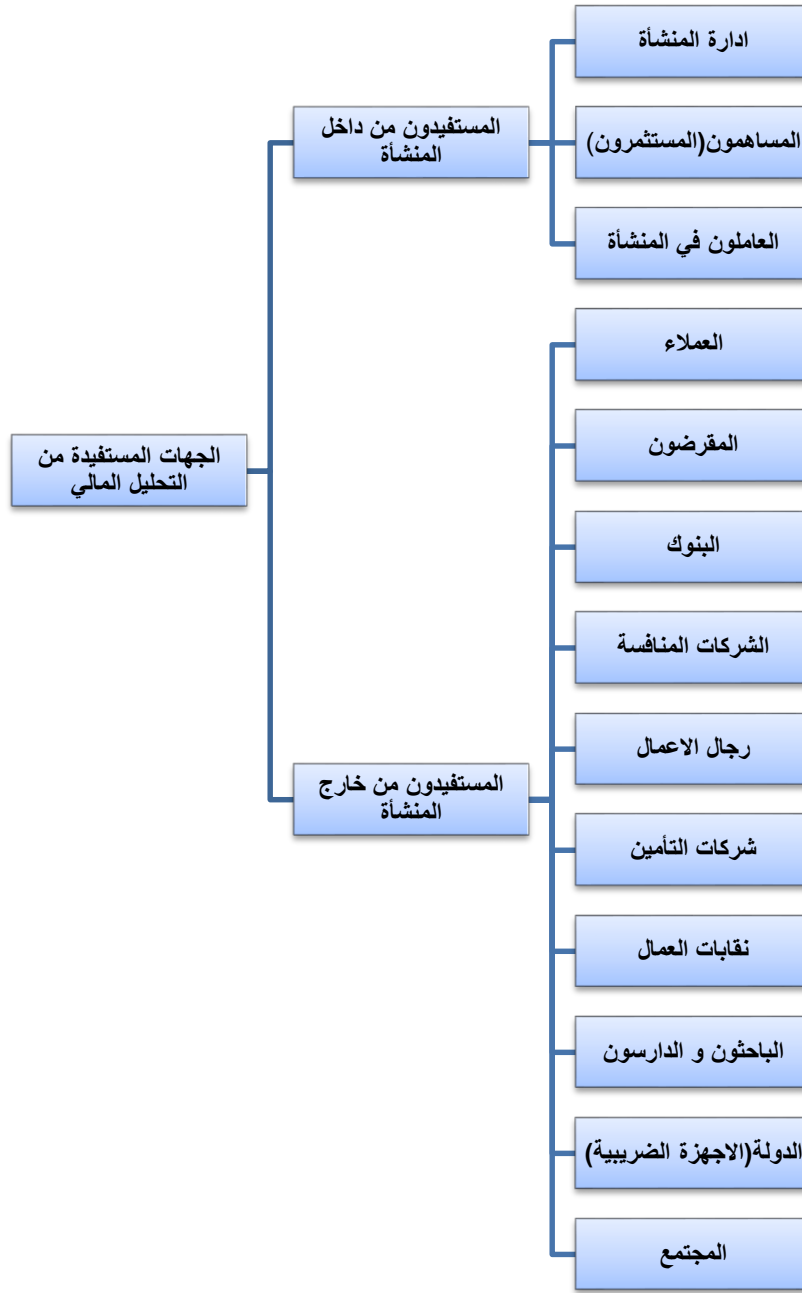
5- الموردون : يمكنهم التحليل من التأكد من سلامة المركز المالي للزبون (المؤسسة) وتطور درجة المديونية. ومن خلالها يستطيع المورد أن يقرر الاستمرار في التعامل مع المؤسسة، أو التقليل من ذلك أو الغائه تماماً.

6- الزبائن: تبين نتائج التحليل المالي للزبائن قدرة المؤسسة (المورد) على احترام العقود المبرمجة معها. فاذا كانت المؤسسة في وضعية مالية غير مستقرة، تتسبب في صعوبات لزيائنها من جراء عدم تسليمها للطلبات في موعدها مثلاً.

7- الدولة: تهتم أجهزة الدولة وكذا أجهزة الرقابة بنتائج التحليل المالي في اختبار درجة صدق الحسابات. ويمكن أن تتدخل السلطات العمومية كمساهم أو وصي على سياسة مالية واقتصادية معينة، وكذا لمعرفة الوعاء الضريبي مما يساعدها في تحديد خططها التنموية.

كما يهتم المجتمع ككل بالآثار الاقتصادية والاجتماعية والصحية لوجود المؤسسة في المحيط الذي تزاول فيه نشاطها، وكذا مسؤوليتها الاجتماعية باتجاه المجتمع والخدمات المقدمة له.

الشكل 1: الجهات المستفيدة من التحليل المالي



المصدر: (النعيمة، سلام، الساقى، و شقيري، 2008، صفحة 100)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الباحثين لخصوا الأطراف المستفيدة من التحليل المالي إلى أطراف داخلية تكمل في الإدارة والعمال والمستثمرين. وأخرى خارجية كعملائها ومقرضيها ومنافسيها وكذا أجهزة الدولة والمجتمع الذي تنشط فيه.

يتبع المحلل المالي مجموعة من الخطوات من بينها جمع المعلومات من المصادر التي أشرنا إليها سابقاً، وفي النهاية يعطي التوصيات اللازمة حسب الجهة المستفيدة وسندكر في المطلب التالي مختلف هذه الخطوات.

المطلب الثالث: خطوات التحليل المالي

تتألف عملية التحليل المالي من الخطوات الرئيسية التالية (اليوسف و الحمودي، 2016/2017، صفحة 61/62) :

- تحديد الغاية من التحليل (تقييم الأداء النهائي، القدرة على السداد، إلى آخره...);
- جمع المعلومات اللازمة حسب غاية التحليل؛
- تحديد الأسلوب والأدوات الملائمة لإجراء التحليل؛
- استخدام البيانات ذات العلاقة لإيجاد قيم المؤشرات المطلوبة؛
- مقارنة المؤشرات مع مؤشرات القياسية (تاريخية، سوق إلى آخره...);
- إعداد تقرير بالنتائج والتوصيات إلى الجهة المعنية.

استخلصنا في نهاية هذا المبحث أن التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة للمعلومات المالية التي يحصل عليها المحلل من مصادر داخلية وأخرى خارجية، وذلك بهدف تقييم أداء المؤسسة والتنبؤ بما ستكون عليه في المستقبل، ما يفيد العديد من الجهات التي تتعامل مع المؤسسة من الداخل والخارج، وكل هذا باتباع مجموعة من الخطوات حتى تتم العملية بشكل منظم وسليم.

المبحث الثاني: مجالات ومداخل والأساليب المستخدمة في التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي أداة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، لذا يجب على كل مؤسسة معرفة أدائها المالي من خلال تقييمها له وذلك من خلال تحليل الوضعية المالية، فسنحدث في هذا المبحث عن مجالات ومداخل التحليل المالي وكذا أساليبه.

المطلب الأول: مجالات التحليل المالي

تتنوع مجالات التحليل المالي وفقا لتوجه المحلل المالي وأغراض ادارة المنشأة والأهداف المرجوة من ذلك التحليل حيث يمكن استعمال التحليل المالي في المجالات التالية (شوف ش.، 2012، الصفحات 51-52):

- 1- التحليل الاستثماري: يهدف إلى معرفة العائد على الاستثمار، وهيكله الأموال الدائمة ومدىونية المؤسسة على المدى الطويل، والسيولة في المدى القصير.
- 2- التحليل الائتماني: يهدف هذا النوع من التحليل الى التعرف على الأخطار المتوقع أن يوجهها المقرض (البنوك، المؤسسات المالية...) في علاقاته مع المقترض وتقييمها واتخاذ القرارات انطلاقا من هذا التقييم.
- 3- تحليل الاندماج والشراء: يهدف إلى تقييم أصول المؤسسة المنوي شراؤها، في حالة اندماج مؤسستين في مؤسسة واحدة، مع زوال الشخصية القانونية لكل منهما.

4- تحليل تقييم الأداء: يشمل هذا النوع تحليل الربحية أو المردودية وكفاءة إدارة المؤسسة والأداء المالي لها، بالإضافة إلى السيولة واتجاهات النمو.

5- التحليل من أجل التخطيط: يعتبر التحليل المالي من الوسائل والأدوات التي يمكن استخدامها في التخطيط الاستراتيجي والذي يعتبر ضروريا لكل مؤسسة تريد وترغب في البقاء في المنافسة خاصة في ظل التقلبات المستمرة التي تتعرض أسواق المواد الأولية، المنتجات السلع والخدمات. يستعمل التحليل المالي في مجالات عديدة وقد يتبع المحلل حسب مجاله واحدا من مداخل التحليل والتي سنتعرف عليها في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: مداخل التحليل المالي

لإبراز أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالي للمؤسسة لا بد من دراسة مداخل التحليل المالي ولعل أشهرها التحليل الستاتيكي والديناميكي.

أولاً: التحليل الساكن (الستاتيكي)

يقصد بالتحليل الساكن دراسة الظواهر الاقتصادية دون الاهتمام بتاريخ المتغيرات. حيث يتم التعبير عن المتغيرات الاقتصادية في نفس الفترة أو عند نقطة زمنية معينة. و يتميز التحليل الساكن بسهولة و بساطته و أهميته في نفس الوقت باعتباره نقطة انطلاق للتحليل الاقتصادي الى مستويات أكثر تعقيدا و تشابكا. (الأفندي، 2020، الصفحات 32-33) ومنه يتم استخدام اسلوب النسب المالية الذي يبين العلاقة الترابطية بين عناصر قائمتي المركز المالية والدخل والتدفق النقدي والبيئة المحيطة، ومنها ايضا نقطة التعادل ومعادلاتها لغرض تحليل نمط الارباح وعلاقتها بالاستثمارات في الشركة وطبيعة التكاليف والمبيعات الملائمة لتحقيق الأرباح وطرق التسعيرة في الشركة. (آل شبيب، 2011، صفحة 29)

ثانياً: التحليل الديناميكي (الحركي)

وهو عكس التحليل الساكن يدخل عامل الزمن وعنصر النقد الى التحليل الاقتصادي وهو الاقرب الى الحقيقة ولكنه الأصعب مثالا وتحقيقا. (عبد ربه، 2013، صفحة 23) ويتم من خلال دراسة ومقارنة القوائم المالية افقياً وعمودياً واسلوب تحليل حركة الاموال من خلال مقارنة عناصر المركز المالي وقائمة الدخل السلسلة زمنية . (آل شبيب، 2011، صفحة 29)

لكل مدخل من مداخل التحليل المالي أساليب يعتمد عليها المحلل في عمله سنتعرف عليها في المطلب الأخير.

المطلب الثالث: أساليب التحليل المالي

تتوفر أمام المحلل المالي داخل المنشأة أنواع مختلفة من أساليب التحليل المالي، ولكل أسلوب غرضه حسب اتجاه وطبيعة ومجال المقارنة وتتمثل في (داوود، 2012، الصفحات 34-45):

1- التحليل المالي الرأسي

التحليل المالي الرأسي للبيانات المالية والمحاسبية عبارة عن إظهار النسبية لكل عنصر من عناصر الميزانية للمجموعة التي ينتمي إليها هذا العنصر، ما يعني أن مجموعة العناصر ستتحول إلى رقم مئوي، أو أن يتم إظهار نسبة عنصر ما إلى المجموع الكلي في الميزانية، وعليه يصبح مجموع باب الميزانية رقم مئوي. مثال ذلك، أن يتم إيجاد نسبة عنصر النقدية في الميزانية إلى مجموع الأصول أو إلى مجموع المطلوبات في الميزانية.

وهذا النوع من التحليل يجب أن يتم على بيانات من نفس الفترة المحاسبية، مثال ذلك أن نقوم بإيجاد نسبة النقدية إلى مجموع عناصر الأصول في ميزانية السنة الواحدة، وأن لا نقوم بمقارنة هذا العنصر (النقدية) في العام السابق بمجموع عناصر الأصول الواردة قبل عامين. ويعتبر هذا النوع من التحليل (الرأسية) ضعيف الدلالة، إلا إذا تمت مقارنته بنسب أخرى ليصبح ذات دلالة.

2- التحليل الأفقي (الاتجاهات)

التحليل الأفقي أو تحليل الاتجاهات عبارة عن مقارنة البيانات المالية المنشورة في سنتين أو أكثر، أي عرض التغيرات الحاصلة في تلك السنوات اما بواسطة أرقام مطلقة أو من خلال النسب المئوية. وعرض هذه التغيرات بواسطة الأرقام المطلقة تتيح للمحلل المالي التركيز على العوامل الأساسية التي أثرت على الربحية وبالتالي على المركز المالي، أما بيان نسب التغيرات بين السنوات موضوع التحليل فيتيح رؤية واضحة للمحلل المالي عن التغيرات المهمة التي حدثت في البيانات المالية والمحاسبية المنشورة وفي التحليل الأفقي تعامل السنة المالية الأولى كسنة أساس، ومن ثم يتم إظهار كل بند في السنوات التالية كنسبة مئوية. وحتى تكون نتائج التحليل دقيقة وذات مصداقية، فعلى المحلل المالي عند اختياره سنة الأساس أن يكون محايداً وألا يختار بناء على ظروف استثنائية وخاصة مرت بها المؤسسة، ويجب عند اختيار سنة الأساس مراعاة بعض الأمور مثل:

1- الابتعاد عن الأمور الشخصية؛

2- أن تتصف سنة الأساس بكونها سنة عادية وطبيعية، لم تتعرض المؤسسة فيها لظروف استثنائية، كحدوث كوارث طبيعية أو حروب، أو أن تكون المؤسسة قد تعرضت لظروف بحيث كان أداءها فيها جيداً بشكل استثنائي؛

3- أن لا تكون بعيدة جداً بحيث لا تكون الظروف الاقتصادية قد تعرضت لتغيرات جذرية و أساسية؛

4- أن لا تكون المؤسسة قد غيرت سياساتها المحاسبية التي كانت تتبعها بعد هذه السنة.

3- تحليل النسب المالية

النسب المالية هي عبارة عن طريقة لتفسير الأرقام المطلقة المنشورة في القوائم المالية والمحاسبية، وهي تساعد في الإجابة على أسئلة مهمة من مثل: هل تتحمل المؤسسة المزيد من الديون، أو أنها تحتفظ

بمخزون زائد عن حاجتها، وهل يقوم عملاءها بدفع ما عليهم من مستحقات في مواعيد استحقاقها وهل مصاريفها التشغيلية مرتفعة، وهل تقوم باستخدام أصولها ومصادر أموالها بفعالية تؤدي لتوليد الدخل المخطط له.

يعتبر تحليل النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي، ويتم التركيز فيه على استقصاء ودراسة قيم العناصر الظاهرة في البيانات المالية والمحاسبية في المؤسسة موضوع التحليل. وعند القول بالتحليل بالنسب يقفز إلى الذهن العلاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط والآخر يمثل المقام، ويجب الأخذ في الاعتبار عند القيام بعملية التحليل بالنسب المالية أن يتم التحليل بين القيم ذات الدلالة، والتي تقدم معلومات ذات مؤشرات. وسوف نتعرف على النسب المالية بالتفصيل في المبحث الموالي.

في نهاية هذا المبحث تمكنا من التعرف على أن التحليل المالي يستعمل في عدة مجالات حسب الغرض منه، ويمكن للمحلل أن يتبع المدخل الساكن للتحليل أو المدخل الديناميكي، كما يمكنه إتباع أسلوب التحليل الرأسي أو الأفقي أو تحليل النسب حسب اتجاه وطبيعة ومجال مقارنته.

المبحث الثالث: مؤشرات النسب المالية

لا تزال النسب المالية تشكل القاعدة العريضة لتطوير التحليل المالي نحو الأساليب الأكثر تقدماً في هذا المجال، إذ تعتبر النسب المالية من أهم الأساليب التي تعتمد عليها الإدارة في تحليل قوائمها المالية، لمعرفة مدى السلامة المالية وربحية المؤسسة، لهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى المفهوم النسب المالية و ما تهدف إليه، وكذا أنواعها و محددات التحليل بها و في النهاية إلى النسب المستخدمة في تقييم الأداء .

المطلب الأول: مفهوم وأهداف مؤشرات النسب المالية

سنحاول في هذا المطلب الوصول إلى مفهوم مؤشرات النسب المالية و الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

أولاً: مفهوم مؤشرات النسب المالية

"المؤشر هو عبارة عن علاقة يمكن الاستفادة منها في تقييم أنشطة المؤسسة، بحيث يكون لكل مؤشر معدل خاص به لكي لا يكون مبهماً، كما يجب أن يتضمن مدى يكون ضمنه الأداء الفعلي. فيعرف المؤشر بأنه عبارة عن معلومة كمية تقيس فاعلية و كفاءة كل أو جزء من عملية أو نظام بالنسبة لمعيار أو مخطط أو هدف معين، مقبول في إطار استراتيجية المؤسسة. وبذلك يكون المؤشر هو النسبة المالية. و النسبة هي تعبير حسابي بسيط للعلاقة بين عنصر و آخر، حيث ينظر إلى كل عنصر كنسبة من عنصر آخر. كما تفسر على أنها عبارة عن طريقة لتفسير الأرقام المطلقة المنشورة في القوائم المالية و المحاسبية. والنسب المالية أو المعدلات المالية أو المؤشرات المالية كلها تعطي المعنى نفسه." (طه فضل المولى محمد، 2017، صفحة 72) ويمكن تعريفها على النحو التالي:

- "هي عبارة عن علاقة بين بسط ومقام، وقيم البسط والمقام هي البيانات والارقام التي تعرضها الميزانية العمومية وقائمة الدخل، شرط ان تكون العلاقة مرتبطة بالأداء ومفسرة له". (اللحام، نور، كافي، و القضاء، 2014، صفحة 54)

- "تعرف النسبة المالية بأنها علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية. وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين". (الصيرفي، 2014، صفحة 126)

- "النسب المالية عبارة عن طريقة ملائمة لتلخيص كمية كبيرة من المعلومات المحاسبية والمالية من أجل مقارنة أداء الشركات. وبشكل عام يمكن أن ننسب أي رقم في القوائم المالية الى رقم آخر للوصول الى دلالة ذات معنى، وعادة ما يعبر عنها كنسبة مئوية وبعدد المرات". (حداد، 2009، صفحة 63).

توصلنا من خلال التعاريف السابقة أن النسب المالية هي عبارة عن علاقات رياضية بين عنصرين أو أكثر مأخوذة من القوائم المالية للمؤسسة، حيث تعطي نتائجها صورة واضحة عن وضع هذه المؤسسة.

ثانياً: أهداف مؤشرات النسب المالية

ترتكز أهداف النسب المالية في تحقيق ما يلي (الزبيدي ح.، 2011، صفحة 71/72) :

- توفير مؤشرات عامة لقياس درجة نمو المشروع والكشف عن مواطن الضعف فيه؛
- توفير البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات وإجراء المقارنات على مختلف المستويات، حيث ان ادارة المشروع يهتما التأكد أولاً قبل اتخاذ اي قرار أن الاموال الموجودة بالمشروع كافية لمواجهة النفقات و تكوين الأرباح؛

- إتاحة فرصة إجراء المقارنات بين المشروعات المتجانسة؛

- توفير المعلومات التحليلية لأجهزة الرقابة الداخلية و الخارجية لتمكينها من القيام بأعمالها بفعالية و جدية. عرفنا من مفهوم النسب المالية أنها علاقة بين عنصرين أو أكثر مأخوذة من القوائم المالية وعلى هذين الأساسين وأسس أخرى تقسم النسب إلى عدة أنواع. وحتى تعطينا نتائجها صورة حقيقية وواضحة عن وضع المؤسسة وجب مراعات مجموعة من المحددات عند التحليل باستخدامها.

المطلب الثاني: أنواع النسب المالية ومحددات التحليل المالي بالنسب

في هذا المطلب سنتعرف على أنواع النسب المالية والأسس التي صنفت على أساسها، كما سنتطرق إلى المحددات اللازمة عند عملية التحليل بها.

اولاً: أنواع النسب المالية

توجد انواع متعددة من النسب المالية والتي تختلف تسمياتها بحسب تركيبة النسبة المالية او مصادر المعلومات التي تعتمد عليها او بحسب طبيعة البيانات ويمكن تصنيفها كما يلي (فلوح، إسماعيل، مرعي، و حمزة، 2009/2008، صفحة 138/137) :

1- على اساس تركيبة النسبة: وتنقسم الى:

أ- النسب البسيطة: وهي النسب التي تدرس العلاقة بين عنصرين من عناصر القوائم المالية.

ب- النسب المركبة: و هي النسب التي تتضمن عمليا اكثر من نسبة من النسب المالية البسيطة مثل صافي الربح الى المبيعات مضروبة بنسبة المبيعات الى حقوق الملكية، وأهمية هذه النسب تتمثل في اظهار العلاقة الشمولية بين عناصر القوائم المالية .

2- على اساس مصادر المعلومات: تقسم النسب على هذا الاساس الى:

أ- النسب المالية لقائمة المركز المالي

ب- النسب المالية لقائمة الدخل

ت- النسب المالية لقائمة التدفقات النقدية

ث- النسب المالية المختلطة وتتضمن نسبا مالية تجمع عناصر من قوائم مالية مختلفة كنسبة صافي المبيعات الى راس المال .

3- على أساس طبيعة البيانات: على هذا الأساس تقسم الى :

أ- نسب مالية فعلية: أي نسب محسوبة من واقع المعلومات المالية الفعلية للفترة الحالية أو الفترات السابقة.

ب- نسب مالية معيارية: هي نسب معدة مسبقا تعبر عن ما يجب أن تكون عليه العلاقة بين عناصر القوائم المالية وذلك بهدف استخدامها كأساس تقارن به النسب الفعلية، ويمكن أن تكون النسب المعيارية:

1- موضوعة من قبل المنشأة و مبنية على أساس الموازنات التخطيطية للمنشأة؛

2- محسوبة من بيانات المنشآت المماثلة والمنافسة؛

3- موضوعة للقطاع الاقتصادي الذي تنتمي اليه المنشأة.

ثانيا: محددات التحليل المالي بالنسب

توجد بعض المحددات التي يجب مراعاتها و أخذها بعين الاعتبار عند التحليل باستخدام النسب المالية

و منها (سمير و عبد، 2012، صفحة 253) :

1- يجب استخدام مجموعة من النسب لحكم على أداء المنشأة، حيث لا يمكن استخدام نسبة مالية واحدة للحكم عليه لأنها لا تعطي معلومات فعالة على وضعها، ولكن اذا كان التحليل المالي متعلق بجزء أو ناحية معينة فقط من وضع المنشأة المالي فان استخدام نسبة واحدة أو اثنتين قد يكون كافيا لإعطاء صورة عن الوضع المطلوب؛

2- عند المقارنة بين القوائم المالية يجب استخدامها حسب تاريخ معين وإذا لم تكن كذلك فإن المقارنة قد تؤدي إلى نتائج وقرارات خاطئة؛

3- يفضل استخدام قوائم مالية مدققة عند إجراء تحليل النسب، لأن المعلومات الواردة في قوائم مالية غير مدققة قد لا تعكس الوضع المالي الحقيقي للمنشأة؛

4- يجب عند مقارنة النسب المالية لمنشأة مع النسب المالية لمنشأة أخرى أن تكون لنفس الفترة للحد من تأثير التضخم الاقتصادي على النتائج.

النسب المالية متعددة منها البسيطة والمركبة يمكن الحصول عليها من مختلف القوائم المالية، ويجب استخدام مجموعة منها ومقارنتها بالنسب المعيارية للحكم على أداء المنشأة، فهناك نسب تستخدم لهذا الغرض وفي الأغلب تقسم إلى خمس مجموعات.

المطلب الثالث: النسب المالية المستخدمة في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية

تصنف النسب المالية في خمسة مجاميع رئيسية، وكل مجموعة تؤثر أداءً معيناً للشركة على وفق الآتي:

أ- **مجموعة السيولة:** مؤشرات هذه المجموعة دالة لملاءة الشركة في الأجل القصير ويقصد بها قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل، أي مدى كفاية التدفقات النقدية التي تمكن الشركة من مواجهة التزاماتها المالية وتجنب عدم الملاءة الفنية ومضمونها أن الشركة لديها المال الكافي لتسديد ديونها ولكن عدم سيولة هذا المال عند نقطة زمنية محددة قد يعرض الشركة إلى مخاطر السيولة. معظم المقاييس المستخدمة بشكل واسع لقياس السيولة هي نسبة التداول، ونسبة السيولة السريعة وصافي رأس المال العامل، (النعيمة و التميمي، 2008، صفحة 85) وهي موضحة في الجدول الآتي:

الجدول 1: نسب السيولة

النسبة	الصيغة الرياضية	مدلول النسبة
نسبة التداول	$= \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$	وهي النسبة الشائعة لقياس قدرة المنظمة على توفير السيولة المناسبة واللائمة لتسديد التزاماتها على المدى القصير، هكذا تحكم المصارف على الأعمال لغرض منحها القروض المطلوبة، ان النسبة المعيارية المعتمدة هي (2:1) بمعنى أن تكون الأصول المتداولة لدى المنظمة ضعف ما عليها من خصوم متداولة، أي تكون النسبة 2 مرة، ولكن في الحقيقة معيار هامش الأمان لهذه النسبة هو 1 مرة.

<p>تقيس قدرة المؤسسة على تسديد مطلوباتها المتداولة من خلال موجوداتها المتداولة بعد استبعاد المخزون منها لأنه قد يحتاج وقت طويل نسبياً ليتحول إلى نقد، أي تقيس قدرة المنظمة على دفع التزاماتها المتداولة من النقد المتاح وكذلك الاوراق المالية القابلة للبيع والديون القابلة للتحويل. والنسبة المعيارية هي (1:1) بمعنى أن تكون موجودات المنظمة السريعة كافية لتسديد مطلوباتها المتداولة قصيرة الأمد.</p>	<p>= (الأصول المتداولة - المخزون) / الخصوم المتداولة = الأصول المتداولة السريعة / الخصوم المتداولة</p>	<p>النسبة السريعة</p>
<p>يعطى قدرة المنظمة على دفع التزاماتها قصيرة الأمد للأطراف الخارجية.</p>	<p>= الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة</p>	<p>رأس المال العامل</p>

المصدر: من اعداد الطالبتين، بالاعتماد على (الغالبى، 2009، صفحة 247_248)

ب- مجموعة النشاط: تقيس مؤشرات هذه المجموعة مدى قدرة الشركة على تحقيق إيرادات من نشاطها أو من أصولها حيث تبين تلك النسب ما إذا كان الاستثمار في الأصول أقل وأكثر من اللازم فإذا كان أكثر من اللازم فإن هذا يعني أن هناك جزء من الأصول أو من موارد الشركة غير مستعمل ولا يحقق أي عائد وكمثال على ذلك عدم توافر مخزون من البضاعة يترتب عليه فقد مبيعات كان يمكن تحقيقها لو توفرت البضاعة. ومن ناحية أخرى إذا كان هناك استثمار زائد في الأصول فإن ذلك يكون عائق أمام الإدارة لتحقيق هدف تعظيم ربح الملاك (بايبر، 2023، صفحة 42). وسنتعرض في الجدول الاتي مجموعة من نسب النشاط :

الجدول 2: نسب النشاط

النسبة	الصيغة الرياضية	مدلول النسبة
<p>معدل دوران الأصول</p>	<p>= صافي المبيعات / متوسط الأصول</p>	<p>ويقيس هذا المعدل عدد مرات استخدام الأصول في عمليات الشركة ونشاطها ويعكس مدى كفاءة الشركة في استغلال الأصول المتاحة لها. يفضل أن يكون هذا المعدل أكبر من نفس المعدل في الشركات التي تعمل في نفس النشاط وانخفاض هذا المعدل يعني عدم كفاءة الإدارة في استخدام أصولها أو المغالاة في الاستثمار في تلك الأصول.</p>

<p>يبين معدل دوران الأصول الثابتة عدد مرات تدوير الأصول الثابتة خلال السنة. يفضل أن يكون هذا المعدل أكبر من نفس المعدل في الشركات الأخرى التي تعمل في نفس المجال وانخفاض هذا المعدل يعني انخفاض كفاءة الإدارة في استخدام الأصول الثابتة أو أن الاستثمار في الأصول الثابتة أكبر من اللازم.</p>	<p>=صافي المبيعات / متوسط الأصول الثابتة</p>	<p>معدل دوران الأصول الثابتة</p>
<p>يعكس رقم العملاء وأوراق القبض الذي يظهر في الميزانية العمومية أو بقائمة المركز المالي قيمة المبيعات التي لم يتم تحصيلها حتى نهاية العام إلى المبيعات الآجلة ويقاس معدل دوران العملاء مدى سرعة التحصيل من العملاء.</p>	<p>=صافي المبيعات الآجلة /متوسط العملاء أو أوراق القبض خلال العام</p>	<p>معدل دوران العملاء</p>
<p>يقيس متوسط فترة التحصيل مدى كفاءة إدارة التحصيل في الشركة في تحصيل مستحقاتها من العملاء وبالتالي فإن ارتفاع متوسط فترة التحصيل يعني عدم كفاءة إدارة التحصيل وأن هناك مشاكل في التحصيل الشركة لمستحقاتها من العملاء بالإضافة إلى احتمال وجود ديون معدومة نظراً لأنه كلما زادت فترة التحصيل كلما زاد احتمال عدم التحصيل. في حين ان انخفاض متوسط فترة التحصيل يعني كفاءة إدارة التحصيل وقد يعني تشدد الإدارة في منح الائتمان للعملاء الأمر الذي يعني فقدان بعض المبيعات التي كان يمكن تحقيقها. ويفضل أن تكون فترة التحصيل في الشركة أقل من نفس الفترة في الشركات الأخرى المماثلة التي تعمل في نفس النشاط.</p>	<p>=360 يوم / معدل دوران العملاء</p>	<p>متوسط فترة التحصيل</p>

<p>يشمل رقم المخزون الظاهر في قائمة المركز المالي لأي شركة على المخزون من الخامات والإنتاج تحت التشغيل والبضاعة التامة ويظهر المخزون بالتكلفة إلا إذا كان سعر السوق أقل تطبيقاً لقاعدة التحفظ أو الحيلة والحذر، ويقاس عدد مرات بيع المخزون خلال العام، يجب أن يكون مرتفعاً لأن انخفاضه يعني وجود مخزون زائد قد يؤدي احتمال تلفه وتقادمه وبالتالي تعرض الشركة لخسائر قد تؤثر على قدرتها على الوفاء بالتزامها في الأجل القصير.</p>	<p>=تكلفة المبيعات / متوسط المخزون</p>	<p>معدل دوران المخزون</p>
<p>يفيد إيجاد متوسط فترة التخزين في الحكم على كفاءة إدارة التسويق وبيان مدى تقادم المخزون لأنه كلما زادت فترة التخزين كلما دل ذلك على عدم كفاءة إدارة التسويق مما قد يؤثر تأثيراً سلباً على سيولة الشركة.</p>	<p>= 360 يوم / معدل دوران المخزون</p>	<p>متوسط فترة التخزين</p>

المصدر: من اعداد الطالبتين، بالاعتماد على (بايبر، 2023، الصفحات 43-48)

ج- مجموعة الرافعة المالية: يقصد بالرافعة المالية مدى اعتماد الشركة على الديون في تمويل استثماراتها. لذلك مؤشرات دالة لملاءة الشركة في الأجل الطويل ، أي احتمالية نكول الشركة وعجزها عن تسديد ديونها. كما أن مؤشرات مقياساً مناسباً للمخاطر المالية، وعليه فإن الاستخدام المفرط للرافعة المالية قد يجعل الشركة أمام عدم ملاءة حقيقية ومضمونها أن القيمة السوقية لموجودات الشركة غير كافية للوفاء بالتزاماتها المالية عند التصفية (النعمي و التميمي، 2008، صفحة 86). ويمكن توضيح أهم مؤشرات هذه المجموعة في الجدول الآتي:

الجدول 3: نسب الرافعة المالية

النسبة	الصيغة الرياضية	مدلول النسبة
--------	-----------------	--------------

<p>تقيس النسبة المئوية من مجموع الموجودات التي مولت بتمويل مقترض وأن ارتفاع النسبة تعني أن أكثر موجودات الشركة مولت بتمويل مقترض نسبة الى التمويل الممتمك. ويفضل الدائنون نسبة مديونية واطئة لأنها تؤمن لهم حماية أكثر في حالة تعرض الشركة لصعوبات مالية. كما أن نسبة المديونية العالية تعني ارتفاع المخاطرة المالية للشركة وأن تكاليف تمويلها سترتفع في المستقبل، عندما تحتاج الشركة الى تمويل أما إذا كانت نسبة المديونية منخفضة فأنها تعني أن الشركة لا تستخدم الاقتراض جديد بشكل كافي مما يحرم المالكين من زيادات ممكنة في معدل العائد على حق الملكية.</p>	<p>=مجموع المطلوبات / مجموع الموجودات</p>	<p>نسبة المديونية (الاقتراض)</p>
<p>تقيس هذه النسبة مدى مساهمة الدائنين في موجودات الشركة بالمقارنة مع مساهمة المالكين. اذ تحصل الشركة على موجوداتها من أموال المالكين ومن الديون المقترضة من الدائنين، وأن مساهمة المالكين بالجزء الأكبر من هذه الأموال يزيد من اطمئنان الدائنين على قدرة الشركة بتسديد التزاماتها.</p>	<p>=مجموع المطلوبات / حق الملكية</p>	<p>نسبة الديون إلى حق الملكية</p>
<p>تكمل هذه النسبة التحليل للنسبتين السابقتين ويتبين ذلك من طريقة حسابها وعليه فأن الحصول على أية واحدة من النسب الثلاث يمكن بسرعة من حساب النسبتين الأخرتين كما أن التفسير للنسب الثلاث يعني نفس الشيء.</p>	<p>=مجموع الموجودات / مجموع حق الملكية</p>	<p>مضاعف الملكية</p>

<p>تسمى هذه النسبة بنسبة اكتساب الفوائد أيضاً، وتقيس قدرة الشركة على تسديد التزامات أو مصاريف الفوائد من الدخل التشغيلي أن ارتفاع النسبة يشير الى إمكانية الشركة الكبيرة في تغطية مصاريف الفوائد، وحتى وأن تدنت الأرباح بعض الشيء إلا أن ذلك لا يعرض الشركة للمخاطرة المالية، ولا يزال باستطاعتها تغطية ودفع الفائدة على قروضها. أما إذا كان عدد مرات التغطية قليلاً، فأن أي تدني في الأرباح عما هو متوقع قد يضطر الشركة الى العجز عن دفع الفائدة على القروض ويعرضها الى العسر المالي، كما أن الشركة ستواجه صعوبة في الحصول على قروض إضافية.</p>	<p>=الأرباح قبل الفوائد والضرائب/ الفوائد</p>	<p>نسبة تغطية الأرباح للفوائد</p>
--	---	-----------------------------------

المصدر: من اعداد الطالبتين، بالاعتماد على (العامري، 2013، صفحة 79_81)

د-مجموعة الربحية: تعد هذه المجموعة واحدة من الاتجاهات الصعبة للشركة كمفهوم وقياس، وذلك لعدم وجود وسيلة متكاملة تحدد متى تكون الشركة مربحة، إذ أن الكثير من الفرص الاستثمارية تتضمن التضحية بالربح الحالي مقابل الأرباح المستقبلية، فعلى سبيل المثال المنتج الجديد يتطلب كلف أولية مرتفعة مما يولد ربح منخفض في البداية. لذلك يمكن أن يكون الربح الحالي ضعيف ليعكس صحة الربحية في المستقبل. والمشكلة الأخرى في الربحية المحاسبية أنها تتجاهل المخاطرة، وعليه من أهم المشاكل الفكرية للربحية المحاسبية أنها غير صالحة للمقارنة. ذلك فإنها توفر معلومات مهمة عن النشاط التشغيلي في الأجل القصير على فرض أن الشركة الغير قادرة على البقاء في الأجل القصير فإنها لا يتوقع لها البقاء في الأجل الطويل. ومع الربحية مقياس نسبي للنجاح فهي تؤثر مستوى الموجودات المطلوبة لإسناد العمليات التشغيلية وتحقيق المبيعات لذلك مؤشرات هذه المجموعة دالة لكفاءة القرارات الاستثمارية والتمويلية (النعيمي و التميمي، 2008، صفحة 87).

ويمكن توضيح نسب الربحية على وفق الجدول الآتي:

الجدول 4: نسب الربحية

النسبة	الصيغة الرياضية	مدلول النسبة
هامش مجمل الربح	= (مجمل الربح / صافي المبيعات) × 100	كلما زادت هذه النسبة مقارنة بالمنافسين فإن ذلك يعني كفاءة عمليات التشغيل لأن نسبة تكلفة المبيعات إلى صافي المبيعات أقل من المنافسين.

<p>تبين هذه النسبة قدرة الشركة على تحقيق ربح نتيجة للمبيعات. قد يكون هامش الربح المحمل عالياً بينما هامش صافي الربح منخفضاً، وذلك لأن تكلفة المبيعات لا تشمل التكاليف الإضافية من تسويق ومصاريف إدارية وفوائد قروض. وفي هذه الحالة يكون هذا مؤشراً على نجاح العملية الأساسية بينما فشل الشركة في النواحي الأخرى بمعنى وجود تكلفة إضافية محملة على مصاريف الشركة لا علاقة لها بتكلفة المنتج الأساسية.</p>	<p>= (صافي الربح بعد الضريبة / صافي المبيعات) × 100</p>	<p>هامش صافي الربح</p>
<p>ويقصد بها قدرة الشركة على توليد الأرباح خلال فترة زمنية محددة وتتخذ هنا الأرباح قبل خصم الفوائد منها. حيث يوضح هذا المقياس كيف تحقق الشركة أرباحاً من جراء استخدام مواردها المتاحة، بغض النظر عن مصادر تمويل هذه الموارد، وهو ما يعبر عن كفاءة استخدام الموارد في الشركة.</p>	<p>= صافي العمليات قبل الفوائد / إجمالي الاستثمارات</p>	<p>القدرة الإيرادية</p>
<p>وهو مقياس مهم جداً لأنه يبين نسبة العائد على الاستثمار المتمثل في حقوق المساهمين، فكلما قلت قيمة هذه النسبة كلما كان ذلك مؤشراً سيئاً عن أداء الشركة، حيث يقيس العائد على استثمارات أموال حملة الأسهم.</p>	<p>= (صافي الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية) × 100</p>	<p>معدل العائد على حق الملكية (حق المساهمين)</p>

<p>هذه النسبة مشابهة لمعدل العائد على حقوق المساهمين حيث أن كلا منهما يقيس العائد على الاستثمار بصورة أو بأخرى أن معدل العائد على الأصول يقيس قدرة الشركة على استثمار الأصول التي تمتلكها من معدات ومبان وأراض ومخزون لتوليد أرباح صافية، ربما يتبادر إلى الذهن أن بعض الأنشطة تحتاج أصولاً أكبر من غيرها، هذا صحيح ولذلك فإن مقارنة هذه النسبة بشركتين تعملان في مجالين مختلفين لا يعطينا مؤشراً عن فشل هذه أو نجاح تلك. ولكن يمكننا مقارنة قيمة هذا المؤشر لنفس الشركة عاماً بعد عام أو أن نقارنه بالشركات المماثلة من حيث طبيعة النشاط.</p>	<p>=) صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الأصول) × 100 أو =معدل دوران الأصول × هامش الربح على المبيعات</p>	<p>معدل العائد على إجمالي الأصول (معدل العائد على الاستثمار)</p>
--	---	--

المصدر: من اعداد الطالبتين، بالاعتماد على (علوان، 2009، صفحة 244_246)

هـ—مجموعة السوق: تستخدم مؤشرات هذه المجموعة في عمليات تقييم الاستثمار في أسهم الشركات، كون أن الكشوفات المالية لا تفصح عن القيمة السوقية للشركة. وفي ظل فرضية كفاءة السوق، فإن مؤشرات هذه المجموعة تعتمد بشكل أساسي على المعلومات التي تفصح عنها مؤشرات السيولة والرافعة المالية والربحية وقدرتها في تعظيم سعر السهم في السوق. وعلى الرغم من أن هذا السعر يخضع إلى مدى معرفة المتعاملين بالحقائق المالية للشركة، فإن الأسعار السوقية تعكس القيمة الحقيقية لموجودات الشركة، بموجب فرضية كفاءة السوق (النعيمي و التميمي، 2008، صفحة 87).

ويمكن توضيح أهم مؤشرات هذه المجموعة في الجدول الآتي:

الجدول 5: نسب السوق

النسبة	الصيغة الرياضية	مدلول النسبة
عائد السهم العادي	=) صافي الربح بعد الضريبة - توزيعات الاسهم الممتازة (/ متوسط عدد الاسهم العادية	تقيس مدى ما يحققه المساهم العادي على كل سهم يحمله من أسهم الشركة.

<p>تقيس مدى النمو المحقق في حقوق مساهمي الشركة، وكلما ارتفعت قيمتها كان ذلك دليل على صحة أداء الشركة. لذا تعتبر هي الأخرى من المؤشرات الهامة لمتخذي قرارات الاستثمار في الاسهم.</p>	<p>=جملة حقوق حملة الأسهم العادية / عدد الاسهم العادية</p>	<p>القيمة الدفترية للسهم العادي</p>
<p>تستخدم هذه النسبة كمؤشر جيد من قبل المحللين الماليين وذلك في تقييم مدى عدالة الأسعار السوقية لأسهم الشركات المدرجة بالبورصة، وبالتالي استقراء الاتجاهات المستقبلية لهذه الأسعار. إذ يوجد لكل سوق مالي نسبة معيارية. وعلى هذا الأساس فان الشركات التي يتجاوز مضاعف السعر السوقي لسهمها هذا المعيار بشكل كبير يتوقع هبوط أسعار السهم في السوق المالي وبالتالي ترتفع درجة المخاطرة في ذلك السهم، في حين أن الشركات التي تنخفض فيها عن النسبة المعيارية تتوفر الفرصة المواتية للمضاربة فيه على أساس أن الفرصة لارتفاعه ما زالت متوفرة.</p>	<p>=السعر السوقي للسهم العادي / عائد السهم العادي</p>	<p>مضاعف سعر السهم العادي</p>
<p>تمكن هذه النسبة حملة الاسهم العادية من تقييم مدى جدوى استثمارهم في اسهم الشركة وذلك في ضوء العائد المتوقع الحصول عليه من الاستثمار في الفرص البديلة الاخرى المتاحة لهم فيما لو قاموا ببيع أسهمهم وتحويل المبالغ المحصلة من ذلك إلى الاستثمار في تلك الفرص.</p>	<p>=الارباح الموزعة للسهم العادي / السعر السوقي للسهم</p>	<p>ربح السهم العادي</p>
<p>توضح هذه النسبة ما يحصل عليه حامل السهم العادي من الارباح الموزعة في نهاية العام. ومن الواضح ان قيمة هذه التوزيعات لا تعتمد فقط على ما تحققه الشركة من أرباح خلال العام بل ايضا على السياسات التي تتبعها الادارة في توزيع الارباح لأن قيمة الارباح التي توزع على المساهمين العاديين تتوقف على توصية مجلس الادارة والتي تخضع بعد ذلك لمصادقة الهيئة العامة للمساهمين.</p>	<p>=الارباح الموزعة على حملة الأسهم العادية / عدد أو متوسط عدد الأسهم العادية خلال العام</p>	<p>توزيعات السهم العادي</p>

المصدر: من اعداد الطالبتين، بالاعتماد على (مطر، 2010، صفحة 68_73)

نستخلص في نهاية هذا المبحث أن النسب المالية عبارة عن علاقات بين عناصر القوائم المالية للمؤسسة، تعطي نتائجها صورة واضحة عن الوضع المالي لهذه المؤسسة، وذلك بهدف توفير مؤشرات لقياس درجة نجاح المشروع ومقارنته مع غيره لاتخاذ القرارات المناسبة، وقد تعددت أنواعها، لكن يجب مراعات مجموعة من المحددات حتى تتمكن من تحقيق الهدف منها، وكذا إعطاء صورة صحيحة عن الأداء الذي تقيمه وفق خمس مجموعات تتمثل في السيولة والنشاط والرافعة المالية والربحية والسوق.

خلاصة الفصل

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل يمكن القول بأن التحليل المالي هو عملية معالجة للبيانات المالية لتحقيق مجموعة من الأهداف كتقييم أداء المؤسسة والتنبؤ بما سيكون عليه وضعها المالي في المستقبل، ومساعدة العديد من الأطراف كالإدارة والمتعاملون مع المؤسسة والدولة باتخاذ القرارات المناسبة فيما يخص المؤسسة. يعالج المحلل المالي المعلومات والبيانات المالية التي يتحصل عليها من مصادر داخلية وخارجية بتباع خطوات محددة من بينها تحديد غايته والمجال الذي يتوجه إليه، إذ تتسع مجالات التحليل إلى استثماري وائتماني وغيرها. وأيضاً يحدد الأسلوب الذي سيعتمد عليه تحليل أفقي أو عمودي أو تحليل النسب.

وتعتبر النسب المالية من أهم الأساليب التي ظهرت كمنهج كلاسيكي مقارنة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة، فالمعلومات المحتويات في القوائم المالية ليس لها دلالة إلا إذا تم وضعها في عالقة نسبية لبندين أو أكثر وربطها بقيم معيارية أو مرجعية، هنا يتوضح لنا الأداء المالي للإدارة خاصة إذا تم وضع مؤشرات تقييم الأداء ضمن مجموعات أساسية تتمثل في السيولة، النشاط، الرافعة المالية، الربحية، السوق.

**الفصل الثاني: تقييم
الأداء والتنبؤ بالفشل
المالي**

تمهيد

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة في مجال الرقابة من أجل التحقق من بلوغها الأهداف المراد تحقيقها، والتي ازدادت أهميتها في ظل توسع أنشطة المؤسسة الاقتصادية، ومن خلال تقييم الأداء تتمكن المؤسسة من التنبؤ بالوضع الذي ستكون عليه في المستقبل وما إذا كانت مهددة للتعرض لظاهرة الفشل المالي، التي تهدد ديمومة المؤسسات الاقتصادية وتقودها تدريجياً للتصفية لذا كانت هذه الظاهرة بدورها محل الاهتمام والدراسة و حظيت بإطار ميداني تجريبي يجسد إمكانية تجنب وقوعها أو على الأقل تخفيض معدلاتها من خلال إيجاد المؤشرات التي تساهم في تفسيرها وتكشف مسبقاً عن احتمال وقوعها.

من خلال هذا الفصل سنحاول التطرق الى مفاهيم الأداء وتقييم الأداء والفشل والمصطلحات المشابهة له وكذا أهداف وأنواع ومراحل ومختلف العناصر التي نتعرف من خلالها على كل من تقييم الأداء والفشل المالي، وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية تقييم الأداء المالي

المبحث الثاني: الإطار النظري للفشل المالي

المبحث الثالث: التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية

المبحث الأول: ماهية تقييم الأداء المالي

يعتبر تقييم الأداء المالي أداة رئيسية ضرورية للإجراء الرقابي في المؤسسة ومن أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة في مجال الرقابة من أجل التحقق من بلوغها الأهداف المراد تحقيقها، كما يعتبر أحد أهم التقنيات التي تسمح بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسات واستخراج الانحرافات الموجودة فيها. لهذا سنحاول التطرق من خلال هذا المبحث الى الأداء المالي وتقييم الأداء المالي في المؤسسة ومختلف أنواع تقييم الأداء والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها وكذا الشروط المطلوب توفرها لنجاحه والمراحل التي يتم بها.

المطلب الأول: مفهوم الأداء وتقييم الأداء المالي

في هذا المطلب سنحاول استخلاص مفهومي الأداء المالي وتقييم الأداء المالي من بعض تعاريف الباحثين السابقين.

أولاً: مفهوم الأداء المالي

- "يشير الأداء المالي إلى العملية التي يتم من خلالها اشتقاق مجموعة من المعايير أو المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط أي مشروع اقتصادي يسهم في تحديد أهمية الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم الاداء المالي للمنشآت" (الموسوي، 2011، صفحة 58).

- "الأداء المالي هو الكفاءة والفعالية معا للنشاط المالي المتعلق بالمؤسسة، أي القدرة على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت التصرف" (لقيطي، 2018، صفحة 94).

- "إن الأداء المالي هو المرآة الأساسية التي توضح مقدرة الشركة من خلال مركزها المالي على تحقيق الأهداف المخطط لها في الوقت المناسب والمنافسة مع الشركات من خلال تلك الأهداف وهذا ما يحتاج إلى تخطيط وتوفير للبيانات المالية الدقيقة" (الطويل، 2018، صفحة 92).

من خلال تعاريف الأداء المالي تبين لنا غياب مفهوم موحد تام له وحسب مفهومنا:

فالأداء المالي هو مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها في الوقت المناسب باستغلال مواردها وتحتاج لذلك الى توفير بيانات مالية.

ثانياً: مفهوم تقييم الأداء المالي

- "يعرف على أنه قياس العلاقة بين العناصر المكونة للمركز المالي للمشروع (الأصول المطلوبة، حقوق المساهمين/ النشاط التشغيلي) للوقوف على درجة التوازن بين هذه العناصر، وبالتالي تحديد مدى متانة المركز المالي للمشروع، وعلى ضوء ذلك يمكن قياس التنبؤ بالفشل المالي" (محمود و الكسار، 2009، صفحة 7).

-تقييم الأداء المالي وسيلة لتزويد إدارة الشركة بالتغذية الراجعة التي تسترشد بها في صياغة استراتيجياتها والنهوض بمستوى أدائها، كما أن تقييم الأداء يزود المؤسسة بتغذية عكسية عن الأداء المالي من أجل تطويره بخطط مستقبلية، ويزودها بوثائق داعمة للقرارات المتعلقة بالأمور المالية " (المطيري م، 2010_2011، صفحة 12).

-عرف تقييم الأداء المالي بشكل موجز بأنه: " قياس مدى انجاز الأهداف المالية بواسطة مؤشرات يقدمها التحليل المالي بالمقارنة بين الأداء الحالي والأداء المتوقع وبالتالي معرفة نقاط القوة والضعف التي تؤثر على قيمة الشركة " (بوضياف، 2017_2018، صفحة 49).

حسب مفهومنا تقييم الأداء المالي هو عملية قياس العلاقة بين عناصر المركز المالي للمقارنة بين الأداء الحالي والأداء المتوقع، وبالتالي تزويد المؤسسة بتغذية عكسية عنه من أجل تطويره بخطط مستقبلية. عرفنا أن تقييم الأداء المالي يقيس مدى تحقق الأهداف المخططة وذلك بمقارنة الأداء بقيم معيارية أو تاريخية أو غيرها وهذا حسب نوع التقييم المتبع، ليزود في النهاية المؤسسة بتغذية عكسية ويتمكن من تحقيق أهدافه.

المطلب الثاني: أنواع وأهداف تقييم الأداء المالي

سنتطرق في بداية هذا المطلب إلى مختلف أنواع تقييم الأداء المالي وبعدها نتطرق إلى أهداف هذا الأخير.

أولاً: أنواع تقييم الأداء

تعتبر عملية تقييم الأداء إحدى وسائل الإدارة الفعالة للتحقق من مدى انجاز الأهداف المخططة للوحدة وأداة للكشف عن الانحرافات وردّها للجهات المسؤولة عنها ، فهي عملية ملازمة لنشاط الوحدة لكونها تكشف عن نسبة المتحقق من الأهداف المخططة والمتاحة والمعيارية وغيرها، فيتأثر بموجبها مستوى الأداء الذي قطعه الوحدة كما تتأثر كفاءة استخدام الموارد المتاحة للوحدة في الوصول إلى المستويات المطلوبة من الإنتاج وعليه فإن عملية تقييم الأداء لا ينظر إليها بصورة مجردة وإنما ضمن إطار العملية الشاملة للنشاط برتمته في الوحدة الاقتصادية. وفي ضوء ذلك يمكن تحديد الأنواع التالية من تقييم الأداء (الكرخي، 2007، صفحة 43_45):

1-تقييم الأداء المخطط: ويراد به تقييم أداء الوحدة في مدى تحقيقها للأهداف المخططة وذلك عن طريق مقارنة المؤشرات الواردة بالمخطط والسياسات الموضوعة مع المؤشرات الفعلية ووفق مديات زمنية دورية كأن تكون شهرية وفصلية وسنوية وربما لفترات متوسطة المدى (3 - 5) سنوات حيث تظهر هذه المقارنات مدى التطور الحاصل في الأداء الفعلي لأنشطة الوحدة وتوضيح الانحرافات والأخطاء التي حدثت في عملية التنفيذ مع تفسير المسببات والمعالجات اللازمة لها مع الإشارة إلى ان تأخذ عميلة التقييم في حساباتها

الظروف التي أحاطت بخطة الوحدة الاقتصادية خلال الفترة ما بين اعدادها والفترة ما قبل بدء السنة المالية المعنية .

2-تقييم الأداء الفعلي: ويقصد به تقييم كفاءة الموارد المتاحة المادية منها و ذلك بمقارنة الارقام الفعلية بعضها ببعض الآخر لأجل التعرف على الاختلالات التي حدثت و تأثير درجة و مستوى الاداء في توظيف هذه الموارد البشرية والعملية والإنتاجية وهذا يتطلب تحليل ودراسة الاختلالات التي حدثت و تأثير درجة و مستوى هذا الأداء في توظيف الموارد في العملية الإنتاجية وهذا يتطلب تحليل المؤشرات الفعلية للسنة المالية المعنية ودراسة تطورها عبر فترات خلال السنة كأن تكون عبر فصول السنة المذكورة و يقتضي الأمر كذلك مقارنة هذه المؤشرات مع الأرقام الفعلية للسنوات السابقة في نفس الوحدة ، إضافة إلى مقارنتها على ما حققته الوحدات الاقتصادية المقبلة من نتائج خلال السنة المالية المعنية و السنوات السابقة أيضا.

3-تقييم الأداء المعياري (القياسي): ويراد به مقارنة النتائج الفعلية مع القيم المعيارية وبأخذ ذلك نوعين من المقارنة فإما أن يتم عن طريق مقارنة النتائج التي حققتها الوحدة لمختلف فعاليتها كالإنتاج والمبيعات والأرباح والقيمة المضافة. مع نتائج معيارية كانت قد وضعت لتكون مقياسا للحكم فيما إذا كانت النتائج الفعلية مرضية أم لا. وعادة ما توضع الأرقام المعيارية المذكورة في ضوء مجموعة من الاعتبارات منها الإمكانيات والقدرات الإنتاجية للوحدة والوحدات المشابهة في الداخل والخارج وغيرها. أما المستوى الآخر للمقارنة فيتم عن طريق مقارنة النسب والمعدلات الفعلية مع النسب والمعدلات المعيارية (القياسية) كنسبة السيولة وعائد الاستثمار وإنتاجية الأجر ومعدل البيع. الخ.

4-تقييم الأداء العام (الشامل): ويقضي هذا النوع من تقييم الأداء شمول كل جوانب النشاط في الوحدة الاقتصادية واستخدام جميع المؤشرات المخططة والفعلية والمعيارية في عملية القياس والتقييم والتمييز بين أهمية نشاط وآخر وذلك عن طريق إعطاء أوزان لأنشطة الوحدة كل وزن يشير إلى مستوى الأرجحية الذي تراه الإدارة العليا لكل نوع من أنواع النشاط كأن يعطي حجم الإنتاج أرجحية عليا على بقية الفعاليات أو قد تعطي ربحية المشروع هذه الأرجحية أو عائد الاستثمار.. الخ، وباستخدام هذه الترتيبات ومؤشرات النتائج المخططة والفعلية والمعيارية يتم التوصل إلى درجة التقييم الشامل لأداء الوحدة الاقتصادية.

ثانيا: أهداف تقييم الأداء المالي

يكن تحديد أهداف تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية في النقاط التالية (خنفري و بورنيسة، 2017، صفحة 58_59):

- أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها تجاه الشركات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركة أو الأسهم التي تشير معايرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها؛
- أداة لتحفيز العاملين والإدارة في الشركة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من سابقتها؛

- أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء الشركة أو لأداء أسهمها في السوق المالي في يوم محدد وفترة معينة؛
- يهدف إلى تقييم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف فيها والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين؛
- تقنية تسمح باختبار مدى استغلال الموارد المتاحة والمتوفرة داخل المؤسسة بشكل فعال وفق الأهداف المسطرة؛
- يسمح الأداء المالي بتفادي الفوارق الناتجة مستقبلاً من سوء التوازن في التسيير عموماً التي تظهر بمقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المرتقبة. فالتقييم الأدائي يهدف أساساً إلى التحكم في الحدث قبل وقوعه؛
- الكشف عن موطن الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها؛
- تشخيص المجالات التي تكون في حاجة إلى إجراءات تصحيحية وتوجيهية للعمل على معالجتها.
- حتى تتمكن عملية تقييم الأداء من تحقيق الأهداف التي تسعى إليها يتطلب توفر مجموعة من الشروط فيها، وإتباع عدة مراحل.

المطلب الثالث: متطلبات ومراحل تقييم الأداء المالي

سنتطرق في هذا المطلب إلى المتطلبات الواجب توفرها لنجاح عملية تقييم الأداء المالي، وكذا المراحل التي تمر بها.

أولاً: متطلبات تقييم الأداء المالي

إن نجاح عملية تقييم الأداء المالي تتطلب توفر مجموعة من الشروط، من بينها (سراح، 2022/2021، الصفحات 111-113):

- 1- **ضرورة توضيح الأهداف:** حتى تتم عملية تقييم الأداء المالي بشكل فعال وجيد من الضروري على المؤسسة تحديد أهدافها بشكل دقيق وواضح؛
- 2- **ضرورة وجود معايير واضحة للأداء:** يعتبر تحديد المعايير محور ارتكاز في عملية تقييم الأداء المالي، وتعد الخطط والأهداف معايير للتقييم ويجب أن تكون المعايير واضحة للجميع ولا تحتل التأويل، لأن وضوح المعايير يساعد الفرد في إنجاز أعماله وتحديد مستوى الأداء المطلوب منه، كما يساعد المسؤولين في عملية الرقابة والتقييم بناء على الأسس والمعايير المحددة؛
- 3- **ضرورة توافر نظام سليم وفعال للمعلومات:** يعتمد تقييم الأداء المالي على ضرورة توافر البيانات التفصيلية والصحيحة في الوقت المناسب، حيث يستند المدراء عند مقارنتهم على المعلومات الموجودة في

التقارير المالية والتي تلخص النتائج الفعلية، ولن يتحقق تقييم الأداء الجيد للمؤسسة إلا بتوفر نظام سليم وفعال لجميع المعلومات؛

4- يجب أن يكون تقييم الأداء المستمر: ويعني أن تقييم الأداء لا يقتصر على فترة زمنية واحدة بل يجب أن يتم بصورة دورية ومنتظمة على فترات قصيرة نسبياً لتحديد الانحرافات لتصحيحها وتداركها في المستقبل، حيث يوجد بعض مراكز المسؤولية في إطار الوحدة الاقتصادية أكثر حساسية أي تخضع لتغيرات سريعة ذات أثر، وبالتالي يتطلب الأمر تتبعها وتقييمها على فترات قصيرة جداً؛

5- التكامل مع العملية الإدارية: إن فعالية نظام التقييم تتوقف إلى حد بعيد على تكامله مع نظم التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، وتتمثل مع فكرة التكامل بين التخطيط والتقييم على أساس أن كل مستوى من الخطط يوفر الأهداف التي تعتبر معايير للتقييم، أما التكامل اتخاذ القرارات يعني توفر المعلومات اللازمة للمدير قبل اتخاذ القرار وليس بعده؛

6- يجب أن يؤدي تقييم الأداء المالي لتحسينه: من الضروري أن يؤدي تقييم الأداء إلى نتائج إيجابية من ناحية تحسين الأداء وهذا يتطلب الاقتناع بأهمية تقييم الأداء، ويتحقق ذلك بتوافر بعض الشروط منها:
- يجب أن يكون الهدف من تقييم الأداء ليس فقط كشف أوجه الخلل والانحرافات إنما يؤدي أيضاً إلى معرفة أسبابها وسبل علاجها؛

- تكامل عملية تقييم الأداء مع أنواع الرقابة الأخرى مثل الرقابة الخارجية والرقابة الداخلية؛

- يجب أن يكون نظام تقييم الأداء بسيطاً والاكتفاء بأقل عدد ممكن من النماذج وبأقل عدد من المعايير والمؤشرات التي يتم من خلالها معرفة الأداء الفعلي.

ثانياً: مراحل تقييم الأداء المالي

اتفق الكثير من رواد الإدارة والتسيير باختلاف مدارسهم الفكرية حول مراحل معينة لتقييم الأداء المالي نوجزها في ما يأتي (عماري، 2015، صفحة 35_36) :

1- جمع البيانات والمعلومات الإحصائية: تتطلب عملية تقييم الأداء توفير البيانات والمعلومات والتقارير والمؤشرات اللازمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة من القوائم المالية، متمثلة في جدول الميزانية جدول حساب النتائج قائمة التدفق النقدي والقوائم الأخرى والملاحظات المرفقة بالتقارير المالية، إضافة إلى المعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة؛

2- تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية المتعلقة بالنشاط: للوقوف على مدى دقة وصلاحيّة المعلومات والبيانات التي تدخل في حساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء، يتعين توفير مستوى من الموثوقية في هذه البيانات، وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى الموثوقية بهذه البيانات؛

3- إجراء عملية التقييم: باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الشركة، وذلك بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه، على أن تشمل عملية التقييم النشاط العام للشركة؛

4- اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم (تحديد الانحرافات): وذلك بمقارنة نتائج التقييم مع الأهداف المخططة للشركة، وأن الانحرافات التي حصلت في النشاط قد تم حصرها، وتحديد أسبابها، وأن الحلول اللازمة لمعالجة الانحرافات قد اتخذت، وأن الخطط قد وضعت للسير بنشاط الشركة نحو الأفضل في المستقبل.

5- تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات: تتم متابعة تصحيح الانحرافات من خلال تزويد الجهات المسؤولة والادارات المختلفة بنتائج التقييم الي تمخضت عن عملية التقييم، للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة.

استخلصنا في نهاية هذا المبحث أن تقييم الأداء المالي يقارن بين الأداء الحالي و الأداء المتوقع، ليزود المؤسسة بتغذية عكسية عنه من أجل تطويره بخطط مستقبلية، وتوجد منه أنواع مختلفة تسعى كلها إلى تحقيق عدة أهداف، وذلك بتوفر شروط معينة وإتباع خطوات محددة ومن بين هذه الخطوات إجراء عملية التقييم باستخدام المعايير والنسب الملائمة حيث تعد النسب المالية من أهم الأساليب التي تساعد في تقييم الأداء بتوفير البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات وإجراء المقارنات على مختلف المستويات.

المبحث الثاني: الإطار النظري للفشل المالي

بات موضوع الفشل المالي من الظواهر الخطيرة والتي تحظى باهتمام أغلب الباحثين والدّارسين كونها تهدد وتعرض المؤسسات لخطر الإفلاس، وبسبب تعدد وتنوع الحالات المرتبطة بهذه الظاهرة يصعب إعطاء تعريف لها ما نجم عنه العديد من المصطلحات واختلاط المفاهيم، لذا يتم في هذا المبحث استعراض مفهوم الفشل المالي والمفاهيم المشابهة له، وكذا أنواع وأسباب الفشل المالي بالإضافة إلى مراحله وطرق علاجه.

المطلب الأول: مفهوم الفشل المالي والمفاهيم المشابهة له

تعددت مفاهيم الفشل المالي بحيث تعتبر ظاهرة من الظواهر التي تتجم عنها مخاطر كبيرة ممكن ان تتعرض لها العديد من المؤسسات وتوجد عدة مفاهيم مشابهة له، مثل العسر، التعثر، العجز، الإفلاس، سننتظر إليها كل على حدة.

أولاً: مفهوم الفشل المالي

- "هو عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها عند المطالبة او في تاريخ الاستحقاق". (الجنابي، 2016، صفحة 155)

- عرف الفشل المالي على أنه "المرحلة التي لا تستطيع فيها الشركة تسديد التزاماتها قصيرة الأجل في تاريخ استحقاقها، ولاحقاً تتوقف الشركة من سداد فوائد القروض والسندات وتوزيعات حقوق الأفضلية (مثل الدفعات

المتراكمة الأسهم الممتازة) وبالتالي تصفيتها أو إعادة جدولة الديون" (المطيري ع.، 2015، صفحة 13) .
 -" هو تلك الحالة المالية المرادفة لحالة العسر المالي الحقيقي أو القانوني، والتي تعني عدم القدرة على مواجهة و سداد الالتزامات المستحقة للغير بكامل قيمتها حيث تكون الأصول أقل من قيمتها الحقيقية من قيمة الخصوم " (عادل، رزق، 2010، صفحة 35).
 من خلال ما سبق نستنتج ان الفشل المالي هو عدم قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المستحقة في وقتها، حيث تكون أصولها أقل من خصومها.

ثانيا: المفاهيم المشابهة للفشل المالي

تعددت المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بمفهوم الفشل المالي أو متداخلة معه، ونذكر منها:

العسر المالي: هو عدم قدرة المؤسسة على مواجهة الالتزامات المترتبة عليها في مواعيدها المقررة. وهو نوعان (يوسف، 2006، الصفحات 25-26):

1-العسر المالي الفني: وهو عسر مالي بسيط وفي هذه الحالة لا تستطيع المؤسسة مواجهة الالتزامات

المترتبة عليها في مواعيدها المقررة ولكنها تستطيع الوفاء بذلك في حال إعطائها الوقت الكافي للتصرف.

2-العسر الحقيقي: وهو أشد خطورة من النوع الأول وهنا لا تستطيع المؤسسة الوفاء بالالتزامات المترتبة

عليها حتى ولو أعطيت الوقت الكافي وباعت الأصول وقد تؤدي هذه المرحلة إلى استيلاء الدائنين على

الشركة والإشراف عليها أو تصفيتها وفي ذلك انتهاء لحياة المؤسسة.

التعثر المالي: يرى الباحث أن التعثر المالي هي مرحلة من بداية ظهور الفشل المالي، ويمكن التمثيل عنها

بفترة زمنية معينة بحيث تكون المنشأة غير قادرة على سداد ديونها بكفاءة، بالرغم من امتلاكها لأصول ثابتة

يصعب تحويلها إلى سيولة تمكنها من سداد ديونها قصيرة الأجل. (عزت، 2018، صفحة 18)

العجز المالي: هو الذي يشير إلى أن النشاط المالي يكون عاجزاً ليس فقط من مشاكل مالية ، وإنما هو

أيضا الذي يتربص صعوبات قد تؤدي إلى عراقيل مالية ، كضعف المردودية ، صعوبة ظروف التمويل و

الإنتاج، ضعف النشاط، وكثرة الاضطرابات (الحمداني و القطان، 2013، صفحة 453).

الإفلاس: انحلال الشركة وتبديل الشكل القانوني بانقضاء المدة المحددة في نظام الشركة أو خلاف بين

المساهمين إذ يتم بيع موجودات الشركة وتحويلها إلى نقدية وسداد الالتزامات المترتبة. (الزبيدي ب.، 2013،

الصفحات 77-78)

يحدث الفشل المالي عند عدم قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المستحقة في وقتها وذلك يعود لعدة

أسباب، وهناك أنواع مختلفة منه تقسم حسب أسس مختلفة.

المطلب الثاني: أنواع وأسباب الفشل المالي

سنوضح في هذا المطلب أنواع الفشل المالي الذي يصيب المؤسسة، وكذا مختلف الأسباب المؤدية لحدوثه.

أولاً: أنواع الفشل المالي

يتم تقسيم الفشل المالي حسب طبيعة المؤسسة ومستويات الأداء المحققة خلال دورة حياتها إلى ثلاثة

أنواع وهي (مجدوب، 2022_2021، صفحة 11_12):

أ- النوع الأول من الفشل المالي: يحدث هذا النوع عادة في المؤسسات حديثة التكوين وغالبا ما تكون هذه المؤسسات صغيرة الحجم، ومستوى مسار المؤسسة لا يزيد عن مستوى الضعيف، ولا يمتد عمر المؤسسة إلى أكثر من خمس سنوات. ويحدث نتيجة عيوب واضحة تبدأ بها المؤسسة عملها، ولهذا يستوجب أن يتم تلافي تلك العيوب منذ البداية، فنظرا لصغر حجم المؤسسات وقصر حياتها وحدوث الفشل المالي بصورة متسارعة فإنه لا يفضل معالجة الفشل أثناء حياة المؤسسة ولكن الوقاية من حدوثه أفضل من علاجه.

ب- النوع الثاني من الفشل المالي: يحدث هذا النوع في المؤسسات الصغيرة أيضا ولكنها تعيش لفترة أطول من مؤسسات النوع الأول، يختلف هذا النوع كلياً عن سابقه، حيث نجد أن المؤسسة في النوع الثاني تنمو وتتجح بصورة سريعة جدا ثم يبدأ الانهيار بصورة سريعة أيضا. يصل هذا النوع من المؤسسات إلى أعلى مستويات أدائها وربحياتها، قبل أن تبدأ بالانهيار حيث يكون لديها مقدار من الأرباح قد تتقدها قليلا أو تعوضها عن الخسائر إذا تم استغلالها جيدا. ولكن من الأفضل للمؤسسة هنا ان تقي نفسها منذ البداية قبل حدوث الفشل.

ج- النوع الثالث من الفشل المالي: يحدث هذا النوع من الفشل عادة في المؤسسات الناضجة الكاملة النمو، والتي أتمت تجارتها بنجاح فائق لعدة سنوات متتالية أو عقود متتالية، ويعتبر هذا الفشل من 20% إلى 30% من إجمالي فشل الشركات في هذا النوع يمكن الجمع بين الوقاية من الفشل ومعالجته لكون عمر المؤسسات في هذا النوع يكون طويلا، وتكون عادة ذات حجم كبير ولديها الكثير من الموارد، وأيضا لديها القدرة على معالجة المشاكل التي قد تواجهها.

كما يقسم الفشل المالي الذي قد يصيب الشركة إلى ثلاثة أنواع وهي (مجدوب، 2022_2021، الصفحات 12-13):

أ- الفشل الاقتصادي: هو العملية التي تنتج عن تفاعل العديد من الأسباب عندما يكون العائد المحقق على رأس المال أقل من متوسط تكلفة رأس المال أي عندما يكون العائد على المتاجرة بالملكية في الشركة رقما سالبا. لذلك يقصد بالشركة الفاشلة بالمفهوم الاقتصادي، تلك التي لا يكفي دخلها لتغطية نفقاتها، ويقبل معدل الفائدة على الاستثمار بتكلفتها الدفترية تكلفة رأس المال، ولا يترتب على الفشل الاقتصادي إشهار إفلاس الشركة، لأنه يحصل بغض النظر عن قدرة هذه الأخيرة على الوفاء بما عليها من التزامات أي أنه يمكن أن تكون الشركة فاشلة من الناحية الاقتصادية، ومع ذلك لا تتوقف عن دفع الالتزامات حينما يحين أجل استحقاقها، ومن ثم لا يشهر إفلاسها.

ب - **الفشل المالي أو القانوني:** هذا النوع من الفشل قد يتخذ اتجاهين فالأول يتمثل في حالة عدم كفاية السيولة، ويقصد به عدم قدرة الشركة على سداد الديون والفوائد المستحقة الدفع، وهو ما قد يحدث حتى لو كانت قيمة الأصول تزيد عن قيمة الخصوم، أما الشكل الثاني فهو يتجه إلى العسر المالي والذي تم التطرق إليه سابقاً.

ج - **الفشل الإداري:** هو عدم كفاءة الجهاز الإداري للشركة، بما يؤدي إلى تحقيق نتائج أعمال سلبية تساهم في تدهور نشاط الشركة وأرباحها، وبالتالي يكون لها الأثر السلبي على قيم أسهمها، حيث يتضمن ضعف كفاءة الإدارة بصفة رئيسية فشلها في تقديرها ما قد يحدث في المستقبل، ومن ثم عدم القدرة على التكيف والمواءمة مع البيئة الخارجية وتعديل لخطتها لما يطرأ من أحداث غير متوقعة.

مما سبق نلاحظ بأن الشركة قد تتعرض لحالة الفشل القانوني دون أن يرتبط ذلك بحدوث فشل اقتصادي، ويرى جل المختصين أنه إذا كانت الشركة تعاني فشلاً اقتصادياً فمن الأفضل تصفيتها، أما إذا كانت تعاني فشلاً قانونياً فيفضل اتخاذ المختصين إجراءات تصحيحية أو إعادة تنظيمها، أما إذا حدث كلا النوعين فالشركة ستصفي لا محالة. كما يقسم الفشل المالي وفقاً لأسبابه ومصادره إلى نوعين أساسيين هما (مجدوب، 2021_2022، صفحة 13):

أ - **الفشل المالي الزاحف:** يحدث هذا النوع بالتدرج وفقاً لمراحل الفشل المالي التي سنتطرق إليها لاحقاً وهو يرجع في غالب الأحيان إلى أسباب داخلية عديدة، كعدم كفاءة الإدارة، زيادة الاعتماد على الديون والتوسع غير المدروس الإسراف في استخدام الموارد.

ب - **الفشل المالي المفاجئ:** وهذا النوع لا يمر بمراحل الفشل المالي، لأنه يحدث فجأة نتيجة للمتغيرات السياسية أو القانونية أو الاقتصادية أو غيرها مما يفرزه المحيط الخارجي للمؤسسة.

إن التباين في تقسيمات أنواع الفشل يعود أساساً إلى اختلاف وجهات النظر وإلى المراحل التي تمر بها المؤسسة أثناء مسيرتها نحو الفشل، والتي تختلف من مؤسسة إلى أخرى، هذا إلى جانب الأسباب المتدخلة في حدوثه وكيفية التعامل معه، لكن بشكل عام يتفق الكثير من الباحثين على وجود نوعين من الفشل فشل مالي أو قانوني وفشل اقتصادي.

ثانياً: أسباب الفشل المالي

يعود فشل الشركات إلى تجميع مجموعة من العوامل داخل محيطها أو خارجها أو كلاهما معاً والتي تؤثر في أداءها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وهي بالضرورة تختلف من شركة إلى أخرى ويمكن تقسيم الأسباب إلى الآتي (المغربي، 2022، الصفحات 108-110):

- 1- **أسباب إدارية:** من أهم الأسباب التي تؤدي إلى تعثر الشركة في غياب الأفراد القيايين الكفاء والصراعات بين أطراف الهرم التي تؤدي إلى ظهور اختلاف إداري نذكر منها:
 - ضعف إدارة الشركة وعدم كفاءتها؛

- ضعف الجانب الرقابي؛
- اختيار فريق سيء للعمل ليس لديه القدرة والمرونة على التعبير .
- 2-أسباب مالية:** من الأسباب التي تؤدي إلى إفلاس الشركة ضعف هيكلها المالي وكذلك الاتفاق غير العقلاني الذي لا يناسب إيرادات الشركة الذي يؤدي إلى فشلها بظهور اختلالات مالية تذكرها:
- اختلال الهياكل التمويلية وارتفاع كلفة المصادر التمويلية؛
- الخسائر المتركمة أو قلة الأرباح بسبب المنافسة؛
- فقدان السيولة النقدية وعجز عن الوفاء بديونها؛
- الاعتماد على البنوك ودفع فوائد عالية؛
- تراكم ديون الشركة بصورة تؤثر بالسلب على نتائج أعمالها.
- 3-أسباب تسويقية:** ان انفتاح الأسواق العالمية على بعضها يؤدي إلى ارتفاع المنافسة وبالتالي ارتفاع التكاليف التسويقية التي يمكن أن يكون سببا لتعثر الشركة وبالتالي فشلها وقد تظهر اختلافات تسويقية نذكر منها:
- المنافسة الشديدة وعدم قدرة الشركة على الوقوف بوجه المنافسة؛
- عدم القدرة على تقدير حجم المبيعات؛
- ارتفاع تكلفة السوق.
- 4-اسباب اقتصادية:** هنالك العديد من الاسباب التي تؤدي إلى فشل الشركة وهي:
- العوامل الاقتصادية المتمثلة بالظروف الاقتصادية المحلية للبنية التي في اطارها الشركة وكذلك الظروف الاقتصادية الدولية؛
- التقلبات الحادة في اسعار الصرف والتضخم التي أدت إلى تصاعد قيمة مديونية العديد من الشركة المفترضة بصورة ادت إلى اختلال في الهيكل التمويلي.
- 5-أسباب فنية وإنتاجية:** هنالك العديد من الأسباب الفنية والإنتاجية تؤدي إلى فشل الشركات نوجزها في ما يلي:
- التطورات التكنولوجية المتسارعة وعدم إمكانية الشركات بمساعدتها؛
- اخطاء في اعداد دراسة الجدوى الفنية منذ البداية؛
- استخدام وسائل تكنولوجيا غير مناسبة اوزان الجودة منخفضة أو غير ملائمة مع المهارات والقدرات العاملة.
- 6-أسباب خارجية:** تتأثر الشركة بالمحيط الخارجي وتؤثر فيه هذه العلاقة التي تربطها والأطراف المكونة لهذا المحيط قد تؤدي إلى ظهور أسباب خارجية تؤدي لفشل الشركة منها:
- ظاهرة العولمة ومالها من تأثير كبير على فشل كثير من الشركات بسبب سيطرة الشركات العملاقة على

الأسواق الكثيرة من البلدان النامية؛

-مشكلات التعامل مع الإدارة الحكومية كمشاكل مع اجهزة الضرائب والجمارك والاستيراد وقد تعد من أسباب تأخذ الشركة في تنفيذ برامجها الزمنية.

تمر بعض أنواع الفشل المالي بعدة مراحل قد تصل بها في حالة عدم علاجها إلى إعلان الإفلاس.

المطلب الثالث: مراحل وطرق علاج الفشل المالي

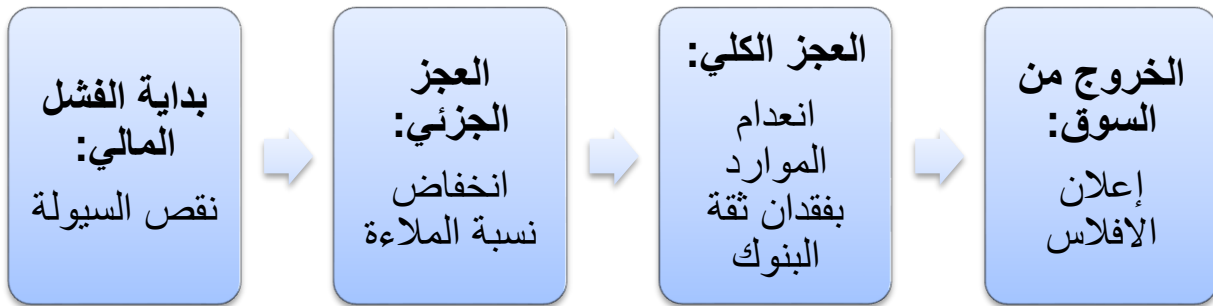
سنتناول في بداية هذا المطلب مراحل حدوث الفشل المالي، وبعدها سنحاول التطرق إلى الطرق التي تتبعها المؤسسة الاقتصادية لمعالجة فشلها.

أولاً: مراحل الفشل المالي

تمر المؤسسة بالعديد من المراحل قبل حدوث الإفلاس الذي هو المرحلة الأخيرة للفشل المالي تقسم هذه المراحل كالاتي (بوطبة، 2020_2021، صفحة 10/8):

- 1-مرحلة بداية الفشل المالي: تتصف هذه المرحلة بظهور مؤشرات أو نسب سلبية في أداء المؤسسة، حيث على مسيري المؤسسة اكتشافها والبدء بتعديلات مستعجلة من أجل تصحيح الخلل، وتتصف هذه المرحلة بحدوث ارتفاع في التكاليف التي بدورها تؤدي إلى انخفاض في القيمة المضافة، أي أن التكاليف المرتفعة تؤدي إلى انخفاض ربحية المؤسسة والذي بدوره يؤثر على طاقة التمويل الذاتي للمؤسسة، ومنه عدم وجود موارد مالية داخلية تلجأ إليها المؤسسة مما يؤثر على سيولة المؤسسة.
 - 2-مرحلة العجز الجزئي: لا تتمكن المؤسسة من الوفاء بجزء من الالتزامات في تاريخ الاستحقاق بسبب قلة السيولة، وبما أن مصدر التمويل الداخلي للمؤسسة منخفض سوف تلجأ المؤسسة إلى التمويل الخارجي من أجل تسديد مستحقاتها، مما يؤدي إلى ارتفاع في ديون المؤسسة، ونتيجة ارتفاع ديون المؤسسة فإن نسبة الملاءة تنخفض.
 - 3-مرحلة العجز الكلي: تفقد المؤسسة ثقة البنوك فيها بسبب انخفاض الملاءة ، مما يؤدي إلى انعدام الموارد من أجل مواجهة التزاماتها أي العجز الكلي.
 - 4- مرحلة الخروج من السوق: وهي المرحلة الأخيرة، حيث تؤدي عدم التزاماتها الى رفع دعوة قضائية ضدها مما يدفعها إلى إعلان إفلاسها.
- ويمكن تلخيص هذه المراحل من خلال الشكل التالي:

الشكل 2: مراحل الفشل المالي



المصدر: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على (بوطبة، 2020_2021، صفحة 10) من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن حالة الفشل المالي لا تحدث بشكل مفاجئ لكنها تعكس مجموعة من المضاعفات والتراكمات التي تبدأ من مرحلة نقص السيولة ثم العجز الجزئي وذلك بانخفاض نسبة الملاءة يليها العجز الكلي بانعدام الموارد وفي الأخير تصل إلى إعلان إفلاسها نهائياً.

ثانياً: طرق علاج الفشل المالي

تختلف طرق معالجة المؤسسات التي تواجه مشاكل مالية بحسب درجة الفشل التي وصلت إليها. فإذا كانت الآفاق المستقبلية للمؤسسة مازالت واعدة، وهناك رغبة من قبل الدائنين في التعاون مع المؤسسة للإبقاء على عميل مربح على المدى البعيد، قد يعرض الدائنون تقديم تنازلات طوعية للمؤسسة. تتضمن هذه التنازلات تمديد فترة استحقاق الديون، أو تخفيض قيمة الديون بنسبة معينة، أو مزيج الاثنين معاً؛ أما إذا كانت الآفاق المستقبلية لها لا تعد بالكثير من الخير، لكن الدائنين يفضلون الإبقاء على المؤسسة لأن قيمتها كمؤسسة مستمرة أكبر من قيمتها التصفوية، فإن الحل يكون بإعادة تأهيل المؤسسة من خلال إعادة تنظيمها. وتهدف عملية إعادة التنظيم إلى إعادة هيكلة رأسمال المؤسسة لتخفيض نسبة المديونية وبالتالي تخفيض حجم الالتزامات المالية الثابتة على المؤسسة؛ أخيراً إذا لم يكن هناك أي أمل بإمكانية استعادة المؤسسة لربحيتها والتغلب على مصاعبها المالية وكانت قيمتها التصفوية أكبر من قيمتها كمؤسسة مستمرة، فإن الحل يكون بتصفية المؤسسة. وتتطلب عملية التصفية الدخول في إجراءات قانونية تتضمن إعلان إفلاس المؤسسة، تصفية موجوداتها على مهل وبشكل منتظم، توزيع حصيلة التصفية على الدائنين بشكل عادل. والعدالة في التوزيع تعني هنا اتباع أولوية للحقوق معينة تتناسب مع الحقوق القانونية لكل نوع من الأوراق المالية؛ لكن في واقع الأمر نجد المؤسسات الكبيرة الحجم عادة ما تحظى برعاية الدولة إذ تتدخل في الوقت المناسب لحمايتها من التعرض للإفلاس، يضاف إلى ذلك أن بعض المؤسسات المشرفة على الإفلاس يتم إدماجها في

مؤسسات ناجحة بل وقد تمت عمليات إدماج لتلك المؤسسات رغم توافر شبهة احتكارية تغاضت عنها الحكومة اعتقاداً منها بأن الآثار السلبية للإفلاس قد تكون أكثر خطورة (الشريف، 2006، صفحة 40). في ختام هذا المبحث عرفنا أن الفشل المالي حالة تكون فيها أصول المؤسسة أقل من خصومها ما يؤدي إلى عدم قدرتها على سداد التزاماتها المستحقة في وقتها، وترتبط بالفشل عدة مصطلحات مشابهة له لكن لكل واحد منها مفهوم مختلف، ويقسم الفشل إلى أنواع مختلفة تحدث جراء عدة أسباب وفق مجموعة من المراحل يفضل علاجها قبل حدوث التصفية.

المبحث الثالث: التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية

يعتبر التنبؤ المالي إحدى المسؤوليات الأساسية للمدير المالي، ويمكن للمؤسسة أن تتنبأ بالفشل المالي باستخدام الأساليب الكمية للتنبؤ بفشل المؤسسات، والتي حاولت معظمها التوصل إلى أفضل النسب المالية في التنبؤ. ومن هنا سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم وأهمية التنبؤ بالفشل المالي، وكيف تستخدم النسب المالية للتنبؤ به، بالإضافة إلى أهم النماذج التي تستخدم في عملية التنبؤ.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية التنبؤ بالفشل المالي

نسعى من خلال هذا المطلب إلى التعرف على مفهوم التنبؤ المالي بالإضافة لأهميته من قبل الجهات العلمية والعملية.

أولاً: مفهوم التنبؤ

يقصد بالتنبؤ المعنى الشامل للدراسات المتعلقة بالمستقبل سواء احتوت هذه الدراسات على تقديرات تعتمد على الأسلوب الشخصي أو انتهجت الدراسات المنهج التخطيطي بإتباع أساليب علمية منظمة وشاملة، أو استخدمت هذه الدراسات أساليب رياضية وإحصائية لقياس العلاقات الدالية بين المتغيرات للوصول إلى التغير بينها (عوني، 2022/2021، صفحة 40).

ثانياً: أهمية التنبؤ بالفشل المالي

يعتبر التنبؤ بالنتائج والأحداث المستقبلية غاية رئيسية من غايات التحليل المالي. ومن بين المجالات التي حظيت باهتمام كبير من قبل العديد من الباحثين والمحللين الماليين مجال التنبؤ بالفشل المالي، وترجع أهمية هذا المجال إلى ما يحققه من فوائد لجميع الأطراف المعنية بالتحليل المالي؛ فالمستثمرون يهتمون بتقييم مدى سلامة استثماراتهم الحالية والمستقبلية مما يتطلب التمييز بين الاستثمارات الجيدة والاستثمارات المحفوفة بالمخاطر، وهنا يمكن اعتبار التنبؤ بالفشل المالي أداة للإنذار المبكر ويمكن أن تقود إلى اتخاذ قرارات التخلص من الاستثمارات الخطرة أو اتخاذ الإجراءات التي تقلل من الخسائر المحتمل حدوثها؛

أما المقرضون فيهتمون بمعرفة احتمالات نجاح أو فشل المؤسسات التي تستخدم أموالهم وذلك لما لها من أثر على تحصيل الديون وعلى تقييم درجة المخاطرة المحتملة، وهنا يمكن اعتبار التنبؤ بالفشل المالي أداة لتوجيه القروض وتحديد حجمها وتحديد نوعية الضمانات المطلوب الحصول عليها؛ أما بالنسبة للإدارة، فإنها تهتم بالمعرفة المبكرة للمؤشرات التي يمكن أن تقود إلى الفشل المالي حتى يمكن اتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية في الوقت المناسب وذلك قبل تفاقم الموقف بشكل تصعب معالجته. وفي إطار ما يعرف بإجراءات المراجعة التحليلية، يهتم المراجعون بالمؤشرات التي يمكن أن تقود إلى الفشل المالي عند اختبار مدى صحة فرض الاستمرارية وبالرغم من أن المراجع يعتمد بشكل رئيسي على تقديراته الشخصية عند الحكم على فرض الاستمرارية، إلا أنه يستعين بمؤشرات الفشل المالي عند إصدار حكمه؛ وأخيراً وليس آخراً، نجد الجهات العامة تهتم بالمعرفة المبكرة للحالات التي تتطلب التدخل لتصحيح أوضاع الشركات والمؤسسات ذات الأهمية الخاصة في القطاع العام والقطاع الخاص. (هلال، بيومي، و سامي، 2019، صفحة 210_211_212)

مجموعة الدراسات المتعلقة بالمستقبل على اختلاف مناهجها وأساليبها تعني التنبؤ، ومن أهم الأساليب المستعملة في التنبؤ بالفشل المالي الذي يحظى بأهمية كبيرة أسلوب التنبؤ بالاعتماد على النسب المالية.

المطلب الثاني: التنبؤ بالفشل المالي باستخدام النسب المالية

نتيجة للأهمية البالغة لموضوع التنبؤ بالفشل المالي الموجود لدى الكثير من الفئات التي لها علاقة بالمؤسسة الاقتصادية، وبما أن فكرة الفشل لا تحدث فجأة، وأنه لا بد أن تمر المؤسسة الاقتصادية قبل وصولها إلى تلك الحالة بوضعيات ومستويات عديدة تسلك فيها سلوكا يميزها عن غيرها من المؤسسات المستمرة بنجاح في النشاط الاقتصادي، لذا نشط الباحثون منذ الستينات وخاصة في الولايات المتحدة بإجراء الدراسات الهادفة إلى تحديد المؤشرات التي يمكن الاسترشاد بها باحتمالات الفشل المالي، وتنقسم الأبحاث العلمية التي ظهرت في هذا المجال إلى مجموعتين رئيسيتين (مجدوب، 2021_2022، صفحة 29_30):

المجموعة الأولى: تستند أبحاث هذه المجموعة إلى التقليل من أهمية البيانات الكمية والنسب المالية في تكوين نماذج التنبؤ بفشل المؤسسة وذلك بسبب العيوب الموجهة لها، واستبدالها بالبيانات النوعية غير الكمية التي تقوم على وصف مظاهر الفشل في المؤسسات، ومن أمثلة الباحثين في هذا المجال أرجنتي (1976 Argenti) الذي يعتبر من أهم رواد هذا المدخل حيث يمثل النموذج الذي قدمه اتجاها مختلفا عن الاتجاهات التي يمثلها كل من بيفر والتيمان وغيرهم من الباحثين الذين اتبعوا مناهجهم في التحليل.

المجموعة الثانية: تستند هذه الأبحاث إلى ضرورة الاعتماد على البيانات الكمية في تكوين نماذج التنبؤ بالفشل المالي، ويدعم هذا الرأي حقيقة أن القدرة التنبؤية للبيانات المحاسبية هي من أهم المميزات النوعية التي يجب أن تتميز بها هذه البيانات كي تعتبر بيانات ملائمة لاتخاذ القرار المناسب، وهو الهدف الأساسي

من إعداد البيانات المحاسبية، لذا نجد أن العديد من الأعمال ونماذج التنبؤ قامت على استعمال النسب المالية المتعارف عليها في عملية التنبؤ بفشل المؤسسات، ويعد هذا إحياء لاستعمال هذه النسب، التي كاد نسيانها كوسيلة لتقييم مستوى الأداء لدى المؤسسة (مثال: Altman 1966). ودمج تحليل النسب المالية مع بعض الأساليب الإحصائية الملائمة يتم التوصل إلى نماذج تفيد في التنبؤ وهنا يظهر اتجاهين أساسيين هما:

الاتجاه الأول: اتجاه قديم في تكوين نماذج التنبؤ بفشل المؤسسة والذي يعتمد أساسا على نسبة مالية واحدة، ومن أهم الأعمال والدراسات التي تميزت بأسلوب المتغير الواحد نذكر: دراسة Smith – Winakor، دراسة Pitz Patrik، دراسة Merwin

الاتجاه الثاني: اتجاه حديث نسبيا يعتمد في تكوين نماذج التنبؤ بفشل المؤسسة على مجموعة من النسب المالية وذلك من خلال بعض الأساليب الإحصائية الملائمة، ومن بين الأعمال والدراسات التي استعملت أسلوب المتغيرات المتعددة نذكر: نموذج Beaver 1966، نموذج Altman 1968، نموذج Fulmer 1984

وقد أثبتت النسب المالية نجاحها في التنبؤ بالفشل المالي وهذا ما شجع العديد من الباحثين على استخدامها في كافة الدراسات، كما ساعد ذلك على تنمية عدد كبير من الأساليب الإحصائية في مقدماتها أسلوب تحليل عوامل التمييز بين المجموعات وأسلوب الانحدار المتعدد باستخدام نظرية الاحتمالات، حيث وباستخدام هذه الأساليب تمكن الكثير من الباحثين من تصميم نماذج نجحت في التنبؤ بالإفلاس قبل وقوعه بفترة وصلت إلى خمس سنوات في بعض الأحيان، والتي أثبتت أن تدهورا ملحوظا في النسب المالية المعنية يعبر عن اقتراب المؤسسة من مرحلة الفشل المالي. فهذه النماذج ساهمت بشكل واضح في الكشف عن العديد من المؤشرات المالية التي توحى بظهور بوادر الفشل والذي أصبح حدوثه أمرا ممكنا في ظل التطورات التكنولوجية المتلاحقة، والتغيرات المستمرة في التشريعات التي تمس المؤسسات بمختلف أنواعها، إلى جانب اشتداد حمى المسافة الدولية.

تعتمد أغلب النماذج الكمية التي تستعمل في التنبؤ بفشل المؤسسات على نسبة مالية واحدة أو مجموعة من النسب تجمع في معادلة رياضية لتقيس الفشل المالي.

المطلب الثالث: أهم النماذج المستخدمة في عملية التنبؤ بالفشل المالي

من أهم النماذج المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي والتي تعتمد على النسب المالية نذكر ما يلي:

أولا: نموذج Altman and Mc cough 1974

يعتمد هذا النموذج على خمسة نسب مالية معروفة تدرس خمس متغيرات مستقلة ومتغير تابع يرمز له بالرمز (Z) ويعتبر هذا النموذج تعديلاً لنموذج Altman الذي تم وضعه عام 1968.

ويعبر عن هذا النموذج رياضياً بالمعادلة التالية (محمد، اسماعيل، و نور، 2008، صفحة 180_181):

$$Z = 0.012 X1 + 0.014 X2 + 0.033 X3 + 0.006 X4 + 0.010 X5$$

والنسب المستخدمة في هذا النموذج هي :

$X1 =$ صافي رأس المال العامل

مجموع الأصول

$X2 =$ الأرباح المحتجزة في الميزانية

مجموع الأصول

$X3 =$ الربح قبل الفوائد و الضرائب

مجموع الخصوم

$X4 =$ القيمة السوقية لحقوق المساهمين

مجموع الخصوم

$X5 =$ المبيعات

مجموع الأصول

$Z =$ دليل الاستمرارية

وبموجب هذا النموذج فان المنشآت تصنف الى ثلاثة فئات من أجل قياس قدرتها على الاستمرارية وهذه

الفئات هي:

الفئة الأولى: فئة الوحدات القادرة على الاستمرارية (المنشآت الناجحة) و هي تلك المنشآت التي تكون قيمة

(Z) فيها 2.99 أو أكثر .

الفئة الثانية: فئة المنشآت المشكوك في إمكانية استمراريته أي التي يحتمل افلاسها وهي تلك المنشآت التي

تكون قيمة (Z) فيها أقل من 1.81.

الفئة الثالثة: فئة المنشآت التي يصعب التنبؤ بوضعها وهي التي تكون قيمة (Z) فيها بين 1.81 و 2.99

ومن أجل تقرير وضعها لا بد من اجراء دراسة تفصيلية لوضعها.

ويعتبر هذا النموذج من النماذج الجيدة لإجراء دراسة الفشل المالي، حيث أثبت قدرته على التنبؤ بالفشل

المالي بنسبة عالية قبل حدوث الإفلاس بسنة.

ثانياً: نموذج Kida 1981

ويركز ذلك النموذج على خمسة نسب مالية رئيسية، ويأخذ النموذج التعبير الرياضي التالي (لطي،

2006، صفحة 712):

$$Z = 1.042 X1 + 0.42 X2 + 0.461 X3 + 0.463 X4 + 0.271 X5$$

حيث أن:

الجدول 6: نسب نموذج كيدا (KIDA)

المتغير	النسبة	نوعها	الوزن النسبي
X1	$\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الأصول}}$	نسبة ربحية	1.042
X2	$\frac{\text{حقوق المساهمين}}{\text{إجمالي الالتزامات}}$	نسبة رفع	0.42
X3	$\frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$	نسبة سيولة	0.461
X4	$\frac{\text{المبيعات}}{\text{إجمالي الأصول}}$	نسبة نشاط	0.463
X5	$\frac{\text{النقدية}}{\text{إجمالي الأصول}}$	توازن الأصول	0.271

المصدر: (لطي، 2006، صفحة 712)

ويشير هذا النموذج الى وجود احتمالات مرتفعة للفشل عندما تكون قيمة Z سالبة، ولقد أثبت النموذج قدرة تنبؤية بحوادث الإفلاس تبلغ 90% قبل سنة من حدوث واقعة الإفلاس.

ثالثاً: نموذج Sherrord 1987

يمتاز هذا النموذج باستخدامه كأداة لتقييم مخاطر الائتمان عند منح القروض المصرفية في البنك إضافة لدوره في التنبؤ بإمكانية استمرارية المنشأة (الفشل المالي). ويعتمد هذا النموذج على ستة نسب مالية رئيسية ولكل نسبة وزنها النسبي الخاص بها (اللاحام، نور، كافي، و القضاء، 2014، صفحة 375_376):

الجدول 7: نسب نموذج شيروررد (SHERRORD)

المتغير	النسبة المالية المستحق فيها	الوزن النسبي / بالنقاط
X1	$\frac{\text{صافي رأس مال العامل}}{\text{مجموع الأصول}}$	17

9	الأصول النقدية إجمالي الأصول	X2
3.5	حقوق المساهمين إجمالي الخصوم	X3
20	صافي الربح قبل الضريبة إجمالي الأصول	X4
1.2	إجمالي الأصول إجمالي الخصوم	X5
0.1	حقوق المساهمين الأصول الثابتة	X6

المصدر: (اللحام، نور، كافي، و القضاء، 2014، صفحة 375_376)

ويتم تمثيل معادلة هذا النموذج رياضياً كما يلي:

$$Z=17X1 + 9X2 + 3.5X3 + 20X4 + 1.2X5 + 0.1X6$$

وكما ذكرنا يساعد هذا النموذج على إجراء اختبار دراسة استمرارية المنشأة في مزاولة عملها (الفشل المالي) كما يساعد البنوك على تقييم المركز الائتماني للمنشآت المتقدمة بطلبات الاقتراض وكذلك يعتبر هذا النموذج أداة مساعدة لإدارة البنوك من أجل دراسة المخاطر الحيطة بالقروض الممنوحة وخاصة من أجل تكوين مخصص القروض المشكوك فيها.

الجدول 8: تصنيف الفئات التي تمنح لها القروض حسب نموذج شيرورد (sherrord)

مؤشر Z	الفئات
$\geq Z$	الفئة الأولى (القروض ممتازة)
$25 \geq Z \geq 20$	الفئة الثانية (قروض قليلة المخاطرة)
$20 \geq Z \geq 5$	الفئة الثالثة (قروض متوسطة المخاطرة)
$5 \geq Z \geq -5$	الفئة الرابعة (قروض عالية المخاطرة)

$Z < -5$	الفئة الخامسة (قروض خطرة جدا)
----------	-------------------------------

(اللحام، نور، كافي، و القضاء، 2014، صفحة 376) المصدر:

في الأخير تمكنا من خلال هذا المبحث الوصول الى أن التنبؤ المالي عبارة عن دراسات عن المستقبل تتم بطرق وأساليب مختلفة، من أهمها النسب المالية التي اعتمد عليها أغلب الباحثين في ابتكار النماذج الكمية والتي تمكنا من التنبؤ بالفشل المالي الذي يحظى بدوره بأهمية كبيرة لما يحققه من فوائد لمختلف الأطراف المعنية بالتحليل المالي.

خلاصة الفصل

في نهاية هذا الفصل توصلنا إلى أن عملية تقييم الأداء المالي إحدى وسائل الإدارة الفعالة للتحقق من مدى انجاز الأهداف المخططة، وأداة للكشف عن الانحرافات، وبالتالي تزويد المؤسسة بتغذية عكسية عن الأداء من أجل تطويره بخطة مستقبلية، فهي عملية ملازمة لنشاط الوحدة لكونها تكشف عن نسبة المتحقق من الأهداف المخططة والمتاحة والمعيارية وغيرها بحسب نوع تقييم الأداء، وتهدف هذه العملية في الأساس إلى التحكم في الحدث قبل وقوعه وذلك بتحقيق عدة أهداف تدفع بالمؤسسة نحو النجاح، وحتى تتمكن من هذا يتطلب أن تتوفر لها مجموعة من الشروط و أن تسير وفق مراحل منظمة.

من خلال تقييم المؤسسة لأدائها تتمكن من التنبؤ بمستقبلها وما إذا كانت مهددة للتعرض لظاهرة الفشل المالي، بعدم قدرتها على تسديد التزاماتها في وقتها، وتختلف أنواع الفشل حسب أسبابه ومصادره وكذا طبيعة المؤسسة ومستويات الأداء فيها، ويحدث كل منها نتيجة تجمع عدة أسباب سواء من داخل المؤسسة أو حتى من الخارج، قد توصلها إلى الانحلال إذا لم تتبع طرق علاج الفشل في المراحل الأولى من حدوثه. ولتتمكن المؤسسة من دراسة مستقبلها أي التنبؤ، وخاصة التنبؤ بالفشل المالي الذي يحظى بأهمية كبيرة لما يعود به من فوائد على مختلف المستفيدين من مخرجات التحليل المالي، تستعمل عدة نماذج من أفضلها النماذج الكمية والتي تعتمد في تركيبها على مجموعة من النسب المالية.

الفصل الثالث:
دراسة حالة الشركة
الجزائرية لتوزيع
الكهرباء والغاز بميلة
فترة (2019-2021)

دراسة حالة الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة فترة (2019-2021)

تمهيد

بعد ما تطرقنا في الفصلين السابقين الى أهم الأسس النظرية لكل من التحليل المالي، الأداء وتقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي وأهم النماذج المستعملة للكشف عنه، سنحاول خلال هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية على الجانب التطبيقي، حيث تم اختيار الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة، وسيتم التعرف على الشركة وهيكلها التنظيمي ومن ثم دراسة وضعيتها المالية وذلك اعتمادا على الوثائق المقدمة لنا خلال فترة التريص حيث سيتم تقييم أداء المؤسسة من خلال مؤشرات النسب المالية، كما سيتم اختبار استمراريته والتنبؤ بفشلها باستعمال النماذج (ألتمان، شيرورد، كيدا). من أجل إعادة النظر في القرارات المالية المتخذة قبل فوات الأوان.

ومن أجل الوقوف على التحليل الجيد للوضع المالي للشركة عينة الدراسة، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: عموميات حول شركة توزيع الكهرباء والغاز بميلة

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة باستخدام مؤشرات النسب المالية فترة (2019_2021)

المبحث الثالث: النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة فترة (2019_2021)

المبحث الأول: عموميات حول شركة توزيع الكهرباء والغاز بميلة

تعد سونلغاز من أهم الشركات الجزائرية التي تقوم بتوزيع الكهرباء ونقل الغاز عن طريق القنوات، كما تتمتع هذه المؤسسة بقدرتها على التدخل في نشاطات أخرى ذات منفعة عامة، سنتعرف عليها فيما يلي:

المطلب الأول: نبذة تاريخية حول الشركة الوطنية للكهرباء والغاز

الشركة الوطنية من الشركات الجزائرية التي تتوزع فروعها على المستوى الوطني وفيما يلي تعريفها:

1-تعريفها

هي شركة عمومية جزائرية نشاطها إنتاج ونقل وتوزيع الطاقة وقانونها الأساسي الجديد يسمح لها بإمكانية التدخل في قطاعات أخرى من قطاعات الأنشطة ذات الأهمية بالنسبة إلى المؤسسة ولاسيما في ميدان تسويق الكهرباء والغاز نحو الخارج.

2-تاريخ نشأة الشركة الوطنية للتوزيع الكهرباء والغاز

تم إنشاء مؤسسة كهرباء وغاز الجزائر (E.G.A) في العهد الاستعماري سنة 1947 وبعد الاستقلال حلت محلها المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز سنة 1969 بالمرسوم التنفيذي رقم 6959 المؤرخ في 1969/07/26 الصادر بالجريدة الرسمية في 1969/08/01 وقد حدد لها المرسوم مهمة رئيسية تتمثل في الاندماج بطريقة منسجمة في سياسة الطاقة الداخلية للبلاد وبهذا فقد أصبحت مديرية الكهرباء والغاز تحوز على احتكار إنتاج ونقل وتوزيع واستيراد وتصدير الطاقة.

في سنة 1983 تمت إعادة هيكلة المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز أين زودت بـ 5 مؤسسات فرعية للأشغال المتخصصة هي:

كهريف (KAHRIF): لإتارة وإيصال الكهرباء.

كهركيب (KaHRKIB): للتركيب والمنشآت الكهربائية.

قنا غاز (KANAGAZ): إنجاز شبكات نقل الغاز.

التركيب: للتركيب الصناعي.

AMC: لصنع العدادات وأجهزة القياس والمراقبة.

وفي سنة 1991 وبموجب المرسوم التنفيذي رقم "475_91" المؤرخ في ديسمبر 1991، تم تحويل الشكل القانوني للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز إلى المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري EPIC التي تسهر على أداء الخدمة العمومية في مجال الكهرباء والغاز داخل التراب الوطني الجزائري.

أما في سنة 1995 وبصدور المرسوم التنفيذي "280_95" المؤرخ في 17 سبتمبر 1995 فقد أكد الشكل

دراسة حالة الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة فترة (2019-2021)

القانوني "سونلغاز" على أنها مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تابعة لوزارة الطاقة والمناجم، لها شخصية معنوية، وتتمتع بالاستقلالية المالية.

في سنة 2002، وبموجب المرسوم الرئاسي رقم 195_02 المؤرخ في جوان 2002 تم تحويل المؤسسة العمومية للكهرباء والغاز الى مؤسسة قابضة ذات أسهم "سونلغاز ش، ذ، أ" دون انشاء شخصية معنوية جديدة لها تنشيط بواسطة فروعها لنشاطات إنتاج، نقل وتوزيع الكهرباء، وكذا نقل وتوزيع الغاز، يقدر رأسمالها بمائة وخمسين مليار دينار جزائري (150000000000.00 دج) موزعة على مائة وخمسين ألف (150000) سهم، قيمة كل سهم مليون دينار جزائري (1000000,00) تكتبها وتحررها الدولة دون سواها، وحسب المادة (165) من القانون 01_02 المؤرخ في 05 فيفري 2002 فإن الدولة لها حق امتلاك أغلبية الأسهم فيها.

في سنة 2006 تم إعادة هيكلة وظيفة التوزيع أين أوكلت الى 4 فروع تتمركز على مستوى الجزائر الوسط، الغرب، الشرق وهي:

سونلغاز توزيع الجزائر (SDA): وهي تغطي نواحي العاصمة، بومرداس، تيبازة.

سونلغاز توزيع الوسط (SDC): تغطي مناطق، البويرة، المسيلة، الجلفة، الأغواط، بسكرة، إليزي، ورقلة، تيزي وزو، غرداية، تمنراست.

سونلغاز توزيع الغرب (SDO): تغطي مناطق الغرب الجزائري.

سونلغاز توزيع الشرق (SDE): يقع مقرها بقسنطينة وتغطي الولايات: قسنطينة، ميلة، سطيف، جيجل، سكيكدة، بجاية، خنشلة، باتنة، أم البواقي، تبسة، قالمة، عنابة، سوق أهراس، برج بوعرييج، الطارف.

أهداف شركة توزيع الكهرباء والغاز

تسعى شركة سونلغاز من خلال الوظائف التي تمارسها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والنتائج وهي كما يلي:

- التحكم مع الاستعمال الأمثل للوسائل والتقنيات وتهدف للترقية والتحسين الدائم لصورة علامتها، وتلبية الحاجات الوطنية؛

- توصيل التكامل الوطني بتقوية الدعم للقواعد الصناعية وتنويع منتجاتها؛

- المشاركة في الإنجازات الصناعية والتجارية في الخارج حتى تكون بقرب من الزبون النهائي؛

- استقلالية التسيير وادخال قواعد ذات طابع تجاري؛

- الحصول على حصة السوق العالمي؛

- إنتاج الكهرباء سواء في الجزائر أو في الخارج ونقله وتسويقه؛

دراسة حالة الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة فترة (2019-2021)

- تطوير كل نشاط له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالصناعات الكهربائية والغازية وكل نشاط يمكن أن تترتب عنه فائدة سونلغاز؛

- نقل الغاز لتلبية السوق الوطنية؛

- تطوير وتقديم الخدمات الطاقوية وترقيتها وتنميتها.

المطلب الثاني: تعريف مديرية توزيع الكهرباء والغاز بميلة

تم فتح شعبة الكهرباء والغاز بولاية ميلة سنة 1987 وكانت تقتصر فقط على متابعة استغلال الكهرباء والغاز والتدخل من أجل إصلاح الأعطاب الناتجة أُنذاك، في جانفي 1992 تم فتح مركز ميلة وكانت له الاستقلالية التامة في إدارة شؤون الولاية فيما يخص التزود بالطاقة الكهربائية والغازية.

بموجب التحولات التي طرأت على مجموعة مديرية الكهرباء والغاز سنة 2005 قام مجلس إدارة المجموعة بإعادة تسمية مراكز التوزيع الى مديريات جهوية في سنة 2009 وبموجب توصيات مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 2019/03/12 تم تحويل تسمية المديريات الجهوية مرة أخرى الى مديرية التوزيع تقع مديرية التوزيع لولاية ميلة شارع جبهة التحرير الوطني رقم 43 نسبة تغطيتها على الكهرباء وصلت الى 98% بينما وصلت تغطية الغاز الى ما يفوق 70% ومن مهامها ما يلي:

- استغلال صيانة، تطوير شبكات التوزيع للكهرباء والغاز في الأماكن النائية؛

- تطوير الشبكة لتمكين إيصال الزبون بالمنتج؛

- تسويق الكهرباء والغاز؛

- تمكين استمرارية النوعية بأقل سعر.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بميلة

يعتبر الهيكل التنظيمي للمؤسسة من بين العوامل التي تؤدي لإبراز طريقة نشاطها، فانتظام الوظائف وتربطها يؤدي بالضرورة إلى مسايرة المحيط الذي تعيش فيه، وسنعرض فيما يلي الهيكل التنظيمي الخاص بالشركة:

دراسة حالة الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة
فترة (2019-2021)

الشكل 3: الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المقدمة من طرف الشركة.

وفيما يلي شرح للهيكل التنظيمي:

دراسة حالة الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة
فترة (2019-2021)

1/ مدير التوزيع: يعتبر المدير المسؤول الأول في المديرية وتتمثل مهامه فيما يلي:

- تنظيم وتسيير ومراقبة كل الإمكانيات الموضوعية تحت تصرفه من أجل خدمة المواطن فيما يتعلق بتوزيع الكهرباء، والغاز في أحسن ظروف؛
- توجيه وقيادة أعمال انجاز المخططات والبرامج والميزانيات في المديرية الخاصة بتوزيع الكهرباء والغاز؛
- يشارك في مختلف العقود؛
- يسهر على أمن المديرية كما أنه يشرف على حسن سير كل مصالح المديرية.

2/ أمانة المدير (الأمانة العامة):

تكون تحت إشراف المدير وهي تتكلف بالمهام التالية:

- المراسلات والبريد؛
- تنظيم الملفات والوثائق واستقبال الزبائن؛
- تسجيل المكالمات الهاتفية وضبط المواعيد للمدير؛
- طباعة الرسائل والوثائق السرية وهي مكلفة بمختلف أعمال الرقمية وكتابة البرقيات.

3/ المكلف بالاتصالات: تتمثل مهامه فيما يلي:

- تصميم وتنظيم المعلومات الموجهة للعامة والزبائن خاصة باستعمال (ملصقات الجرائد، المنشورات، الصحافة، الإذاعة المحلية....) وذلك بالاعتماد على الأهداف العامة للمؤسسة؛
- المشاركة مع المديرية العامة للتوزيع في الأنشطة التجارية.

4/ المكلف بالأمن:

- القيام بالزيارات مع برمجة عمليات النوعية؛
- تحضير اجتماعات لمصالح المديرية؛
- القيام بتحضير حوادث محاكية للحوادث الحقيقية وهذا بالتعاون مع المصالح التقنية؛
- تطبيق كل التوجيهات والتعليمات المتوقعة بالصحة والسلامة.

6/ المكلف بالأمن الداخلي:

تتمثل مهامه في:

- المتابعة المستمرة لكل أشكال الأمن الداخلي للمديرية الجهوية والمصالح التقنية للكهرباء والغاز والمصالح التجارية (وكالات)؛
- الإعلام الدوري لمساعد المدير الجهوي؛
- إنجاز التقارير في الوقت اللازم إذا تعلق الأمر بحدث طارئ؛

دراسة حالة الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة
فترة (2019-2021)

- إجراءات دوريات عبر كل الوحدات التابعة لها إقليميا ودارسة ميدانية لأجهزة الأمن ووضعيتها.
- _ اعداد مخطط الأمن الداخلي (PSI) للمديرية الجهوية بالتعاون مع مهندس الأمن والسلطات المحلية.
- 7/ الأقسام والمصالح: مديرية توزيع الكهرباء والغاز بميلة
- أ- قسم تقنيات الكهرباء: وينقسم الى:
 - مصلحة مراقبة تقنيات استغلال الشبكات: وتنقسم إلى:
 - تبعية استغلال الشبكات ومهامها؛
 - تحضير برامج لصيانة المشاريع؛
 - تصميم المخططات البيانية للمراكز ذات الأهمية؛
 - مراقبة إنجاز برامج الصيانة؛
 - تأمين التنسيق بخصوص الاستغلال بين مراكز النقل والمديرية التقنية للمديرية العامة.
 - شعبة المشاريع ومهامها:
 - متابعة وتحليل إحصائيات المشاريع؛
 - تعيين تصميم كل البطاقات للشبكات الجوية للمركز والشبكات تحت أرضية على حسب حجم المدن والمعايير المعمول بها؛
 - ضمان تسيير المحولات.
- مصلحة تطوير شبكات الكهرباء: وتتضمن نشاطاتها ما يلي:
 - تصميم المخطط البياني العام للمديرية الجهوية الخاص بتوزيع الكهرباء؛
 - ضمان وتأمين حاجات المديرية الجهوية للتوزيع (خسائر والتعويضات) ؛
 - تكوين بنك معلومات خاص بحاجات الدارسات (متابعة النفقات، نسب تطوير المشاريع...)
 - الإنجاز السنوي لمخطط التجهيز على المدى المتوسط والقصير بناءً على القرارات المتخذة من طرف مختلف اللجان وضمن تنفيذ هذه القرارات.
- مصلحة استغلال الضغط المنخفض: وتقوم بتنفيذ مشاريع ربط وتموين الزبائن الجدد والتكفل بأعمال صيانة المشاريع وتصليح جميع الأعطاب فيه.
- مصلحة صيانة الكهرباء: وتتكفل هذه المصلحة بنشاطات البحث عن الأعطاب في الكوابل إضافة إلى ذلك مهام تسيير وصيانة أجهزة العدادات وأجهزة القياس، جراء الاختبارات عليها وحماية كل التجهيزات الإلكترونية.
- ب- قسم تقنيات الغاز: وينقسم هذا القسم إلى عدة مصالح: مصلحة استغلال الشبكات:

دراسة حالة الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة
فترة (2019-2021)

من أهم نشاطات هذه المصلحة:

- تنفيذ برامج الصيانة للمشاريع الخاصة بالغاز؛
- تولي وظيفة متابعة وتحليل الإجراءات الدورية؛
- إعداد مخطط طوارئ ومتابعة وتحليل إحصائيات الحوادث.

مصلحة تسيير المشاريع: وتتكفل بمتابعة وتحليل الإحصائيات للمشاريع (شبكات الربط، حفر الغاز، تنفيذ المخططات لحماية القنوات الغازية).

مصلحة تطوير الشبكات:

تختص بإعداد المخطط البياني العام للمديرية الجهوية لتوزيع الغاز وتأمين حاجياتها بخصوص دراسات تدعيم وتأمين قنوات الغاز.

مصلحة صيانة الغاز: وتتركز وظيفتها في:

- حماية قنوات الغاز حيث تضطلع بإعداد دراسات الصيانة وكذا تسيير وضمان حماية التجهيزات الحامية للقنوات؛

- تعمل على تنفيذ البرامج السداسية وتحليل النتائج وكذا البحث عن مناطق تسربات الغاز وتلحيم القنوات.

ج- قسم دراسة وتنفيذ استغلال الكهرباء والغاز:

- متابعة الطلبات المقدمة للمديرية الجهوية المتعلقة بالتزويد بالكهرباء والغاز؛
- تجميع الملفات التقنية للمشاريع الملزم إنجازها؛
- تنظيم فتح الورشات مع مقاولات الإنجاز؛
- مراقبة وتفتيش المشاريع ميدانيا وكذا عمليات التدقيق والمصادقة عليها؛
- التكفل بحل المشاكل التي تقع بالورشة؛
- تحرير تقارير التقدم في الأشغال اليومية والأسبوعية.

د- قسم الموارد البشرية:

ويعني هذا القسم بشؤون الموظفين حيث إن أهم وظيفة هي تنمية الموارد البشرية من حيث:

- تحفيز وتوجيه ومراقبة مخططات الموارد البشرية بالمؤسسة (التوظيف، التكوين والترقية)؛
- ضمان التنسيق ومراقبة نشاط الإدارات والأقسام فيما يخص تسيير الموظفين (التوظيف والاستقبال والتكوين، التحويل) ويتكون هذا القسم من:

مصلحة الإدارة العامة: ومهامها:

- ضمان التسيير الإداري للموظفين؛

دراسة حالة الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة
فترة (2019-2021)

- إعداد الميزانية وعقود التسيير الخاصة بالموظفين؛
 - ضمان متابعة ومراقبة ظروف تسيير الموارد البشرية؛
 - السهر على إعداد حسابات أجور الموظفين؛
 - السهر على إعداد الإحصائيات المتعلقة بالموظفين.
- مصلحة التكوين:** تسهر على إنجاز النشاطات التالية:
- تعيين الإحصائيات الدورية للموظفين المكونين؛
 - تزويد المسيرين بالتحاليل والمعلومات الضرورية من أجل تحديد الاحتياجات التكوينية؛
 - تصميم واعداد المخططات التدريبية؛
 - تنفيذ مخططات التكوين ومتابعتها كما ونوعا.
- د- قسم الشؤون العامة:**
- وينقسم هذا القسم إلى المصالح التالية:
- مصلحة الوسائل:** ومن مهامها:
- تنظيم وتسيير أرشيف المؤسسة؛
 - استقبال وتسجيل وتوزيع بريد المؤسسة؛
 - ضمان التكفل بأصحاب المهمات والمدعويين من طرف المديرية؛
 - تعيين ملفات منشآت المؤسسة.
- مصلحة المشتريات:** وتتكفل هذه المصلحة بضمان تسيير وسائل وعتاد ومنشآت المؤسسة والحضور مع باقي المديرية من أجل شراء عتاد المؤسسة.
- مصلحة حظيرة السيارات:** وتهتم بإعداد الإحصائيات وتسيير الوقود، كما تساهم في إعداد وإنجاز الخصائص النموذجية لسيارات المصلحة والشاحنات وآلات إنجاز المشاريع.
- هـ- قسم العلاقات التجارية:** ويقوم رئيس هذا القسم بالسهر على مراقبة المجالات التالية:
- احترام إجراءات تزويد الزبائن الجدد بداية من متطلبات التزويد حتى إتمام الخدمة؛
 - إدارة عقود الاشتراك؛
 - إدارة شؤون الزبائن (الأشخاص الطبيعيين والمؤسسات) فيما يخص الحسابات والتغطية؛
 - إدارة حسابات الزبائن؛
 - عادة الوقوف على احترام إجراءات تسيير الزبائن فيما يخص قطع خدمات الكهرباء والغاز و الخدمة.

وينقسم إلى:

المصلحة التقنية - الاقتصادية: وتتكفل بـ:

- مهام النشاط التجاري وتنمية المبيعات؛
- إجراء تخفيضات بخصوص الزبائن؛
- المساهمة في رسم سياسة تجارية للمجمع؛
- إجراء كافة الحسابات وأعمال الجرد؛
- متابعة تنفيذ الحوصلة الطاقوية وتحليل النتائج واقتراح أنشطة للتعديل؛
- متابعة وتحليل تكاليف وسائل البيع وإنجاز حوصلة تجارية.

مصلحة التنسيق والتسويق:

من مهامها تقديم النصائح للزبائن بخصوص:

- معلومات عن الغاز والكهرباء؛
- خيارات التجهيز وخيارات الأسعار؛
- طريقة التزويد بالأنابيب أو الأسلاك؛
- أما النصائح والمساعدة فيما يخص التسويق فهي تتعلق بـ:
- مستخلص الحسابات والفواتير؛
- عقود الاشتراك.

و- قسم تشغيل نظام المعلومات: ويهتم بـ:

- ضمان تسيير مركز المعالجة الآلية للمعلومات؛
- تسيير جملة عتاد الإعلام الآلي بالمؤسسة وفروعها؛
- صيانة ومراقبة المواد المستهلكة وكذا السهر على صيانة الأنظمة؛
- تطوير التطبيقات ذات الأهمية القصوى.

ي- قسم إدارة الأسواق: هذا القسم هو المسؤول عن:

- متابعة تنفيذ الاعتمادات؛
- وضع دليل إحصائي من الإنجازات؛
- متابعة تنفيذ البرنامج الاستثماري؛
- إعداد وإطلاق المناقصات؛
- جمع البيانات اللازمة لتنفيذ دراسات العمل.

ح- قسم تخطيط الكهرباء والغاز: وينقسم إلى مصلحتين:

مصلحة تخطيط شبكة الكهرباء: وتتمثل في:

- وضع خطة مدير فرع التوزيع؛
- دراسة أنماط إعادة هيكلة وتخطيط الشبكات تكفل الضغط المتوسط؛
- جمع الدراسات الخاصة بضمان أغراض إدارة التوزيع؛
- التحقق من صحة برنامج الاستثمار؛
- التحقق من صحة وسائل الاتصال.

مصلحة تخطيط شبكة الغاز: تتمثل في:

- دراسة أنماط إعادة هيكلة وتطوير شبكات مختلف التجمعات؛
- ضمان امتثال الخطة مع التضاريس؛
- التحكم في بنية العمل التي أجريت من خلال الدراسات؛
- المشاركة في ملف تحديث أعمال الغاز.

ي- قسم المالية والمحاسبة: ويتكون من:

ي/ قسم المالية والمحاسبة والهيكل التنظيمي لها: يتكون قسم المالية والمحاسبة من عدة موظفين منهم الإطارات وغير الإطارات تابعة للمديرية وهي مجموعة من المصالح المكلفة بتحقيق الأهداف والبرامج المسطرة مسبقا، كما تعتبر النواة الأساسية لنظام المحاسبة في مؤسسة مديرية الكهرباء والغاز لكونها تعمل على تحديد النتائج وتقديم المعطيات القابلة بإجراء مختلف الميزانيات. تنظيم ومهام كل مصلحة: تتمثل في:

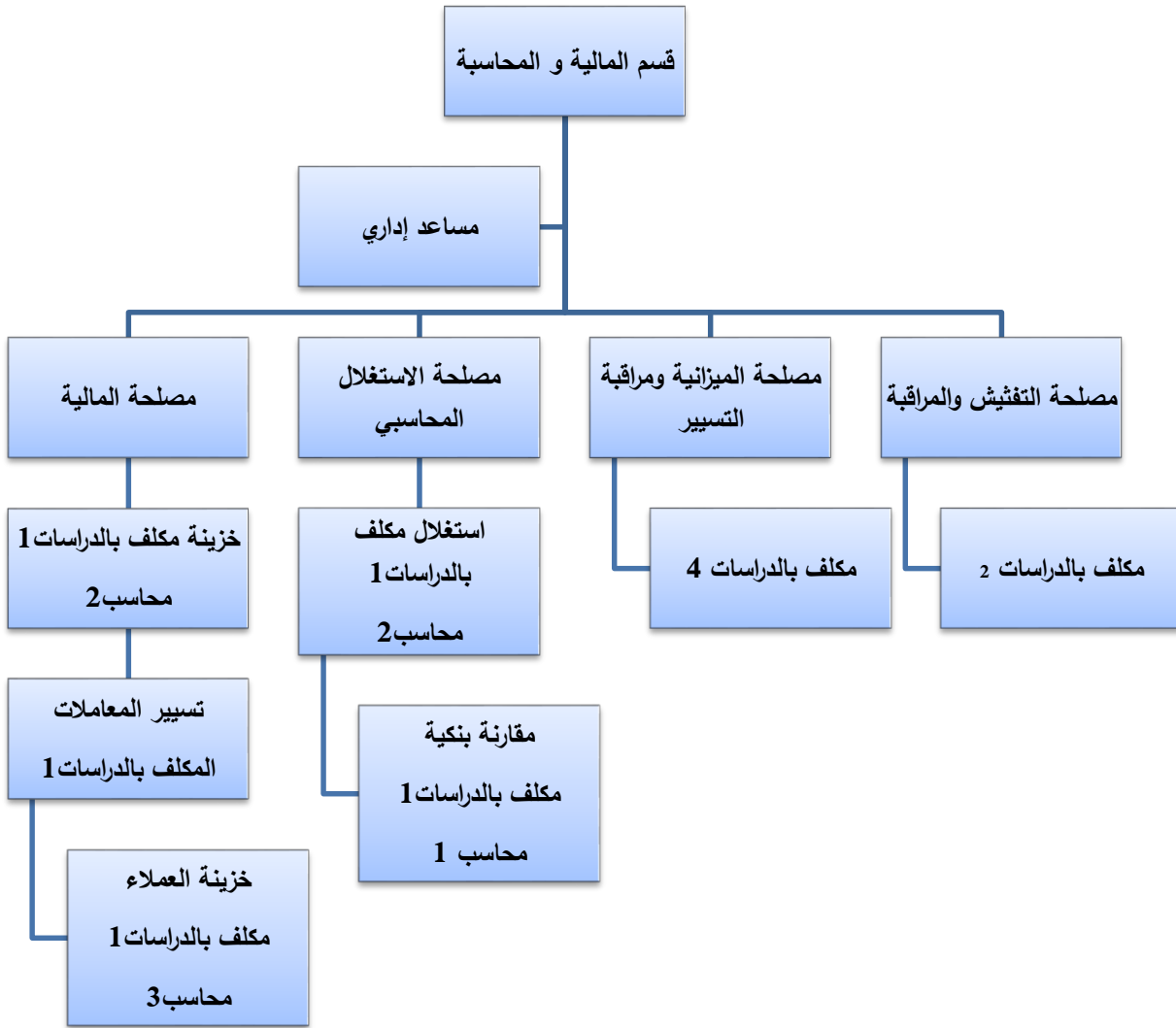
- 1- مصلحة المالية: تشرف هذه المصلحة على ضبط العمليات المالية للمؤسسة، حيث تربطها بالمؤسسات المالية الأخرى، كما تقوم بتسديد الفواتير القابلة للدفع بعد الحصول عليها من طرف قسم الاستغلال.
- 2- مصلحة الاستغلال المحاسبي: تقوم هذه المصلحة بتصنيف الإيرادات ومصاريف المؤسسة، وتعتبر أول بوابة لاستقبال جميع الفواتير المتعلقة بالاستثمارات أو الخدمة لأجل تحصيل مختلف المعاملات وتصنيف كل نوع على حدا حسب مكتب المكلف بالدارسات أو مكتب الأعوان المحاسبيين.
- 3- مصلحة الميزانية: تقوم هذه المصلحة بدراسة التكاليف والنتيجة الإجمالية المعيارية ومقارنتها بالنتيجة الحقيقية لاستخراج مختلف الانحرافات المحاسبية والاقتصادية وعرض ذلك ضمن تقارير اقتصادية تتعلق بالميزانية.
- 4- مصلحة التفتيش والمراقبة: تختص هذه المصلحة على عمليات المصالح وعمليات المراقبة الأخرى

دراسة حالة الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة
فترة (2019-2021)

والتأكد من مطابقتها للتعليمات والتوجيهات الخاصة بالنشاط المالي للمؤسسة، ومراقبة الوثائق التربوية الخاصة، بالتسجيلات المحاسبية ومراقبة الإجراءات المختلفة للعمليات المحاسبية الخاصة بالتسجيل والترحيل.

وسنوضح في الشكل التالي الهيكل التنظيمي لقسم المالية والمحاسبة:

الشكل 4: الهيكل التنظيمي لقسم المالية والمحاسبة



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المقدمة من طرف الشركة.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة باستخدام مؤشرات النسب المالية فترة (2019_2021)

دراسة حالة الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة
فترة (2019-2021)

بعد تطرقنا في الجانب النظري الى مختلف النسب المالية التي تستخدم في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية سنحاول اسقاط الدراسة النظرية في هذا المبحث بتقييم أداء الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة في الفترة الممتدة من 2019 إلى 2021، وذلك باستعمال بعض تلك النسب بحسب ما توفر لنا من معلومات من طرف الشركة.

المطلب الأول: تقييم أداء الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة فترة (2019-2021) باستخدام نسب السيولة

سيتم في هذا المطلب تقييم أداء الشركة بحساب نسب السيولة اعتمادا على المعلومات الواردة في ميزانيات الشركة الخاصة بسنوات الدراسة، ومن ثم التعليق على نتائجها.

الجدول 9: نسب السيولة للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة (2019-2021)

البيان	2019	2020	2021
الأصول المتداولة (أ م)	7257102303.41	7946444484.55	6919138042.46
الخصوم المتداولة (خ م)	5378809722.58	6615706069.00	5870784662.49
المخزون (م)	17483655.23	85709503.86	390000.00
الأصول المتداولة السريعة (أ م س) = أ م - م	7239618648.18	7860734980.69	6918748042.46
نسبة التداول = أ م / خ م	1.3492	1.2011	1.1786
النسبة السريعة = أ م س / خ م	1.3460	1.1882	1.1785

دراسة حالة الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة
فترة (2019-2021)

1048353379.97	1330738415.55	1878292580.83	رأس المال العامل = أ م - خ م
---------------	---------------	---------------	---------------------------------

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف الشركة محل الدراسة من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن:

-نسبة التداول للشركة في السنوات الثلاث تجاوزت الواحد ففي سنة 2019 غطت أصول الشركة خصومها بنسبة 1.3492 مرة، وفي سنة 2020 انخفضت نسبة تغطية أصول الشركة لخصومها الى 1.2011 مرة، أما سنة 2021 فانخفضت بنسبة قليلة عن السنة التي سبقتها اذ غطت الأصول الخصوم بنسبة 1.1786 مرة، حسب معيار هامش الأمان (1 مرة) فهي مقبولة لكنها تبقى منخفضة مقارنة بالنسبة المعيارية المعتمدة (2 مرة). ومنه فالشركة قادرة على توفير السيولة المناسبة واللازمة لتسديد التزاماتها على المدى القصير. -النسبة السريعة للشركة تجاوزت الواحد في مختلف السنوات المدروسة، فبعد استبعاد المخزون لطول مدة تحويله إلى نقد من الاصول المتداولة لتعتبر أصول متداولة سريعة، وجدنا أن قدرة المؤسسة على تسديد خصومها المتداولة من خلال أصولها المتداولة السريعة قدرت في سنة 2019 بـ 1.3460 مرة أما سنة 2020 فكانت 1.1882 مرة وفي سنة 2021 كانت النسبة 1.1785 مرة. وهذا يعني أن النسبة جيدة مقارنة بالنسبة المعيارية (1:1) أي أن أصول الشركة السريعة كافية لتسديد خصومها المتداولة قصيرة الأجل.

- رأس المال العامل للشركة مرتفع في كل السنوات وهو أمر مرغوب به حيث يعني أن الشركة قادرة على دفع التزاماتها قصيرة الأجل للأطراف الخارجية. لكن نلاحظ انخفاضه على مر السنوات محل الدراسة اذ قدر سنة 2019 بـ 1878292580.83 وفي سنة 2020 بـ 1330738415.55 أما في سنة 2021 فكان 1048353379.97، هذا يعني حسب المعيار التاريخي انخفاض في السيولة المطلقة للشركة.

المطلب الثاني: تقييم أداء الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة فترة (2019-2021)

(2021) باستخدام نسب النشاط

سوف يتم تقييم أداء الشركة في هذا المطلب، من خلال ما توفر لنا من معلومات في ميزانيات وحسابات نتائج الشركة الخاصة بالفترة المدروسة لحساب نسب النشاط والتعليق على نتائجها.

الجدول 10: نسب النشاط للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة (2019-2021)

البيان	2019	2020	2021
--------	------	------	------

دراسة حالة الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة
فترة (2019-2021)

6740938552.21	6175905952.05	6540017936.08	صافي المبيعات (ص م)
19421527093.885	19088082824.2	17135147058.2	متوسط الأصول (م أص)
11988735830.38	11486309430.22	11178737296.275	متوسط الأصول الثابتة (م أ ث)
0.3471	0.3235	0.3817	معدل دوران الأصول = ص م / م أص
0.5623	0.5377	0.5850	معدل دوران الأصول الثابتة = ص م / م أ ث

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف الشركة محل الدراسة
نلاحظ من الجدول السابق أن:

-معدل دوران الأصول منخفض ومتقارب في سنوات الدراسة إذ استخدمت الشركة أصولها في نشاطها وعملياتها بمعدل 0.3817، 0.3235 و 0.3471 سنوات 2019، 2020 و 2021 على الترتيب، ما يعني عدم كفاءة الشركة في استخدام أصولها.

-معدل دوران الأصول الثابتة متقارب أيضا خلال السنوات، ففي سنة 2019 دورة الشركة أصولها الثابتة بمعدل 0.5850، ودورتها سنة 2020 بمعدل 0.5377، أما سنة 2021 فكان المعدل 0.5623، ويعد منخفض نوعا ما ومنه فإن كفاءة الإدارة في استخدام الأصول الثابتة منخفضة.

المطلب الثالث: تقييم أداء الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة فترة (2019-2021) باستخدام نسب الرافعة المالية

في هذا المطلب سيتم تقييم أداء الشركة بحساب نسب الرافعة المالية والتعليق على نتائجها، اعتمادا على المعلومات الواردة في ميزانيات الشركة الخاصة بفترة الدراسة.

الجدول 11: نسب الرافعة المالية للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة (2019-2021)

دراسة حالة الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة
فترة (2019-2021)

البيان	2019	2020	2021
مجموع الخصوم (م خ)	9351809591.39	10562381381.21	10089530053.44
مجموع الأصول (م أ)	18724714382.77	19451451265.63	19391602922.14
مجموع حق الملكية (م ح م)	9372904791.38	8889069884.42	9302072868.70
نسبة المديونية = م خ / م أ	0.4994	0.5430	0.5203
نسبة الديون الى حق الملكية = م خ / م ح م	0.9977	1.1882	1.0846
مضاعف الملكية = م أ / م ح م	1.9977	2.1882	2.0846

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف الشركة محل الدراسة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن:

-نسبة المديونية للشركة منخفضة إذ قدرت نسبة الأصول التي مولت بتمويل مقترض سنة 2019 بـ 0.4994، وسنة 2020 بـ 0.5430، وسنة 2021 بـ 0.5203، وهذا يعني أن أكثر أصول الشركة مولت بتمويل ممتلك نسبة إلى التمويل المقترض، كما يعني انخفاض المخاطرة المالية للشركة، وهذا أمر مرغوب به بالنسبة للدائنين لأنها تؤمن لهم حماية أكثر في حالة تعرض الشركة لصعوبات مالية، ولكن تعني حرمان المالكين من الزيادات الممكنة في معدل العائد على حق الملكية.

-نسبة الديون إلى حق الملكية والتي تقيس مدى مساهمة الدائنين في أصول الشركة بالمقارنة مع مساهمة المالكين كانت 0.9977 سنة 2019 ثم ارتفعت سنة 2020 إلى 1.1882 وبعدها انخفضت انخفاض طفيف سنة 2021 إذ قدرت بـ 1.0846.

دراسة حالة الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة
فترة (2019-2021)

-مضاعف الملكية مرتفع، كان 1.9977 سنة 2019، وبعدها ارتفع إلى 2.1882 سنة 2020، ثم انخفض سنة 2021 إلى 2.0846، ما يؤكد تفسير النسبتين السابقتين على أن مساهمة المالكين في الحصول على أصول الشركة أكبر من مساهمة الدائنين.

المطلب الرابع: تقييم أداء الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة فترة (2019-2021)
2021 باستخدام نسب الربحية

في هذا المبحث نقيم أداء الشركة بالاعتماد على ميزانياتها وحسابات نتائجها الخاصة بسنوات (2019-2021) لحساب نسب الربحية للشركة والتعليق عليها.

الجدول 12: نسب الربحية للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة (2019-2021)

البيان	2019	2020	2021
مجمّل الربح (م ر)	-75460064.08	-945084738.27	-1081186551.56
صافي المبيعات (ص م)	6540017936.08	6175905952.05	6740938552.21
صافي الربح بعد الضريبة (ص ر بعد ض)	-75460064.08	-945084738.27	-1081186551.56
حقوق الملكية (ح م)	9372904791.38	8889069884.42	9302072868.70
إجمالي الأصول (إ أص)	18724714382.77	19451451265.63	19391602922.14
هامش مجمل الربح = (م ر / ص م) 100×	-1.1538	-15.3028	-16.0391

دراسة حالة الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة
فترة (2019-2021)

-16.0391	-15.3028	-1.1538	هامش صافي الربح = (ص ر بعد ض / ص م) × 100
-11.6231	-10.6320	-0.8051	معدل العائد على حق الملكية = (ص ر بعد ض / ح م) × 100
-5.5755	-4.8587	-0.4030	معدل العائد على إجمالي الأصول = (ص ر بعد ض / إ أص) × 100

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف الشركة محل الدراسة

نلاحظ من خلال الجدول أن:

_ نسبة هامش مجمل الربح سالبة في الثلاث سنوات، كانت -1.1538 سنة 2019، ثم انخفضت انخفاض كبير في سنة 2020 إذ قدرت بـ -15.3028، وبعدها استمرت في الانخفاض إلى -16.0391 سنة 2021، هذا يعني عدم كفاءة عمليات التشغيل للشركة.

_ هامش صافي الربح هو الآخر سالب في السنوات الثالث وهو مساوي لهامش مجمل الربح وهذا عائد لتساوي قيمة مجمل الربح مع صافي الربح بعد الضريبة، ومن تلك النتائج نرى أن الشركة غير قادرة على تحقيق الربح فقد سجلت خسائر في جميع السنوات.

_ معدل العائد على حق الملكية أيضا سالب، إذ قدر العائد على استثمارات أموال المساهمين بـ -0.8051 سنة 2019، ثم انخفض بشكل كبير إلى -10.6320 سنة 2020، واستمر بالانخفاض ليصبح -11.6231 سنة 2021، هذا ما يدل على سوء أداء الشركة.

- معدل العائد على إجمالي الأصول سالب وينخفض من سنة إلى أخرى، قدرت قدرة الشركة على استثمار الأصول التي تمتلكها سنة 2019 بـ -0.4030، سنة 2020 بـ -4.8587، وسنة 2021 بـ -5.5755، ما يعني فشل الشركة في استثمار أصولها.

المبحث الثالث: النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة فترة (2019_2021)

سنحاول هذا المبحث التنبؤ بمدى إمكانية تعرض الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة لخطر الفشل المالي، وذلك بالاعتماد على النماذج الكمية التي تم التطرق إليها في الجانب النظري، والتي تم اختيارها من بين غيرها لعدة أسباب منها؛ اعتماد هذه النماذج في تركيبها على مجموعة من النسب المالية للتنبؤ بالفشل المالي وهذا ما تسعى إليه دراستنا، كما أن لها قدرة تنبؤية عالية، وتعتمد كل منها على النسب التي تتوفر لنا معلومات من الشركة محل الدراسة عنها ما يسمح لنا بحسابها، إضافة إلى أن أغلب الدراسات تعتمد عليها مما يساعدنا على مقارنة نتائج دراستنا معهم.

المطلب الأول: دراسة إمكانية تعرض الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة للفشل المالي وفق نموذج ألتمان (Altman and Mc cough 1974)

كما عرفنا في الجانب النظري ان هذا النموذج يعتمد على خمسة نسب مالية سنقوم بحساب قيمها وقيمة المتغير التابع لها Z والذي يعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$Z = 0.012 X1 + 0.014 X2 + 0.033 X3 + 0.006 X4 + 0.010 X5$$

الجدول 13: تطبيق نموذج (Altman and Mc cough) على الشركة خلال الفترة 2019_2021

البيان	2019	2020	2021
صافي رأس مال العامل	1878292580.83	1330738415.55	1048353379.97
الأرباح المحتجزة في الميزانية	00	00	00
الربح قبل الفوائد والضرائب	-75460064.08	-945084738.27	-1081186551.56
القيمة السوقية لحقوق المساهمين	9372904791.38	8889069884.42	9302072868.70
المبيعات	6540017936.08	6175905952.05	6740938552.21

دراسة حالة الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة
فترة (2019-2021)

19391602922.14	19451451265.63	18724714382.77	مجموع الأصول
10089530053.44	10562381381.21	9351809591.39	مجموع الخصوم
0.0541	0.0684	0.1003	X1= صافي رأس مال العامل/ مجموع الأصول
00	00	00	X2= الأرباح المحتجزة في الميزانية/ مجموع الأصول
-0.1072	-0.0895	-0.0081	X3= الربح قبل الفوائد والضرائب/ مجموع الخصوم
0.9220	0.8416	1.0023	X4= القيمة السوقية لحقوق المساهمين/ مجموع الخصوم
0.3476	0.3175	0.3493	X5= المبيعات/ مجموع الأصول
0.0061	0.0060	0.0104	Z

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للشركة محل الدراسة.

من خلال الجدول رقم (13) نلاحظ أن قيمة Z للشركة في السنوات الثلاث متقاربة وهي أقل من 1.81، ومنه فالشركة تصنف حسب هذا النموذج ضمن الفئة الثانية وهي فئة المنشآت المشكوك في إمكانية استمراريتها، أي من المحتمل فشل هذه الشركة.

دراسة حالة الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة
فترة (2019-2021)

المطلب الثاني: دراسة امكانية تعرض الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة للفشل المالي وفق نموذج كيدا (Kida 1981)

يركز هذا النموذج كما تطرقنا اليه سابقا على خمس نسب مالية، معبرا عنه بالمعادلة التالية:

$$Z = 1.042 X1 + 0.42 X2 + 0.461 X3 + 0.463 X4 + 0.271 X5$$

وستقوم بحساب قيم الـ X و الـ Z في الجدول التالي:

الجدول 14: تطبيق نموذج كيدا على الشركة خلال الفترة (2019-2021)

البيان	2019	2020	2021
صافي الربح بعد الضريبة	-75460064.08	-945084738.27	-1081186551.56
حقوق المساهمين	9372904791.38	8889069884.42	9302072868.70
مجموع الخصوم (الالتزامات)	9351809591.39	10562381381.21	10089530053.44
الأصول المتداولة	7257102303.41	7946444484.55	6919138042.46
الخصوم المتداولة	5378809722.58	6615706069.00	5870784662.49
المبيعات	6540017936.08	6175905952.05	6740938552.21
النقدية	380918116.59	401642759.45	232513208.23
مجموع الأصول	18724714382.77	19451451265.63	19391602922.14
X1 = صافي الربح بعد الضريبة / مجموع الأصول	-0.0040	-0.0486	-0.0558

دراسة حالة الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة
فترة (2019-2021)

0.9220	0.8416	1.0023	X2= حقوق المساهمين/ مجموع الخصوم
1.1786	1.2011	1.3492	X3= الاصول المتداولة / الخصوم المتداولة
0.3476	0.3175	0.3493	X4 المبيعات/ مجموع الأصول
0.0120	0.0206	0.0203	X5= النقدية/ مجموع الاصول
1.0366	1.0091	1.2060	Z

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للشركة محل الدراسة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة Z موجبة في السنوات الثلاث ومنه حسب نموذج كيدا فاحتمالات تعرض الشركة للفشل منخفضة، فهي في حالة أمان من التعرض للفشل المالي.

المطلب الثالث: دراسة امكانية تعرض الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة للفشل المالي وفق نموذج شيرورد (Sherrord 1987)

حسب ما عرفناه سابقا يعتمد هذا النموذج على ستة نسب مالية ممثلة بالمعادلة الرياضية التالية:

$$Z=17X1 + 9X2 + 3.5X3 + 20X4 + 1.2X5 + 0.1X6$$

الجدول 15: تطبيق نموذج شيرورد على الشركة خلال الفترة (2019-2021)

البيان	2019	2020	2021
صافي رأس مال العامل	1878292580.83	1330738415.55	1048353379.97
الأصول النقدية	380918116.59	401642759.45	232513208.23

دراسة حالة الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة
فترة (2019-2021)

9302072868.70	8889069884.42	9372904791.38	حقوق المساهمين
-1081186551.56	-945084738.27	-75460064.08	صافي الربح قبل الضريبة
12472464879.68	11505006781.08	11467612079.36	الأصول الثابتة
19391602922.14	19451451265.63	18724714382.77	مجموع الأصول
10089530053.44	10562381381.21	9351809591.39	مجموع الخصوم
0.0541	0.0684	0.1003	X1= صافي رأس مال العامل / مجموع الأصول
0.0120	0.0206	0.0203	X2= الأصول النقدية / مجموع الأصول
0.9220	0.8416	1.0023	X3= حقوق المساهمين / مجموع الخصوم
-0.0558	-0.0486	-0.0040	X4= صافي الربح قبل الضريبة / مجموع الأصول
1.9220	1.8416	2.0023	X5= مجموع الأصول / مجموع الخصوم

دراسة حالة الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة
فترة (2019-2021)

0.7458	0.7726	0.8173	X6= حقوق المساهمين/ الأصول الثابتة
5.5197	5.6090	7.8003	Z

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للشركة محل الدراسة.

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة Z تنخفض من سنة إلى أخرى ولكنها تبقى حسب جدول تصنيف منح القروض، ضمن الفئة الثالثة حيث أن قيمتها تتراوح بين 5 و 20 وعليه يمكن القول أن القروض الممنوحة للشركة هي قروض متوسطة المخاطرة، وذلك يعني صعوبة التنبؤ بفشل هذه الشركة.

خلاصة الفصل

من خلال ما تناوله هذا الفصل تعرفنا على الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز ومختلف أهدافها وهيكلها التنظيمي، وبعدها قمنا بتشخيص الوضعية المالية للشركة بتقييم أداءها المالي باستخدام بعض النسب المالية وذلك بالاعتماد على كافة المعلومات المالية المتوفرة لنا من ميزانيات وحسابات نتائج الشركة الخاصة بثلاث سنوات متتالية من 2019 إلى 2021، حيث تبين لنا أن أداء هذه الشركة كان جيدا نوعا ما في ما يتعلق بالسيولة والرافعة المالية، إلا أنه كان سيئا عند تقييم النشاط والربحية، وفي الأخير درسنا إمكانية تعرض الشركة لخطر الفشل المالي باستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي خلال الفترة (2019_2021) ومن خلال النتائج المتوصل اليها فالشركة حسب نموذج ألتمان مشكوك في استمراريتها، بينما نتائج نموذج كيدا تدل على أن احتمالات تعرض الشركة للفشل منخفضة، أما من نتائج نموذج شيرورد فتدل على صعوبة التنبؤ بفشل الشركة.

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع دور مؤشرات النسب المالية في تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي على مستوى الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة، حاولنا معالجة الإشكالية التي تدور حول "هل تسمح لنا مؤشرات النسب المالية في تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة؟" ولأجل ذلك تمت معالجته من خلال الجمع بين الجانب النظري وتطبيقي.

تطرقنا في الجزء النظري إلى فصلين، حاولنا في الفصل الأول إلقاء الضوء على التحليل المالي بشكل عام وذلك للأهمية الكبيرة التي يحظى بها في الوقت الحالي كما أن موضوعنا مؤشرات النسب المالية تعد من أهم أساليبه ثم ركزنا على هذا الأسلوب بالذات وأهم النسب التي تستعمل في عملية تقييم الأداء، وفي الفصل الثاني تناولنا تقييم الأداء والفشل المالي بصورة عامة ثم انتقلنا إلى كيفية التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية وذلك بالاعتماد على أهم النماذج الكمية.

في حين تم تخصيص الجانب التطبيقي لدراسة حالة الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة خلال الفترة (2019_2021) وذلك بتقييم أدائها باستعمال مؤشرات النسب المالية وبعدها تنبأنا بإمكانية تعرضها لخطر الفشل المالي مستعملين في ذلك نموذج ألتمان، كيدا وشيروورد.

اختبار الفرضيات:

من خلال معالجة الموضوع من الجانب النظري والتطبيقي تم اختبار الفرضيات كما يلي:

اختبار الفرضية الرئيسية:

أعطت نتائج التحليل بمؤشرات النسب المالية قيم مكنتنا من الحكم على أداء الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة، كما تمكنا من التنبؤ بإمكانية تعرض الشركة للفشل المالي باستخدام نماذج مكونة من مجموعة نسب مالية، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.

اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

من خلال تحليلنا للقوائم المالية الخاصة بالشركة محل الدراسة باستعمال النسب المالية، تمكنا من تقييم أدائها المالي، ومنه نثبت صحة هذه الفرضية.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

عند تقييم أداء الشركة محل الدراسة، لاحظنا عند التحليل بنسب السيولة والرافعة المالية أن أداء الشركة كان جيدا، بينما كان الأداء منخفضا (سيئاً) عند التحليل بواسطة نسب النشاط والربحية ومنه نفى صحة الفرضية لأنه لا يمكن الحكم على أداء الشركة باستعمال مجموعة نسب واحدة فقط.

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

بعد اجراء الدراسة التطبيقية على الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة وفق نماذج التنبؤ بالفشل المالي توصلنا حسب نموذج ألتمان أن هناك شك في إمكانية استمراريتها لكنها في حالة أمان وفق نموذج

كيدا، وصعب التنبؤ باحتمال تعرضها للفشل وفق نموذج شيرورد، وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

نتائج الدراسة:

نستخلص من هذه الدراسة مجموعة من النتائج تتمثل في:

نتائج الدراسة النظرية:

- مؤشرات النسب المالية من أهم أساليب التحليل المالي التي تربط بين عناصر القوائم المالية لتعطي نتائج تسمح بتقييم أداء المؤسسات والتعرف على ما يمكن أن تتعرض له في المستقبل؛
- تقيس المؤسسة مدى قدرتها على تحقيق أهدافها المالية بدراسة العلاقة بين عناصر مركزها المالي لمعرفة نقاط القوة والضعف لتدعيم الأولى ومعالجة الثانية وهذا ما يدعى بتقييم الأداء المالي؛
- تواجه الشركة في بعض الأحيان مجموعة من المشاكل المالية المختلفة ومن أخطرها الفشل المالي والذي تصل فيه إلى عدم قدرتها على تسديد التزاماتها وذلك نتيجة لعدة أسباب داخلية وخارجية؛
- حتى تتمكن المؤسسة من تفادي خطر الفشل المالي لا بد لها من اتباع طرق للتنبؤ به ومن أهم الطرق المبتكرة لتسهيل عملية التنبؤ النماذج الكمية خاصة تلك التي اعتمدت في تركيبها على النسب المالية.

نتائج الدراسة التطبيقية:

- خلال تقييمنا لأداء الشركة بالاعتماد على مؤشرات نسب السيولة رأينا أن لديها القدرة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل؛
- من خلال تقييم نشاط الشركة تبين أنها غير كفؤ في إدارة أصولها؛
- عند التحليل بمؤشرات نسب الرافعة المالية وجدنا المخاطرة المالية للشركة منخفضة وذلك راجع إلى أنها تعتمد على مساهمة المالكين في الحصول على أصولها؛
- سجلت الشركة خسائر في مختلف سنوات الدراسة بحيث أظهرت لنا مؤشرات الربحية عدم كفاءة عملياتها التشغيلية وفشلها في استثمار أصولها ما يعني سوء أدائها؛
- عند القيام بعملية التنبؤ بفشل الشركة باستخدام النماذج الكمية كانت نتائج كل نموذج مختلفة عن الآخر، فحسب نموذج ألتمان توجد إمكانية تعرض الشركة للفشل ولكن حسب نموذج كيدا فهي في حالة أمان منه بينما نتائج نموذج شيرورد تدل على صعوبة في التنبؤ به، ومن الممكن أن هذا راجع لتسجيل الشركة لخسائر متتالية وفي المقابل الرافعة المالية الخاصة بها جيدة.

التوصيات:

من خلال دراستنا لجوانب الموضوع وبعد النتائج المتوصل إليها يمكننا الخروج بجملة من التوصيات من أجل ضمان بقاء واستمرار المؤسسات الاقتصادية وتجنبها لخطر الإفلاس ينبغي الأخذ بالتوصيات التالية:

- ضرورة تحليل المؤسسات الاقتصادية لمركزها المالي بشكل منتظم لتقييم أدائها المالي واتخاذ القرارات بالاعتماد عليه؛

- على إدارة الشركات اتخاذ القرارات المالية السليمة والمناسبة التي تعود بالإيجاب عليها في المستقبل القريب؛

- ضرورة توفير الشفافية والمعلومات المالية الكافية في القوائم المالية لتسهيل عمل الباحثين؛

- الاهتمام بالنسب المالية لسهولة تطبيقها ودورها الكبير في تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي؛

- زيادة البحوث في مجال التنبؤ بالفشل المالي لتمكين المؤسسات من تطبيقه؛

- العمل على عقد ندوات وملتقيات وطنية لتنمية وتطوير مهارة الموظفين في مجال التحليل المالي بمختلف أساليبه.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

- 1_ أكرم احمد الطويل. (2018). الشراء وفقا ل SEVEN RIGHTS والاداء الاستراتيجي. عمان، الأردن: دار اليازوري.
- 2_ الأخضر لقيطي. (2018). دراسات في المالية و المحاسبة. القاهرة، مصر: دار حميثرا للنشر و الترجمة.
- 3_ أمين السيد أحمد لطفي. (2006). التحليل المالي لاغراض تقييم ومراجعة الاداء والاستثمار في البورصة. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
- 4_ ايمن الشنطي، زهير الحدرب، و عامر عبد الله. (2010). مقدمة في الادارة والتحليل المالي (الإصدار ط1). عمان، الأردن: دار البداية ناشرون و موزعون.
- 5_ جمال اليوسف، و فواز الحمودي. (2016/2017). الادارة المالية. دمشق، سورية: جامعة دمشق.
- 6_ حمزة محمود الزبيدي. (2011). التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل (الإصدار ط 2). عمان، الأردن: مؤسسة الوراق.
- 7_ حيدر عباس عبد الله الجنابي. (2016). الاسواق المالية والفشل المالي (الإصدار ط 1). عمان، الأردن: دار الايتام للنشر والتوزيع.
- 8_ حيدر يونس الموسوي. (2011). المصارف الاسلامية أداءها المالي واثارها في سوق الاوراق المالية (الإصدار ط1). عمان، الأردن: دار اليازوري.
- 9_ دريد كامل آل شبيب. (2011). ادارة مالية شركات متقدمة. عمان، الأردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع.
- 10_ رائد محمد عبد ربه. (2013). الاقتصاد السياسي (الإصدار ط 1). عمان، الأردن: دار الجنادرية للنشر والتوزيع.
- 11_ شعيب شنوف. (2012). التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للابلاغ المالي ifrs (الإصدار ط 1). عمان، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.
- 12_ صافي فلوح، إسماعيل إسماعيل، عبد الرحمان مرعي، و محي الدين حمزة. (2008/2009). تحليل القوائم المالية. دمشق، سورية: جامعة دمشق.
- 13_ طاهر محسن منصور الغالبي. (2009). ادارة واستراتيجية منظمات الاعمال المتوسطة والصغيرة (الإصدار ط1). عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- 14_ عادل، رزق. (2010). ادارة الازمات المالية العالمية... منظومة الاصلاح الاداري بين النظرية والتطبيق (الإصدار ط 1). القاهرة، مصر: مجموعة النيل العربية.

- 15_ عبد الحليم، كراجة؛ علي، رابعة؛ ياسر، السكران؛ موسى، مطر؛ توفيق عبد الرحيم، يوسف. (2006). الادارة والتحليل المالي (اسس، مفاهيم، تطبيقات) (الإصدار ط 2). عمان، الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
- 16_ عبد الله عبد العزيز هلال، سعد بيومي، و محمد سامي. (2019). التحليل المالي للقوائم المالية و تقييم الاداء. الاسكندرية، مصر: جامعة الاسكندرية.
- 17_ عبد الله علي خلف، و وليد ناجي الحياي. (2015). التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات. عمان، الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي.
- 18_ عدنان تايه النعيمي، أسامة عزمي سلام، سعدون مهدي الساقى، و نوري موسى شقيري. (2008). الادارة المالية النظرية والتطبيق (الإصدار ط 2). عمان، الأردن: دار المسيرة.
- 19_ عدنان تايه النعيمي، و ارشد فؤاد التميمي. (2008). التحليل والتخطيط المالي الإتجاهات المعاصرة. عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- 20_ علي خلف، عبد الله، وليد ناجي، الحياي. (2015). التحليل المالي للرقابة على الأداء و الكشف عن الانحرافات. مركز الكتاب الأكاديمي.
- 21_ فايز سليم حداد. (2009). الادارة المالية (الإصدار ط 2). عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- 22_ فهمي مصطفى الشيخ. (2008). التحليل المالي (الإصدار ط 1). رام الله، فلسطين: SME financial.
- 23_ قاسم نايف علوان. (2009). ادارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق) (الإصدار ط 1). عمان، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- 24_ مايك، بايبر. (2023). المحاسبة بمنهى البساطة Accounting made simple. (أحمد عبده، الصباغ، المترجمون) القاهرة، مصر: دار حميثرا للنشر والترجمة.
- 25_ مجيد الكرخي. (2007). تفويم الاداء باستخدام النسب المالية (الإصدار ط 1). عمان، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
- 26_ محمد أحمد الأفندي. (2020). النظرية الاقتصادية الكلية والسياسة الاقتصادية. عمان، الأردن: مركز الكتاب الاكاديمي.
- 27_ محمد الصيرفي. (2014). التحليل المالي وجهة نظر محاسبية ادارية (الإصدار ط 1). القاهرة، مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع.

- 28_ محمد عبد الله شاهين محمد. (2017). محافظ الاوراق المالية ادارة-تحليل-تقييم. القاهرة، مصر: دار حميثرا للنشر والترجمة.
- 29_ محمد علي، العامري. (2013). الادارة المالية الحديثة (الإصدار ط1). عمان: دار وائل للنشر و التوزيع.
- 30_ محمد مطر. (2010). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني (الإصدار ط3). عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- 31_ محمدالفتاح محمود بشير المغربي. (2022). التحليل المالي (الإصدار ط 1). القاهرة، مصر: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي.
- 32_ محمود عزت اللحام، محمود ابراهيم نور، مصطفى يوسف كافي، و انس علي القضاة. (2014). الادارة المالية المعاصرة (الإصدار ط 1). عمان، الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
- 33_ مليكة زغيب، و ميلود بوشنقير. (2010). التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد. بن عكنون، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 34_ منير شاكار محمد، اسماعيل اسماعيل، و عبد الناصر نور. (2008). التحليل المالي (مدخل صناعة القرار) (الإصدار ط 3). عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- 35_ نعيم نمر داوود. (2012). التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية (الإصدار ط 1). عمان، الأردن: دار البداية.
- 36_ وليد ناجي الحياي. (2009). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي (الإصدار ط 1). الشارقة، الأردن: اثناء للنشر والتوزيع.

ثانيا: المجالات

- 1_ خيضر خنفرى، و مريم بورنيسة. (2017). دور النسب والمؤشرات المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسات الاقتصادية. دراسات اقتصادية(27).
- 2_ رافعة إبراهيم الحمداني، و ياسين طه ياسين القطان. (2013). استخدام نموذج sherrod للتنبؤ بالفشل المالي دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في نينوي. مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 5(العدد 10).
- 3_ ریحان الشریف. (جوان، 2006). التعثر المالي: المراحل،الاسباب والطرق واجراءات المعالجة. مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية(العدد 16).
- 4_ عباس احمد سمير، و علي حنظل عبد. (2012). استخدام النسب المالية كأداة لتقييم كفاءة الأداء. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة(العدد الثاني والثلاثون).

5_ ماجد، عبد المجيد أحمد؛ هلال يوسف صالح. (2016). استخدام النماذج الكمية ومؤشرات التدفقات النقدية ودورها في التنبؤ بالفشل المالي. دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية السودانية 2012_2014 (vol.17(2)). السودان، كلية الدراسات التجارية: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

ثالثا: الملتقيات

1_ جلال أحمد محمود، و طلال الكسار. (2009). استخدام مؤشرات النسب المالية في تقييم الاداء المالي و التنبؤ بالازمات المالية للشركات (الفشل المالي). بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الادارية. جامعة الزرقاء الخاصة.

رابعا: الاطروحات والرسائل

أ_ أطروحات الدكتوراه:

1_ إشتعال طه فضل المولى محمد. (2017). تقييم الاداء المالي للمصارف باستخدام المؤشرات المالية ودورها في التنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطره بالخرطوم(رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه). الفلسفة في المحاسبة والتمويل، السودان: جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا كلية الدراسات العليا و البحث العلمي.
2_ صبرينة بوطبة. (2020_2021). محاولة اختيار النموذج الأنسب للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية(أطروحة دكتوراه). الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

3_ صفاء بوضياف. (2017_2018). دور المعلومة المالية في تقييم الاداء المالي والتنبؤ بالفشل المالي(رسالة دكتوراه). دراسة تطبيقية في قطاع الحليب ومشتقاته. سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة فرحات عباس_ سطيف 1_.

4_ علاء الدين مجدوب. (2021_2022). استخدام النسب المالية في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية(أطروحة دكتوراه). دراسة حالة عينة من شركات المساهمة المدرجة في بورصة الكويت خلال الفترة (2017_2019). الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة حمة لخضر.

5_ محمد الصغير عوني. (2021/2022). إسهامات أساليب التحليل المالي الحديث في التنبؤ بالفشل المالي لمجمعات الشركات (أطروحة دكتوراه). دراسة عينة المجمع الصناعي صيدال (2016-2020). الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الشهيد حمة لخضر.

6_ موصو سراح. (2021/2022). تأثير السلوك التمويلي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية(أطروحة دكتوراه). دراسة قياسية لمؤسسات الاقتصادية المدرجة في مؤشر P500&S. جيجل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد الصديق بن يحيى.

ب_ رسائل ماجستير:

- 1_ بلاسم محمد ابراهيم الزبيدي. (2013). دور الإدارة في التنبؤ بالفشل المالي للشركات باطار نموذج آلتان (رسالة ماجستير). دراسة تطبيقية في عينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية، كلية الادارة والاقتصاد: جامعة كربلاء.
- 2_ سليم عماري. (25 فيفري، 2015). دور تقييم الاداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات(مذكرة ماجستير). دراسة حالة عينة من الشركات المدرجة في سوق الكويت للاوراق المالية خلال الفترة 2009_2012. ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح.
- 3_ عادل نايف خالد المطيري. (2015). إمكانية التنبؤ بالفشل المالي باستخدام النسب المالية من وجهة نظر المديرين الماليين(رسالة ماجستير). دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت، كلية إدارة الأعمال: جامعة آل البيت.
- 4_ مشعل جهز المطيري. (2010_2011). تحليل وتقييم الاداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية(رسالة ماجستير). كلية الاعمال: جامعة الشرق الاوسط.
- 5_ هاني عزت أبو شهاب عزت. (2018). مدى فاعلية نموذج كيدا بالتنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان (رسالة ماجستير). عمان، كلية الأعمال، الأردن: جامعة الشرق الأوسط.

الملاحق

SOCIETE SONELGAZ-Distribution
CENTRE DD DE MILA

EXERCICE 2019
DATE 05/03/2023 10.12.05

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2019	amort 2019	2019	2018
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		25 100,00	25 100,00	0,00	0,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		143 237 236,03		143 237 236,03	143 237 236,03
Agencements et aménagements de terrains		4 009 642,83	1 574 515,20	2 435 127,63	2 524 276,95
Constructions (Batiments et ouvrages)		178 401 524,91	59 650 964,50	118 750 560,41	122 347 045,24
Installations techniques, matériel et outillage		17 340 159 187,36	9 156 622 103,61	8 183 537 083,75	7 652 780 056,36
Autres immobilisations corporelles		1 885 266 153,82	1 033 195 833,25	852 070 320,57	826 057 337,00
Immobilisations en cours		2 167 581 750,97		2 167 581 750,97	2 142 916 561,61
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		21 718 680 595,92	10 251 068 516,56	11 467 612 079,36	10 889 862 513,19
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		17 483 655,23		17 483 655,23	18 439 309,82
Créances et emplois assimilés					
Clients		7 283 623 956,98	465 120 602,91	6 818 503 354,07	4 364 700 440,34
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		911 097,41	911 097,41	0,00	382 851,40
Impôts		40 197 177,52		40 197 177,52	43 087 871,69
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		385 333 570,80	4 415 454,21	380 918 116,59	229 106 747,19
TOTAL ACTIF COURANT		7 727 549 457,94	470 447 154,53	7 257 102 303,41	4 655 717 220,44
TOTAL GENERAL ACTIF		29 446 230 053,86	10 721 515 671,09	18 724 714 382,77	15 545 579 733,63

SOCIETE SONELGAZ-Distribution
CENTRE DD DE MILA

EXERCICE 2019
DATE 05/03/2023 10.12.59

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2019	2018
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		307 962 694,02	307 962 694,02
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		15 235 385,06	
compte de liaison**		9 049 706 712,30	6 576 091 739,74
TOTAL CAPITAUX PROPRES		9 372 904 791,38	6 884 054 433,76
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		232 303 244,65	227 032 249,37
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		3 740 696 624,16	3 785 921 950,01
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		3 972 999 868,81	4 012 954 199,38
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		575 775 641,60	650 459 942,25
Impôts		114 375 966,25	84 571 519,60
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		4 688 658 114,73	3 913 539 638,64
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		5 378 809 722,58	4 648 571 100,49
TOTAL GENERAL PASSIF		18 724 714 382,77	15 545 579 733,63

SOCIETE SONELGAZ-Distribution
CENTRE DD DE MILA

EXERCICE 2020

DATE 05/03/2023 10.14.25

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2020	amort 2020	2020	2019
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		25 100,00	25 100,00	0,00	0,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		143 237 236,03		143 237 236,03	143 237 236,03
Agencements et aménagements de terrains		4 009 642,83	1 663 664,53	2 345 978,30	2 435 127,63
Constructions (Batiments et ouvrages)		178 401 524,91	63 247 449,34	115 154 075,57	118 750 560,41
Installations techniques, matériel et outillage		17 514 509 071,81	9 668 557 393,85	7 845 951 677,96	8 183 537 083,75
Autres immobilisations corporelles		1 882 346 721,23	1 057 444 634,34	824 902 086,89	852 070 320,57
Immobilisations en cours		2 573 415 726,33		2 573 415 726,33	2 167 581 750,97
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		22 295 945 023,14	10 790 938 242,06	11 505 006 781,08	11 467 612 079,36
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		85 709 503,86		85 709 503,86	17 483 655,23
Créances et emplois assimilés					
Clients		8 056 041 460,94	833 974 757,32	7 222 066 703,62	6 818 503 354,07
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		182 730 534,32	911 097,41	181 819 436,91	0,00
Impôts		55 206 080,71		55 206 080,71	40 197 177,52
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		406 241 243,68	4 598 484,23	401 642 759,45	380 918 116,59
TOTAL ACTIF COURANT		8 785 928 823,51	839 484 338,96	7 946 444 484,55	7 257 102 303,41
TOTAL GENERAL ACTIF		31 081 873 846,65	11 630 422 581,02	19 451 451 265,63	18 724 714 382,77

SOCIETE SONELGAZ-Distribution
CENTRE DD DE MILA

EXERCICE 2020

DATE 05/03/2023 10.15.16

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2020	2019
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		307 962 694,02	307 962 694,02
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		0,00	15 235 385,06
compte de liaison**		8 581 107 190,40	9 049 706 712,30
TOTAL CAPITAUX PROPRES		8 889 069 884,42	9 372 904 791,38
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		234 939 918,79	232 303 244,65
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		3 711 735 393,42	3 740 696 624,16
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		3 946 675 312,21	3 972 999 868,81
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		652 558 753,67	575 775 641,60
Impôts		159 627 002,00	114 375 966,25
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		5 798 496 835,56	4 688 658 114,73
Trésorerie passif		5 023 477,77	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		6 615 706 069,00	5 378 809 722,58
TOTAL GENERAL PASSIF		19 451 451 265,63	18 724 714 382,77

SOCIETE SONELGAZ-Distribution
CENTRE DD DE MILA

EXERCICE 2021

DATE 05/03/2023 10.16.29

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2021	amort 2021	2021	2020
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		25 100,00	25 100,00	0,00	0,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		143 237 236,03		143 237 236,03	143 237 236,03
Agencements et aménagements de terrains		4 009 642,83	1 752 813,85	2 256 828,98	2 345 978,30
Constructions (Batiments et ouvrages)		178 401 524,91	66 843 934,16	111 557 590,75	115 154 075,57
Installations techniques, matériel et outillage		18 269 849 873,99	10 198 819 748,73	8 071 030 125,26	7 845 951 677,96
Autres immobilisations corporelles		2 005 970 647,30	1 129 414 591,45	876 556 055,85	824 902 086,89
Immobilisations en cours		3 267 827 042,81		3 267 827 042,81	2 573 415 726,33
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		23 869 321 067,87	11 396 856 188,19	12 472 464 879,68	11 505 006 781,08
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		390 000,00		390 000,00	85 709 503,86
Créances et emplois assimilés					
Clients		7 072 296 232,00	462 079 507,52	6 610 216 724,48	7 222 066 703,62
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		20 723 565,33	911 097,41	19 812 467,92	181 819 436,91
Impôts		56 205 641,83		56 205 641,83	55 206 080,71
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		236 970 765,08	4 457 556,85	232 513 208,23	401 642 759,45
TOTAL ACTIF COURANT		7 386 586 204,24	467 448 161,78	6 919 138 042,46	7 946 444 484,55
TOTAL GENERAL ACTIF		31 255 907 272,11	11 864 304 349,97	19 391 602 922,14	19 451 451 265,63

SOCIETE SONELGAZ-Distribution

EXERCICE 2021

CENTRE DD DE MILA

DATE 05/03/2023 10.19.54

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2021	2020
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		307 962 694,02	307 962 694,02
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		0,00	0,00
compte de liaison**		8 994 110 174,68	8 581 107 190,40
TOTAL CAPITAUX PROPRES		9 302 072 868,70	8 889 069 884,42
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		245 056 949,05	234 939 918,79
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		3 973 688 441,90	3 711 735 393,42
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		4 218 745 390,95	3 946 675 312,21
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 060 964 764,59	652 558 753,67
Impôts		287 540 198,45	159 627 002,00
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		4 522 279 699,45	5 798 496 835,56
Trésorerie passif		0,00	5 023 477,77
TOTAL PASSIFS COURANTS		5 870 784 662,49	6 615 706 069,00
TOTAL GENERAL PASSIF		19 391 602 922,14	19 451 451 265,63

SOCIETE SONELGAZ-Distribution

EXERCICE 2019

CENTRE DD DE MILA

DATE 05/03/2023 10.20.58

COMPTES DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2019	2018
Ventes et produits annexes		6 540 017 936,08	5 951 845 498,07
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		6 540 017 936,08	5 951 845 498,07
Achats consommés		- 128 151 919,77	- 45 222 263,62
Services extérieures et autres consommations		- 256 096 179,44	- 307 162 865,92
II - Consommation de l'exercice		- 5 206 090 514,76	- 5 114 758 106,45
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		1 333 927 421,32	837 087 391,62
Charges de personnel		- 607 346 333,71	- 443 962 356,51
Impôts, taxes et versements assimilés		- 113 295 176,29	- 103 126 874,97
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		613 285 911,32	289 998 160,14
Autres produits opérationnels		206 565 025,38	177 226 561,52
Autres charges opérationnelles		- 16 519 498,95	- 49 902 650,99
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 899 115 764,43	- 767 353 541,24
Reprise sur pertes de valeur et provisions		31 071 410,51	5 629 314,94
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 75 460 064,08	- 352 284 258,70
Produits financiers		0,00	0,00
VI - RESULTAT FINANCIER		0,00	0,00
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 75 460 064,08	- 352 284 258,70
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		6 777 654 371,97	6 134 810 334,53
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 6 853 114 436,05	- 6 487 094 593,23
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 75 460 064,08	- 352 284 258,70
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	527 262,25
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 75 460 064,08	- 351 756 996,45

SOCIETE SONELGAZ-Distribution

CENTRE DD DE MILA

EXERCICE 2020

DATE 05/03/2023 10.22.09

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2020	2019
Ventes et produits annexes		6 175 905 952,05	6 540 017 936,08
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		6 175 905 952,05	6 540 017 936,08
Achats consommés		- 33 438 609,66	- 128 151 919,77
Services extérieures et autres consommations		- 221 588 372,64	- 256 096 179,44
II - Consommation de l'exercice		- 5 560 500 415,04	- 5 206 090 514,76
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		615 405 537,01	1 333 927 421,32
Charges de personnel		- 739 121 276,57	- 607 346 333,71
Impôts, taxes et versements assimilés		- 114 730 473,90	- 113 295 176,29
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 238 446 213,46	613 285 911,32
Autres produits opérationnels		194 051 794,77	206 565 025,38
Autres charges opérationnelles		- 38 787 005,63	- 16 519 498,95
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 1 008 960 105,73	- 899 115 764,43
Reprise sur pertes de valeur et provisions		155 971 515,08	31 071 410,51
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 945 084 738,27	- 75 460 064,08
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 945 084 738,27	- 75 460 064,08
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		6 525 929 261,90	6 777 654 371,97
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 7 471 014 000,17	- 6 853 114 436,05
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 945 084 738,27	- 75 460 064,08
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 945 084 738,27	- 75 460 064,08

SOCIETE SONELGAZ-Distribution

CENTRE DD DE MILA

EXERCICE 2021

DATE 05/03/2023 10.23.12

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2021	2020
Ventes et produits annexes		6 740 938 552,21	6 175 905 952,05
Subvention d'exploitation		0,00	
Variations stocks produits finis et en cours		63 932,60	0,00
I - Production de l'exercice		6 741 002 484,81	6 175 905 952,05
Achats consommés		- 115 253 150,44	- 33 438 609,66
Services extérieures et autres consommations		- 241 173 462,35	- 221 588 372,64
II - Consommation de l'exercice		- 6 495 430 032,10	- 5 560 500 415,04
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		245 572 452,71	615 405 537,01
Charges de personnel		- 969 713 594,40	- 739 121 276,57
Impôts, taxes et versements assimilés		- 120 428 983,00	- 114 730 473,90
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 844 570 124,69	- 238 446 213,46
Autres produits opérationnels		215 926 447,23	194 051 794,77
Autres charges opérationnelles		- 34 902 433,35	- 38 787 005,63
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 786 448 497,14	- 1 008 960 105,73
Reprise sur pertes de valeur et provisions		380 126 701,17	155 971 515,08
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 1 081 186 551,56	- 945 084 738,27
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 1 081 186 551,56	- 945 084 738,27
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		7 331 566 210,83	6 525 929 261,90
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 8 412 752 762,39	- 7 471 014 000,17
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 1 081 186 551,56	- 945 084 738,27
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 1 081 186 551,56	- 945 084 738,27

الملخص

ملخص:

هدفت هذه الدراسة الى تقييم الأداء المالي للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة فترة (2019_2021) باستخدام مجموعة من مؤشرات النسب المالية وكذا التنبؤ بفسلها المالي بالاعتماد على النماذج الكمية المستعملة في التنبؤ بالفشل المالي والتمثلة في نموذج ألتمان، كيدا وشيرورد مستعملين في ذلك المنهجين الوصفي والتحليلي، وتوصلنا في الأخير الى النتائج المتمثلة في أن مجموعة مؤشرات النسب المالية سمحت لنا بتقييم أداء الشركة حيث كان جيدا في البعض وسيئا في البعض الآخر، كما مكنتنا النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل التي اعتمدت على مؤشرات النسب المالية من التنبؤ بمدى إمكانية تعرض هذه الشركة للفشل المالي.

الكلمات المفتاحية: مؤشرات النسب المالية، الأداء المالي، تقييم الأداء، الفشل المالي، التنبؤ بالفشل المالي.

Abstract:

This study aimed to evaluate the financial performance of the Algerian Company for Electricity and Gas Distribution in Mila during the period of 2019–2021, using a set of financial ratio indicators. Additionally, it aimed to predict its financial failure based on quantitative models used in financial failure prediction, such as Altman's, Keida's, and Shirurad's models, employing both descriptive and analytical methodologies. Ultimately, we arrived at results indicating that the set of financial ratio indicators allowed us to assess the company's performance, which was good in some aspects and poor in others. Furthermore, the quantitative models enabled us to predict the possibility of this company experiencing financial failure by relying on the financial ratio indicators.

Keywords: financial ratio indicators, financial performance, performance evaluation, financial failure, financial failure prediction.